شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.
BAHRAIN COMMERCIAL FACILITIES COMPANY BSC



ابتكار بهدف.
نمو بمسؤولية

التقرير السنوي ٢٠٢٥



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد
آل خليفة

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
حفظه الله ورعاه



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى
آل خليفة

ملك البلاد المعظم
حفظه الله ورعاه

المحتويات

المحتويات

التقرير الإستراتيجي

نبذة عن الشركة	٢
الرؤية والرسالة	٤
الأنشطة الرئيسية	٦
المؤشرات المالية	٨
الإنجازات التشغيلية	١٠
تقرير رئيس مجلس الإدارة	١٦
مجلس الإدارة	٢٠
رسالة الرئيس التنفيذي	٢٦
أعضاء الإدارة التنفيذية	٣٠

تقرير الحوكمة

الهيكل التنظيمي للشركة	٣٦
الحوكمة الإدارية	٣٧
الدورة الاستراتيجية لشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب	٥٠

تقرير الإستدامة

تقرير الاستدامة	٥٢

البيانات المالية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين	٩٨
القائمة الموحدة للمركز المالي	١٠١
القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر	١٠٢
القائمة الموحدة للدخل الشامل	١٠٣
القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية	١٠٤
القائمة الموحدة للتدفقات النقدية	١٠٥
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة	١٠٦

جهات الاتصال

شركة البحرين للتسهيلات التجارية (ش.م.ب.)

مبنى: ٢٩٠، طريق: ١١١، توبلي ٧٠١
ص.ب. ١١٧٥، المنامة، مملكة البحرين،
هاتف: ٨٠٠٠ ٨٠٠٠
دولي: ٧٢٢٢ ١٧٧٨ ٩٧٣+
البريد الإلكتروني: info@bcfc.bh
الموقع الإلكتروني: www.bcfc.bh

الفروع

الفرع الرئيسي – مدينة عيسى	١٧٧٨٦٠٠٠
مجمع السيف المحرق	١٧٨٩٩٣٩٠
الريف مول	١٧٧٨٧٢٢٢
البديع	١٧٨٩٩٣٨٨
ديستركت ٢ الجنبية	١٧٧٨٧٢٢٦
سترة	١٧٨٩٩٣٩١

نبذة عن الشركة

من الأهداف الشخصية إلى الطموحات التجارية، نوفر الأدوات المالية وغير المالية لتحقيق الاحتياجات الأساسية.

تأسست شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. في ٢٩ أغسطس ١٩٨٣ كشركة مقفلة وفق نصوص قانون الشركات التجارية رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ برأسمال مصرح به قدره ١،٠٠٠،٠٠٠ دينار بحريني ورأسمال مصدر قدره ٥،٠٠٠،٠٠٠ دينار بحريني وذلك لغرض العمل كشركة تمويل متخصصة في البحرين. وفي شهر أبريل ١٩٩٣، سُجِّلت الشركة كشركة مساهمة عامة. وبمناسبة صدور قرار الجمعية العامة غير العادية في ١٠ مارس ٢٠٠٣، تم تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بما يتوافق وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١، كما أصبحت الشركة غير محددة المدّة برأسمال مصرح به ٥٠،٠٠٠،٠٠٠ دينار بحريني ورأسمال مصدر ٢٠،٤١٨،٧٥٠ دينار بحريني.

وبدءًا من ٢٦ يونيو ٢٠٠٥، حصلت الشركة على ترخيص من مصرف البحرين المركزي للعمل كمؤسسة مالية خاضعة لإشرافه.

التزامنا بمستقبل البحرين

تلتزم شركة البحرين للتسهيلات التجارية بعمق بالتنمية الوطنية ورؤية البحرين ٢٠٣٠، حيث يشكل البحرينيون ٩٨٪ من قوتها العاملة، مما يعكس التزامها بخلق فرص عمل ذات مغزى والمساهمة في التمكين الاقتصادي للمواطنين البحرينيين.

تُظهر الشركة التزامًا قويًا بالتنوع والشمول، حيث تمثل النساء ٤٠٪ من المناصب التنفيذية، وتستثمر باستمرار في تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم القيادية ونموهم المهني لضمان التميز والابتكار وتقديم خدمة عملاء فائقة في جميع عملياتها.

٩٨٪

يتألف فريق عمل شركة البحرين للتسهيلات التجارية من مواطنين بحرينيين.

٤٠٪

تُظهر شركة البحرين للتسهيلات التجارية التزامًا قويًا بالتنوع، حيث تمثل النساء ٤٠٪ من المناصب التنفيذية.







من الأهداف الشخصية إلى الطموحات التجارية، نوفر الأدوات المالية وغير المالية لتحقيق الاحتياجات الأساسية.

الرؤية والرسالة

الرؤية

تسعى شركة البحرين للتسهيلات التجارية لتمكين التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في مملكة البحرين.

الرسالة

نحن نساند الأفراد والشركات من خلال تقديم خدمات تمويلية وغير تمويلية تلبي احتياجاتهم وتحقق تطلعاتهم.

القيم

نحن نؤمن بـ

الحوكمة الرشيدة

الابتكار

المثل

الأنشطة الرئيسية

عروض مالية وغير مالية أسرع وأسهل وأكثر ابتكاراً، يومياً.



قطاع التمويل

شركة	شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.
التأسيس	١٩٨٣
خدمات	قروض السيارات، القروض الشخصية، بطاقات الائتمان، قروض الرهن العقاري.

يتمثل عمل شركة البحرين للتسهيلات التجارية الرئيسي في تقديم التمويل الاستهلاكي القصير، والمتوسط والطويل الأجل. وتتضمن أنواع التمويلات: تمويل السيارات، التمويل الشخصي، وتمويل الرهن العقاري، التمويل التجاري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبطاقات الإئتمان.



قطاع السيارات

شركة	- الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م ١٩٨٨ - شركة التسهيلات للسيارات ذ.م.م ٢٠١٥ - شركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م ٢٠١٧
خدمات	- وكلاء سيارات هوندا، شفروليه، جي إم سي، وكاديلاك - وكلاء سيارات جي أي سي موتور، هافال وجريت وول - خدمات تأجير السيارات طويل وقصير الأجل

الشركة الوطنية للسيارات هي إحدى الشركات الرائدة في مملكة البحرين في مجال بيع وخدمات السيارات وقطع الغيار الخاصة بها. وتمتلك الشركة حقوق الامتياز الحصرية لوكالة هوندا وجنرال موتورز (شفروليه، جي ام سي وكاديلاك) وشاحنات ماك الأمريكية (الشق العسكري). كما شهد العام ٢٠١٣ تأسيس شركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م. كشركة مملوكة لها بالكامل لبيع وتسويق سيارات هوندا وقطع غيارها في أربيل عاصمة إقليم كردستان بجمهورية العراق وهي حاليًا تحت التصفية. قامت المجموعة في عام ٢٠١٥ بتأسيس شركة تابعة بالكامل وهي شركة التسهيلات للسيارات ذ.م.م. لتسويق وبيع سيارات جي أي سي موتور، هافال، جريت وول وتانك في سوق مملكة البحرين. وقامت المجموعة في عام ٢٠١٧ بتأسيس شركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. لمزاولة نشاط تأجير السيارات.



خدمات التأمين

شركة	شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م
التأسيس	١٩٩٧
خدمات	التأمين الطبي، تأمين السيارات، التأمين على الحياة، تأمين المنازل، تأمين السفر

تم تدشين شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. كشركة وساطة تقدم تشكيلة واسعة من منتجات وخدمات التأمين، تشمل هذه الخدمات التأمين على السيارات، والمنازل، والتأمين الصحي، والتأمين على الحياة، وتأمين السفر.



قطاع العقارات

شركة	شركة التسهيلات للخدمات العقارية ذ.م.م
التأسيس	٢٠٠٢
خدمات	بيع الأراضي، خدمات التأجير، التقييم العقاري، الاستثمار والتطوير العقاري

شركة التسهيلات للخدمات العقارية ذ.م.م. تقوم بشراء، وبيع، وتسويق، وتقديم خدمات التثمين والتأجير للأراضي والعقارات في مناطق مختلفة من مملكة البحرين.

المؤشرات المالية

صافي الربح
(مليون دينار بحريني)

٥,١ مليون دينار بحريني

الإيرادات التشغيلية
(مليون دينار بحريني)

٢٢ مليون دينار بحريني

متوسط العائد على حقوق الملكية
(٪)

٤,٨٪

العائد على السهم
(بالفلس)

٢٥ فلس

مجموع الموجودات
(مليون دينار بحريني)

٢١٦ مليون دينار بحريني

المطلوبات
(مليون دينار بحريني)

١.٩ مليون دينار بحريني

حقوق الملكية
(مليون دينار بحريني)

١.٧ مليون دينار بحريني

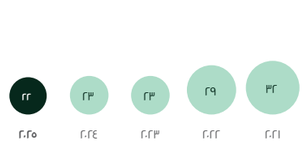
صافي الربح/ (الخسارة) حسب القطاع
(ألف دينار بحريني)

٥,٧٧٠ ألف دينار بحريني



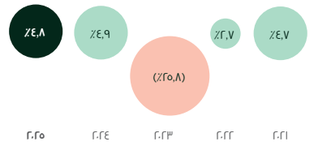
الإيرادات التشغيلية
(مليون دينار بحريني)

٢٢ مليون دينار بحريني



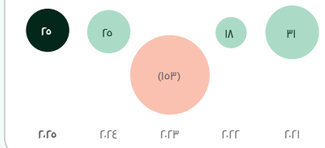
متوسط العائد على حقوق الملكية
(٪)

٤,٨٪



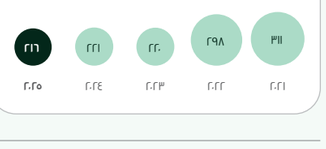
العائد على السهم
(بالفلس)

٢٥ فلس



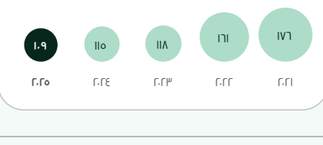
مجموع الموجودات
(مليون دينار بحريني)

٢١٦ مليون دينار بحريني



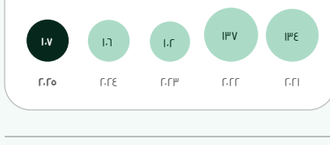
المطلوبات
(مليون دينار بحريني)

١.٩ مليون دينار بحريني



حقوق الملكية
(مليون دينار بحريني)

١.٧ مليون دينار بحريني



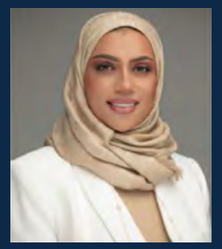
الإنجازات التشغيلية



حصلت شركة البحرين للتسهيلات التجارية على تقدير في جوائز البحرين للمحتوى الرقمي ٢٠٢٥ عن تطبيق "سهل" المبتكر، مما يعكس التزام الشركة بالتميز الرقمي في الخدمات التمويلية.



استضافت شركة البحرين للتسهيلات التجارية فعالية تقديرية جمعت نخبة من عملائها وشركائها الاستراتيجيين، إلى جانب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، في مطعم Mei Ling في منطقة العدلية.





أعلنت شركة البحرين للتسهيلات التجارية عن الإطلاق الرسمي لخدمات معالجة البطاقات الائتمانية بالتعاون مع سناد؛ لتكون المعالج الحصري لخدمات بطاقات "امتياز" الائتمانية ومسبقة الدفع. تأتي هذه الخطوة ضمن جهود الشركة لتطوير خدماتها التمويلية وتعزيز تجربة العملاء.



احتفل تطبيق "سهل" الرقمي التابع لشركة البحرين للتسهيلات التجارية بالذكرى السنوية الثانية لإطلاقه، مسلطاً الضوء على عامين من تقديم خدمات تمويلية ميسرة وسهلة الاستخدام للعملاء في جميع أنحاء المملكة



افتتحت شركة البحرين للتسهيلات التجارية فرعها الجديد في سترة، لتعزيز حضورها بخدمات تمويلية متكاملة في موقع استراتيجي قريب من العملاء.



أطلقت العلامة التجارية «امتياز» حملتها الشتوية ٢٠٢٥، لمكافأة حاملي بطاقات امتياز ماستركارد الائتمانية، حيث أتاحت لهم فرصة الفوز بقسائم سفر بقيمة ٢,٠٠٠ دينار بحريني لكل فائز، مع أربعة فائزين عبر ثلاث سحوبات خلال فترة الحملة

الإنجازات التشغيلية
(تتمة)



أعلنت العلامة التجارية "امتياز" التابعة لشركة البحرين للتسهيلات التجارية عن شراكتها الاستراتيجية مع مجموعة لاندمارك من خلال برنامج الولاء "شكرا"، لتقديم مزايا حصرية لحاملي بطاقة "امتياز". ومن خلال هذه الشراكة سوف يحظى حاملي بطاقة "امتياز" بالاستفادة من برنامج المكافآت "شكرا" مع برنامج الولاء الخاص بـــ"امتياز" عبر تطبيق "سهل.



كشفت الشركة عن تصميمات محدثة لبطاقات ائتمان امتياز، صممها فريق بحريني بالكامل، باستخدام مواد معاد تدويرها، مما يعكس التزام الشركة بالابتكار والاستدامة البيئية.



ضمن حملتها الترويجية الثانية على التوالي كرمت العلامة التجارية "امتياز" التابعة لشركة البحرين للتسهيلات التجارية الفائزين في حملتها المخصصة لحاملي بطاقة "امتياز" الحصرية من ماستركارد الخاصة بدوري أبطال أوروبا برحلة لحضور نهائي دوري الأبطال في ميونخ.



أبرمت شركة البحرين للتسهيلات التجارية شراكة مع المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، مما يعكس التزام الشركة بدعم المبادرات الإنسانية والمساهمة في جهود المسؤولية الاجتماعية في البحرين.



وقعت شركة البحرين للتسهيلات التجارية شراكة استراتيجية مع درة البحرين في معرض سيتي سكيب ٢٠٢٥، لتوسيع حلول التمويل العقاري دعماً لسوق العقارات المتنامي في المملكة.



شركة البحرين للتسهيلات التجارية تعلن عن شراكتها مع شركة كانو للعقارات لافتتاح أحدث فروعها في محطة سترة للخدمات.

نبني الغد، من اليوم



ابتكار حقيقي في كل لحظة

الابتكار في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ليس استجابةً للتغيير، بل هو الطريقة التي نقوده بها. كل منتج نُصمّمه، وكل حل نبنيه، وكل خدمة نُطوّرها تنبثق من نية واضحة: أن نسبق ما يحتاجه عملاؤنا قبل أن يُدركوه. وفي عام ٢٠٢٥، تجلّت تلك النية في حلول تمويلية جديدة ومنتجات أكثر جرأة وتجربة رقمية تواصل رسم معايير الصناعة.



عبدالرحمن يوسف فخرو
رئيس مجلس الإدارة

تقرير رئيس مجلس الإدارة

فصلٌ جديد من النمو أساسه المتانة وقوّته الابتكار

بالنيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي والبيانات المالية الموحدة لشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب والشركات التابعة لها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

تتضمن البيانات المالية الموحدة الأداء المالي لشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب والشركات التابعة لها: الشركه الوطنية للسيارات ذ.م.م، شركة التسهيلات للخدمات العقارية ذ.م.م، شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م.، شركة التسهيلات للسيارات ذ.م.م، شركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.، وشركة التسهيلات للتجارة العامة ذ.م.م. (تحت التصفية).

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٢٥ نمواً مطرداً، متمكناً من التعامل بنجاح مع جملة من التحديات المستجدة، وذلك على الرغم من تصاعد حالة عدم اليقين التي أحاطت بالسياسات التجارية. فقد سجل الناتج العالمي نمواً بنسبة ٣,٢٪، مع نمو الاقتصادات المتقدمة بنحو ١,٥٪، في حين أظهرت الأسواق الناشئة ديناميكية أكبر مسجلة نمواً تجاوز ٤٪ بقليل. وفي حين واصلت الضغوط التضخمية انحسارها في معظم الاقتصادات الكبرى، تعامل المجتمع الدولي مع حالة مستمرة من عدم اليقين الناجمة عن التحولات في السياسات التجارية، والتعقيدات الجيوسياسية، وإعادة البنوك المركزية حول العالم ضبط توجهات سياساتها النقدية. وفي ظل هذه المعطيات، أسهم النجاح في إعادة مستويات الأسعار إلى طبيعتها، وبدء دورات التيسير النقدي في الاقتصادات الرئيسية، في توفير زخم متجدد لدعم الاستثمار والاستهلاك.

وبرزت منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية كأحد أبرز المناطق أداءً على الصعيد العالمي، حيث تسارع النمو الإقليمي ليتجاوز ٣٪ في عام ٢٠٢٥ مسجلاً تحسناً ملحوظا مقارنة بـ ١,٧٪ في العام السابق. كما واصلت جهود التنويع الاقتصادي في المنطقة تحقيق نتائج ملموسة، إذ أصبحت الأنشطة غير النفطية المحرك الرئيسي للنمو المستدام.

واصلت مملكة البحرين مسار تقدمها الاقتصادي المطرد، مستندةً بقوة إلى الأولويات الاستراتيجية للرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠. فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة ٤,٠٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، مما يعكس مساهمات متوازنة من كل من القطاع غير النفطي الذي حقق نمواً بنسبة ٣,١٪، والأنشطة النفطية التي سجلت انتعاشاً قوياً بنسبة ٩,٣٪. كما واصل الاقتصاد غير النفطي استحواذه على نسبة ٨٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، مما يؤكد نجاح مسيرة المملكة في التحول نحو قاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً.

وقد وفّر هذا المناخ الاقتصادي الإيجابي أساساً داعماً لعمليات المجموعة. وأسهمت مرونة الإنفاق الاستهلاكي، وحيوية سوق السيارات، واستمرار تطور منظومة الخدمات المالية في خلق بيئة مواتية عبر قطاعات أعمالنا المتنوعة. ومع التطلع إلى المستقبل، فإننا نتبني نظرة تفاؤل حذرة تستند إلى متانة الأسس الاقتصادية للمملكة وأجندتها الإصلاحية المتقدمة، بما يدعم فرص النمو المستدام للمجموعة.

يمثل عام ٢٠٢٥ ختام رحلة التحول الاستراتيجي التي استمرت ثلاث سنوات للمجموعة. ومع ختام هذا الفصل المحوري، يسعدني أن أؤكد أن المجموعة لم تقتصر على العودة إلى تحقيق ربحية مستدامة فحسب، بل أعادت تموضعها بصورة جوهرية استعداداً لمرحلة النمو المقبلة.

تقرير رئيس مجلس الإدارة
(تتمة)

وقد ظل الابتكار الرقمي محوراً أساسياً في استراتيجيتنا، حيث حصد تطبيق «سهل من التسهيلات» جائزة البحرين للمحتوى الرقمي للعام الثاني على التوالي، تأكيداً لنهجنا المرتكز على العميل. كما نجحنا في تحويل عمليات بطاقات الائتمان إلى شركة معالجة بطاقات جديدة، ما أسهم في زيادة ملحوظة في إصدار البطاقات وتحسين تجربة العملاء بما في ذلك قدرات كشف الاحتيال، وحصلنا على شهادة ISO ٢٧٠٠١:٢٠٢٢ في إدارة أمن المعلومات، تأكيداً للالتزامنا بحماية بيانات العملاء وتعزيز مرونة عملياتنا التشغيلية.

في ظل استمرار تقنيات الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل مشهد الخدمات المالية، تلتزم شركة البحرين للتسهيلات التجارية بتبني حلول قائمة على الذكاء الاصطناعي ودمجها في عملياتها بأسلوب مدروس ومسؤول. ويرتكز توجهنا على ثلاث أولويات استراتيجية رئيسية: أولاً، الارتقاء بتجربة العملاء من خلال تقديم خدمات أكثر سرعة وتخصيصاً واستجابة لاحتياجاتهم؛ ثانياً، تعزيز قدرات كشف الاحتيال وإدارة المخاطر بما يحمي الشركة وعملاءها على حد سواء؛ وثالثاً، تحسين الكفاءة التشغيلية لضمان إدارة مستدامة للتكاليف. ونتعامل مع هذا التحول بمنهجية متأنية تقوم على إعطاء أولوية قصوى لأمن البيانات، والامتثال للمتطلبات الرقابية، والاعتبارات الأخلاقية، إلى جانب تطوير القدرات الداخلية اللازمة لضمان تنفيذ ناجح وفعّال. وتتسق هذه المبادرات مع خارطة الطريق الشاملة للتحول الرقمي لدى الشركة، ومع رؤية مملكة البحرين نحو قطاع مالي متطور قائم على التكنولوجيا.

تؤكد هذه الإنجازات في مجملها أن المجموعة قد تجاوزت مرحلة تحولها لتبرز ككيان أكثر قوة ومرونة، ومؤهل بجدارة لتقديم قيمة مستدامة خلال السنوات المقبلة.

ويؤكد أداء المجموعة خلال عام ٢٠٢٥ متانة مركزها المالي والتزامها بتحقيق أداء مستدام. فقد حققت المجموعة صافي ربح بلغ ٥٫١ مليون دينار بحريني مقارنةً بـ ٥ مليون دينار بحريني في العام السابق. وبلغ العائد الأساسي والمخفض للسهم ٢٥ فلساً، دون تغيير عن عام ٢٠٢٤.

لا يزال المركز المالي للمجموعة قوياً، مع إجمالي أصول ٢١٦٫٤ مليون دينار بحريني (٢٠٢٤: ٢٢٠٫٨ مليون دينار بحريني)، وإجمالي حقوق الملكية ١٠٧٫٣ مليون دينار بحريني (٢٠٢٤: ١٠٥٫٩ مليون دينار بحريني). وتحافظ المجموعة على مستوى سيولة متينة، مع نسبة رافعة مالية تبلغ ١٫٠٢ ضعفًا. وخلال العام، حصلت المجموعة على قروض بنكية لأجل واقتراضات أخرى بقيمة ٢٨٫٣ مليون دينار بحريني، كما قامت بسداد ٣١٫١ مليون دينار بحريني من القروض البنكية والاقتراضات الأخرى.

وفي قطاع الأنشطة التمويلية، سجلت المجموعة صافي ربح قدره ٢٫٣ مليون دينار بحريني (٢٠٢٤: ٢٫٨ مليون دينار بحريني). سجلت عمليات التمويل أداءً قوياً، مع نمو حجم التمويلات الجديدة في قطاع الأفراد، والشركات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد بلغ إجمالي حجم الإقراض الجديد ٤٩٫٥ مليون دينار بحريني مقارنةً بـ ٣٥٫١ مليون دينار بحريني في العام السابق، بنسبة نمو بلغت ٤١٪. كما أسهمت الجهود المعززة في تحصيل المبالغ المستردة من الأرصدة المشطوبة في دعم أداء القطاع. وتم إبرام شراكات استراتيجية مع عدد من كبرى شركات التطوير العقاري، بما عزز مكانة الشركة كشريك تمويلي مفضل للراغبين في الحصول على التمويل العقاري، إلى جانب افتتاح فرع رئيسي جديد في سترة لتعزيز انتشارنا الجغرافي داخل المملكة.

وفيما يتعلق بقطاع شركات السيارات، سجلت المجموعة صافي ربح بلغ ٢٫٥ مليون دينار بحريني خلال عام ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ٢٫٨ مليون دينار بحريني في العام السابق. وعلى الرغم من التراجع الطفيف في صافي الربح، فقد حقق القطاع نمواً قوياً في المبيعات مدعوماً بمبادرات تحسين تجربة العملاء وتطوير إدارة المخزون، مما أدى إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية. وتواصل الإدارة التركيز على تبسيط العمليات، وتحسين هيكل التكاليف، وتعزيز هوامش الربحية. كما تواصل محفظة العلامات التجارية المتنوعة تحقيق أداء جيد عبر مختلف الشرائح السوقية المستهدفة، مقدمةً مجموعة شاملة من الطرازات بمستويات سعرية متعددة تلبي تطلعات العملاء المتغيرة. وقد أظهرت العلامات التجارية الصينية أداءً مشجعاً، في ظل تزايد تقبل المستهلكين لها، مما يفتح آفاقاً واعدة للنمو المستقبلي.

وحققت شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م صافي ربح بلغ ١٢٥ ألف دينار بحريني خلال العام مقارنةً بـ ١١٠ ألف دينار بحريني في العام السابق، مما يعكس قوة نموذج أعمالها وتفاني فريق العمل. وواصلت الشركة توسيع قاعدة عملائها من خلال حلول تأمينية مبتكرة، مع تعزيز علاقات العملاء وولائهم. كما ظل التحول الرقمي محوراً رئيسياً، بما أسهم في تحسين سهولة الوصول إلى الخدمات والارتقاء بتجربة العملاء.

كما حققت شركة التسهيلات للخدمات العقارية ذ.م.م صافي ربح قدره ٢١٢ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: صافي خسارة قدرها ٦٧٨ ألف دينار بحريني). ويُعزى تحسن الأداء بشكل رئيسي إلى نجاح الشركة في بيع بعض العقارات الاستثمارية خلال العام. وتواصل الإدارة العمل على تطوير نموذج أعمال الشركة بما يضمن تحقيق ربحية مستدامة والتكيف مع احتياجات العملاء المتغيرة في القطاع العقاري.

ووفقاً لقانون الشركات لسنة ٢٠٠١، بلغ إجمالي المبالغ المستحقة/المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥ مبلغ ٣٨٧ ألف دينار بحريني. وكما هو مطلوب بموجب المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية، فقد تم تضمين جميع التفاصيل المتعلقة بأتعاب أعضاء المجلس وبدلات حضور اللجان التابعة في الملحق المرفق بهذا التقرير. ويبلغ إجمالي ملكية أعضاء مجلس الإدارة (المنتخبين والمرشحين) في الشركة ١٣٤ مليون سهم، ما يمثل ٦٥٫٧٪ من رأس المال المدفوع.

وختامًا، وبالنيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أعرب عن خالص التقدير والامتنان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المعظّم، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على قيادتهم الحكيمة ودعمهم المستمر. كما نتوجه بالشكر والامتنان إلى الوزارات والجهات الحكومية في مملكة البحرين على تعاونهم ودعمهم المتواصل، لا سيما مصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة، وبورصة البحرين.

عبدالرحمن يوسف فخرو
رئيس مجلس الإدارة
٢٢ فبراير ٢٠٢٦

نماذج الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تقرير مجلس الإدارة ٢٠٢٥

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة				المكافآت المتغيرة					مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
	مكافأة رئيس/أعضاء المجلس***	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب	أخرى*	المجموع	مكافأة رئيس/أعضاء المجلس	مكافآت	خطط تحفيزية	أخرى**	المجموع			
أولاً: الأعضاء المستقلين												
١- عبد الرحمن يوسف فخرو	٥٥,٩٦٣	١٥,٧٥٠	–	–	٧١,٧١٣	–	–	–	–	–	٧١,٧١٣	–
٢- رياض يوسف حسن ساتر	٢٧,٩٨١	٨,٠٠٠	–	–	٣٥,٩٨١	–	–	–	–	–	٣٥,٩٨١	–
٣- إبراهيم عبد الله بوهندي	٢٠,١٨٩	٥,٥٠٠	–	–	٢٥,٦٨٩	–	–	–	–	–	٢٥,٦٨٩	–
٤- يوسف صالح سلطان خلف	٢٧,٩٨١	١٢,٢٥٠	–	–	٤٠,٢٣١	–	–	–	–	–	٤٠,٢٣١	–
٥- نجلاء محمد قاسم الشيراوي	٢٧,٩٨١	٦,٠٠٠	–	–	٣٣,٩٨١	–	–	–	–	–	٣٣,٩٨١	–
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين												
١- الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة	٢٧,٩٨١****	١٠,٢٥٠	–	–	٣٨,٢٣١	–	–	–	–	–	٣٨,٢٣١	–
٢- مشعل علي الحلو	٢٧,٩٨١****	٨,٠٠٠	–	–	٣٥,٩٨١	–	–	–	–	–	٣٥,٩٨١	–
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين												
١- ياسر عبدالجليل الشريفي	٢٧,٩٨١	٦,٥٠٠	–	–	٣٤,٤٨١	–	–	–	–	–	٣٤,٤٨١****	–
٢- عبد العزيز عبد الله عبد العزيز الأحمد	٢٧,٩٨١	٦,٥٠٠	–	–	٣٤,٤٨١	–	–	–	–	–	٣٤,٤٨١	–
٣- محمد عبدالله عيسى	٢٧,٩٨١	٨,٠٠٠	–	–	٣٥,٩٨١	–	–	–	–	–	٣٥,٩٨١*****	–
المجموع	٣٠,٠٠٠	٨٦,٧٥٠	–	–	٣٨٦,٧٥٠	–	–	–	–	–	٣٨٦,٧٥٠	–

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني.

المكافآت الأخرى:

* وتشمل المزايا العينية – مبلغ معين – مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).
** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح – الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة إن وجدت).
*** خاضعة لموافقة الجمعية العامة العادية في ٢٥ مارس ٢٠٢٦.
**** وتشمل مكافأة تمثيل تَدْفَعُ للمؤسسة (المساهم) التي يمثلها هؤلاء أعضاء مجلس الإدارة.
***** وتشمل مكافأة وبدلات تمثيل تَدْفَعُ / دَفَعَتْ للمؤسسة (المساهم) التي يمثلها هذا العضو.

ثانياً: تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام ٢٠٢٥	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأعلى	٩٠٢,٠٦٣	٢٥٧,٠٠٣ *	٣,٦٩٢	١,١٦٢,٧٥٨

ملاحظة، يتعين ذكر جميع المبالغ بالدينار البحريني.
* خاضع لموافقة مجلس الإدارة.

مجلس الإدارة



عبد الرحمن يوسف فخرو
رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة، ورئيس لجنة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، ورئيس مجلس إدارة التسهيلات للتأمين.

- رئيس مجلس إدارة شركة يوسف بن يوسف فخرو ذ.م.م.، البحرين.
- شريك في خدمات يوسف فخرو للتقنية ذ.م.م.، البحرين.
- رئيس مجلس الإدارة، ورئيس لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة، ورئيس لجنة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب (BCFC)، البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. (TISCO)، البحرين.
- عضو مجلس الإدارة منذ ١٢ نوفمبر ١٩٨٩ (مستقل وغير تنفيذي).
- يمتلك خبرة تمتد لأكثر من ٦١ عاماً في مجالات الأعمال التجارية، والتجارة، والاستثمار، والتأمين.



رياض يوسف حسن ساتر
نائب رئيس مجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة شركات السيارات، ونائب رئيس مجلس إدارة التسهيلات للتأمين، وعضو لجنة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

- حاصل على شهادة في القيادة التنفيذية من برنامج تطوير القيادات التنفيذية الخليجية، جامعة فيرجينيا – كلية داردن للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٣.
- مدقق داخلي معتمد (CIA) من معهد المدققين الداخليين، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٢.
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جلامورجان، المملكة المتحدة، ٢٠٠١.
- حاصل على دبلوم الإدارة التنفيذية من جامعة البحرين، البحرين، ١٩٩٦.
- نائب رئيس مجلس الإدارة، وعضو لجنة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب (BCFC)، البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركات السيارات لكل من: الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م (NMC)، وشركة التسهيلات للسيارات ذ.م.م (TAC)، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. (TCL)، البحرين.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. (TISCO)، البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة مارينا للتطوير ذ.م.م.، البحرين.
- عضو مجلس الإدارة من ١٨ مارس ٢٠١٤ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٠ (تنفيذي ممثلًا عن بنك البحرين والكويت "BBK" آنذاك).
- تم انتخابه لاحقًا كعضو مجلس إدارة (غير تنفيذي) منذ ٣١ مارس ٢٠٢٠، ثم انتقل إلى منصب عضو مستقل وغير تنفيذي اعتباراً من ١ أبريل ٢٠٢١.
- يمتلك خبرة واسعة تمتد لأكثر من ٤٧ عاماً في مجالي الأعمال المصرفية والتدقيق.



الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة
عضو مجلس الإدارة

رئيس اللجنة التنفيذية، ونائب رئيس مجلس إدارة شركات السيارات – ممثل عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، البحرين

- حاصل على درجة الماجستير في العلوم المالية من الجامعة الأمريكية عام ١٩٩٩.
- حاصل على درجة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال – تخصص المالية من الجامعة الأمريكية عام ١٩٩٧.
- عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. (BCFC)، البحرين.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركات السيارات لكل من: الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م (NMC)، وشركة التسهيلات للسيارات ذ.م.م (TAC)، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. (TCL)، البحرين.
- عضو مجلس إدارة بنك سنغافورة الخليج ش.م.ب. مقفلة (SGB)، البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة بنفت ش.م.ب. (م)، البحرين.
- عضو مجلس الإدارة منذ ٢٩ مارس ٢٠٢٣ (غير تنفيذي، ممثلًا عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي "SIO").
- يمتلك خبرة تمتد لأكثر من ٣٢ عاماً في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى الهيئات الحكومية، والمالية، والاستثمارية.



ياسر عبد الجليل الشريفي
عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس اللجنة التنفيذية – ممثل عن بنك البحرين والكويت ش.م.ب.

- الرئيس التنفيذي للمجموعة في بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (BBK)، البحرين.
- حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال بتخصص المحاسبة (بمرتبة الشرف) من جامعة ماساتشوستس في أمهرست، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٤.
- حاصل على دبلوم مشارك في المحاسبة من جامعة البحرين، البحرين، ١٩٩٢.
- خريج برنامج الرؤساء في القيادة لعام ٢٠٢٥ – منظمة الرؤساء الشباب (YPO) وكلية هارفارد للأعمال (HBS).
- عضو مجلس الإدارة ونائب رئيس اللجنة التنفيذية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. (BCFC)، البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة كريدي مكس ش.م.ب. (م)، البحرين.
- رئيس جمعية مصارف البحرين (BAB)، البحرين.
- رئيس معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة (دانات) ذ.م.م. (DANAT)، البحرين.
- عضو مجلس إدارة إنجاز البحرين، البحرين.
- عضو مجلس الإدارة منذ ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٤ (تنفيذي، ممثلًا عن بنك البحرين والكويت ش.م.ب. .(BBK)
- يمتلك خبرة تمتد لأكثر من ٣١ عاماً في قطاع الخدمات المصرفية والمالية.



عبد العزيز عبد الله عبد العزيز الأحمد
عضو مجلس الإدارة

عضو اللجنة التنفيذية وعضو مجلس إدارة شركات السيارات – ممثل عن بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

- الرئيس التنفيذي – الحسابات الاستراتيجية في بنك البحرين الوطني ش م ب. (NBB)، البحرين.
- حاصل على شهادة في القيادة التنفيذية من برنامج تطوير القيادات التنفيذية الخليجية، جامعة فرجينيا – كلية داردن للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢.
- حضر العديد من الدورات التدريبية في مجالات الإدارة والأعمال محلياً ودولياً.
- عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. (BCFC)، البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركات السيارات لكل من: الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. (NMC)، وشركة التسهيلات للسيارات ذ.م.م (TAC)، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. (TCL)، البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة انفوناس ذ.م.م.، البحرين.
- حاصل على وسام العمل الوطني من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم.
- حاصل على وسام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن سلمان آل خليفة، ولي العهد.
- عضو مجلس الإدارة منذ ٢٨ مارس ٢٠١١ (تنفيذي، ممثلًا عن بنك البحرين الوطني ش.م.ب. "NBB").
- يمتلك خبرة تمتد لأكثر من ٥١ عاماً في مجالي الإدارة والأعمال المصرفية.

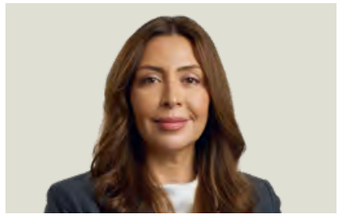


يوسف صالح سلطان خلف
عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، وعضو لجنة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

- عضو جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) منذ عام ١٩٨٠.
- حاصل على دبلوم وطني عالي في الدراسات التجارية من كلية سالفورد للتكنولوجيا، المملكة المتحدة.
- عضو مجلس الإدارة، ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، وعضو لجنة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. (BCFC)، البحرين.
- عضو مجلس الإدارة منذ ٠٩ أبريل ٢٠١٨ (مستقل وغير تنفيذي).
- يمتلك خبرة تمتد لأكثر من ٤٥ عاماً في قطاع الخدمات المصرفية والمالية.

مجلس الإدارة
(تتمة)



نجلاء محمد قاسم الشيراوي
عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة، وعضو لجنة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

- الرئيس التنفيذي لـ شركة سيكو ش.م.ب. مقفلة، البحرين.
- حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الكلية الأمريكية في لندن، ١٩٩٦.
- حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة البحرين، البحرين، ١٩٩٤.
- حاصلة على شهادة الإدارة والقيادة التنفيذية للمدراء العامين الجدد من إنسياد، فونتينبلو، فرنسا.
- عضو مجلس الإدارة، ونائب رئيس لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة، وعضو لجنة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. (BCFC)، البحرين.
- عضو مجلس إدارة مجلس التنمية الاقتصادية (EDB)، البحرين.
- عضو مجلس إدارة صندوق احتياطي الأجيال القادمة، البحرين.
- عضو مجلس إدارة بنك الاسكان ش.م.ب. مقفلة، البحرين.
- عضو مجلس إدارة نظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة، مصرف البحرين المركزي، البحرين.
- عضو مجلس إدارة معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، البحرين.
- عضو المجلس الأعلى للمرأة، البحرين.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة سيكو كابيتال، المملكة العربية السعودية.
- عضو مجلس الإدارة منذ ٢٩ مارس ٢٠٢٣ (مستقلة وغير تنفيذية).
- تمتلك خبرة تمتد لأكثر من ٢٩ عاماً في قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية.



إبراهيم عبد الله بوهندي
عضو مجلس الإدارة

عضو اللجنة التنفيذية، ولجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة، ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، ولجنة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

- حاصل على درجة الماجستير في الاستشارات الإدارية من جامعة شيفيلد هالام، المملكة المتحدة، ١٩٩٩.
- عضو مجلس الإدارة، وعضو اللجنة التنفيذية، ولجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة، ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، ولجنة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. (BCFC)، البحرين.
- شغل منصب عضو مجلس الإدارة منذ ١٥ مارس ١٩٨٨ حتى يوليو ٢٠٠٤ (تنفيذي، ممثلًا عن بنك البحرين والكويت "BBK" آنذاك)
- تم انتخابه لاحقاً كعضو مجلس إدارة (مستقل وغير تنفيذي) منذ مارس ٢٠٠٧.
- يمتلك خبرة تمتد لأكثر من ٥٠ عاماً في القطاع المصرفي.



محمد عبد الله عيسى
عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال – ممثل عن بنك البحرين والكويت ش.م.ب.

- الرئيس التنفيذي للمجموعة – الرقابة المالية والتخطيط في بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (BBK)، البحرين.
- محاسب قانوني معتمد (CPA)، ولاية ديلاوير، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٠.
- عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
- حاصل على شهادة برنامج تطوير القيادات التنفيذية الخليجية – القيادة التنفيذية من جامعة فرجينيا – كلية داردن للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٧.
- حاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة البحرين، البحرين، ١٩٩٢.
- عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. (BCFC)، البحرين.
- عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في سيكو ش.م.ب. مقفلة، البحرين.
- عضو مجلس إدارة نظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة، مصرف البحرين المركزي، البحرين.
- عضو مجلس الإدارة منذ ٣١ مارس ٢٠٢٠ (تنفيذي، ممثلًا عن بنك البحرين والكويت "BBK").
- يمتلك خبرة تمتد لأكثر من ٣٣ عاماً في الإدارة المالية، وعمليات الخزينة، والمحاسبة المالية والإدارية.



مشعل علي محمد الحلو
عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال – ممثل عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، البحرين

- الرئيس التنفيذي للعمليات – سيكو كابيتال، المملكة العربية السعودية.
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة المفتوحة في ماليزيا، ٢٠١٤.
- حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة البحرين، البحرين، ٢٠٠٠.
- عضو مجلس الإدارة ونائب رئيس لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. (BCFC)، البحرين.
- رئيس جمعية التكنولوجيا والأعمال، البحرين.
- عضو مجلس استشاري بكلية تقنية المعلومات – جامعة البحرين، البحرين.
- عضو مجلس الإدارة منذ ٢٩ مارس ٢٠٢٣ (غير تنفيذي، ممثلًا عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي "SIO").
- يمتلك خبرة تمتد لأكثر من ٢٤ عاماً في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى الهيئات الحكومية، والمالية، والاستثمارية.



السيد جلال جعفر الموسوي
أمين سر مجلس الإدارة للمجموعة

- يحمل درجة البكالوريوس في القانون من جامعة المملكة، ٢٠١٩.
- يحمل درجة البكالوريوس في آداب اللغة الإنجليزية مسار الترجمة من جامعة البحرين، ٢٠٠٢.
- الدبلوم الأولى في هندسة الأجهزة الدقيقة والتحكم من معهد البحرين للتدريب، ١٩٩٧.
- شهادة في إدارة أعمال أمانة سر مجلس الإدارة من معهد انفورما كونكت للشرق الأوسط بالتعاون مع كلية إدارة الأعمال بجامعة جورج واشنطن، ٢٠١٣.
- لديه خبرة تمتد لأكثر من ٢٤ عاماً في مجال قيادة وإدارة أمانة سر المجموعة.
- ذو إلمام متقن بحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر التنظيمية المرتبطة بمجلس الإدارة، والامتثال القانوني، بالإضافة إلى الكتابة والترجمة التخصصية.
- التحق بالشركة في عام ٢٠٠٧.



كفاءات بلا حدود

خلف كل نجاح، أعضاء فريق استثنائيون

في شركة البحرين للتسهيلات التجارية، يُمثّل موظفونا ميزتنا التنافسية الأولى. فمن خلال قوى عاملة بحرينية بامتياز وفريق قيادي يُجسّد التنوع في كل مستوياته، أرسينا فريقًا من أكثر الفرق كفاءةً وثراءً ثقافيًا. كل قرار نتخذه، وكل منتج نطلقه، وكل عميل نخدمه، كل ذلك يبدأ بالأشخاص الذين يمنحون هذه الشركة أفضل ما لديهم كل يوم.

رسالة الرئيس التنفيذي

من الأساس إلى الانطلاق، ثلاث سنوات من التحوّل، ومستقبلٌ بلا حدود.

واصلت شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب تحقيق عاماً آخر من الأداء القوي خلال عام ٢٠٢٥، مما يجسد النتائج الملموسة لرحلة تحولنا الاستراتيجي التي انطلقت منذ عام ٢٠٢٣ واستمرت حتى عام ٢٠٢٥. ويسعدني أن أعلن عن تسجيل المجموعة صافي أرباح قدره ٥,١ مليون دينار بحريني، مع مركز مالي متين وارتفاع إجمالي حقوق الملكية إلى ١٠٧,٣ مليون دينار بحريني، ونسبة رافعة مالية آمنة بلغت ١,٠٢ ضعفاً، مما يؤكد النهج المنضبط للمجموعة في إدارة المركز المالي. وتقديراً لهذه النتائج، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية قدرها ١٧ فلساً للسهم الواحد، وذلك لاعتمادها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية العادية.

ويمثل عام ٢٠٢٥ الختام الناجح للدورة الاستراتيجية لشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب للأعوام ٢٠٢٣–٢٠٢٥، وهي رحلة ديناميكية نفخر بها ساهمت في إعادة صياغة ملامح الشركة. واسترشاداً بثلاثة أهداف محورية هي: الاستدامة، والتنافسية، والشمول المالي، وبما يتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، قمنا بهيكلة تحولنا عبر ثلاث مراحل استراتيجية: «إصلاح الجوهر»، و«تطوير أعمال المجالات المجاورة»، و«التوسع عبر الأعمال الجوهرية». ومن خلال مختلف المبادرات الاستراتيجية التي أنجزناها، استطعنا التكيف مع ديناميكيات السوق المتغيرة مع الاستمرار في التركيز على تعظيم القيمة للمساهمين.

ومن خلال هذه الرؤية الموحدة، قمنا بتعميم استراتيجيتنا عبر كافة مفاصل المؤسسة، لضمان استيعاب كل موظف لدوره بوضوح في دفع عجلة نجاحنا الجماعي. ونتيجة لذلك، اختتمنا هذه الدورة بأداء تشغيلي أقوى بكثير في جميع الشركات التابعة للمجموعة، وبمحفظة منتجات أكثر كفاءة واستهدافاً تخدم شرائح متنوعة من العملاء، مع ترسيخ منصة «سهل» كعلامتنا التجارية الرقمية، وتطوير مجموعة تنافسية ومطورة من البطاقات الائتمانية، وعقد شراكات مؤثرة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ساهمت في توسيع وتعزيز حلولنا التمويلية.

إن تفانينا في دعم التنوع والتمكين ينعكس بوضوح في تكوين فريقنا القيادي، حيث تمثل المرأة الآن أكثر من ٤٠٪ من الإدارة التنفيذية، وهو تحول جوهري يضع الشركة في موقع ريادي من حيث تمثيل المرأة في القيادة ضمن قطاع الخدمات المالية.

وظل التحول الرقمي في قلب تقدمنا خلال عام ٢٠٢٥؛ حيث أصبحت منصتنا الرقمية؛ سهل من شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب (Sahel by BCFC) الحائزة على عدة جوائز تُستخدم بفعالية من قبل غالبية عملائنا، مع نمو ملحوظ في صرف القروض رقمياً وزيادة مساهمة المنصة في إصدار البطاقات الائتمانية الجديدة. وقد عالجت المنصة حجماً كبيراً من معاملات الدفع خلال العام، بما يمثل غالبية إجمالي عمليات الدفع، مما يعد دليلاً واضحاً على ثقة عملائنا المتزايدة في قدراتنا الرقمية. وللعام الثاني على التوالي، حازت منصة «سهل» على جائزة البحرين للمحتوى الرقمي، مما يعزز نهجنا الرقمي المتمحور حول العميل.



عبدالله عبد الرزاق بوخوه
الرئيس التنفيذي

رسالة الرئيس التنفيذي
(تتمة)

وعلى صعيد الذكاء الاصطناعي، واصلنا دمج الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي بعناية عبر كافة عملياتنا؛ بدءاً من نماذج تسجيل الائتمان المطورة التي تحسن دقة التقييم، وصولاً إلى أتمتة تدفقات عمليات القروض التي قلصت فترات إنجاز المعاملات من أيام إلى دقائق معدودة. إن نشر أدوات الإنتاجية القائمة على الذكاء الاصطناعي على مستوى المؤسسة جعل الشركة من أوائل المتبنين للتكامل الكامل للذكاء الاصطناعي في مملكة البحرين، مما يدعم فرق عملنا في تقديم خدمات أكثر استجابة وكفاءة.

علاوة على ذلك، فإن الحصول على شهادة الأيزو «ISO ٢٧٠٠١:٢٠٢٢» لإدارة أمن المعلومات أكد التزامنا الراسخ بحماية بيانات العملاء والحفاظ على المرونة التشغيلية.

وخلال العام، عقدنا شراكات استراتيجية مع كبار المطورين العقاريين، مما وضع الشركة كشريك تمويلي مفضل لمشتري المنازل ووسع نطاق إقراضنا. كما افتتحنا فرعاً رئيسياً متكاملاً في سترة، مما عزز حضورنا الفعلي في المملكة، مع مواصلة تحسين شبكتنا من خلال إدخال نماذج الفروع ذات «الأولوية الرقمية» التي توازن بين سهولة الوصول والكفاءة التشغيلية. كما أظهر تعاوننا مع مؤسسة «يونيبال» («Unipal») لإطلاق بطاقات مسبقة الدفع موجهة للشباب، وإطلاق بطاقة «دوري أبطال أوروبا» الحصرية بالتعاون مع «ماستركارد»، التزامنا بالوصول إلى شرائح عملاء جديدة من خلال تصميم منتجات مبتكرة.

كما حققنا إنجازاً هاماً بالانتقال الناجح لعمليات البطاقات الائتمانية إلى مشغل خارجي جديد، مما أتاح زيادة ملحوظة في إصدار البطاقات وتعزيز القدرات المتنوعة لعروضنا. وسجلت الشركة أعلى معدل إنفاق عبر البطاقات الائتمانية في عام واحد منذ إطلاق بطاقة «امتياز» في عام ٢٠٠٩، مما جعل الشركة واحدة من أكبر مصدري بطاقات ماستركارد في مملكة البحرين من حيث حجم المعاملات.

وقد نتج عن المبادرات المذكورة نمو مشجع في منح القروض الجديدة بنسبة ٤١٪ على أساس سنوي، مع نمو صحي في قطاعي الأفراد والمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، عززت المبادرات التحصيلية بشكل كبير من جهود استرداد القروض غير العاملة والمشطوبة، مما دعم أداء القطاع خلال عام ٢٠٢٥.

ويبقى الشمول المالي في صميم رسالتنا؛ حيث قدمنا التمويل لعملاء القطاع التجاري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأصحاب المهن الحرة، ورواد الأعمال، والمهنيين ذوي الدخل المحدود– وهي شرائح لا تحظى عادة بالخدمات الكافية من المصارف التقليدية. كما تجلى التزامنا بالمسؤولية الاجتماعية من خلال شراكة الإعفاء من الديون مع برامج وزارة الداخلية ووزارة العدل لدعم المعسرين، ونحن فخورون بتكريم وزارة العدل رسمياً لهذه المبادرة لمساهمتنا الإنسانية في المجتمع.

سجل قطاع السيارات نمواً قوياً في المبيعات خلال العام، مدعوماً بمبادرات تحسين تجربة العملاء، وتوسيع محفظة العلامات التجارية، والتركيز المستمر على التميز التشغيلي. كما أدت العلاقات المعززة مع مصنعي السيارات إلى الوصول لطرازات جديدة ودعم تعاوني، حيث ساهم إطلاق عدة طرازات في توسيع عروضنا وجذب شرائح عملاء جديدة. كما ساهم افتتاح معرض جديد في تعزيز حضورنا في السوق وتحسين تجربة العملاء.

وبالتوازي مع ذلك، أدت مركزة العمليات عبر شركات السيارات إلى تبسيط وتحسين تجربة العملاء، وتحقيق تكامل في الجهود، ورفع الأداء العام، مما يضع القطاع في مسار النمو المستدام.

وبينما نطوي صفحة رحلة التحول، تدخل الشركة دورتها الاستراتيجية القادمة للأعوام ٢٠٢٦–٢٠٢٨ من موقع قوة. وبناءً على الأسس التي تم إرساؤها خلال السنوات الثلاث الماضية، تتمحور استراتيجيتنا الجديدة حول خلق قيمة دائمة لمنظومتنا الشاملة. سنواصل تعزيز أطر الحوكمة وإدارة المخاطر مع تعظيم نمو الأعمال وتبني أحدث التطورات في مجالات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي لتبسيط العمليات وتقديم تجارب متميزة للعملاء.

من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية القادمة، نهدف إلى البقاء كمساهم إيجابي في الاقتصاد البحريني، وتقديم عوائد مستدامة لمساهمينا مع تمكين الأفراد والشركات والمجتمعات من خلال حلول مالية شاملة ومبتكرة.

أود أن أعرب عن خالص امتناني لمجلس إدارتنا الموقر على قيادته المتميزة وتوجيهه الاستراتيجي وثقته الراسخة طوال هذه الفترة التحولية. كما أقدر جهود فريق الإدارة والموظفين المتفانين، الذين يشكل التزامهم وعملهم الدؤوب واحترافيتهم حجر الأساس لإنجازاتنا.

ونعرب عن عميق امتناننا لاستمرار دعم وثقة عملائنا وشركائنا التجاريين. فقد كان ولاؤهم ركيزة أساسية لنجاحنا وألهمنا للوصول إلى آفاق جديدة.

كما نتقدم بالشكر والتقدير لمصرف البحرين المركزي والجهات التنظيمية الأخرى على توجيهاتهم ودعمهم المتواصل طوال عملياتنا في عام ٢٠٢٥.

عبدالله عبد الرزاق بوخوه
الرئيس التنفيذي

يمثل عام ٢٠٢٥ الختام الناجح للدورة الاستراتيجية لشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب للأعوام ٢٠٢٣–٢٠٢٥، وهي رحلة ديناميكية نفخر بها ساهمت في إعادة صياغة ملامح الشركة. واسترشاداً بثلاثة أهداف محورية هي: الاستدامة، والتنافسية، والشمول المالي، وبما يتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، قمنا بهيكلة تحولنا عبر ثلاث مراحل استراتيجية: «إصلاح الجوهر»، و«تطوير أعمال المجالات المجاورة»، و«التوسع عبر الأعمال الجوهرية».

أعضاء الإدارة التنفيذية



عبدالله عبدالرزاق بوخوه
الرئيس التنفيذي

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

المؤهلات والخبرة

- بكالوريوس في إدارة الأعمال، جامعة تكساس، ١٩٩٥.
- شهادة ممثل استثمار (Series ٧).
- ٢٩ عامًا من الخبرة في مجال الخدمات المالية.
- التحق بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. في ٢٠٢١.



محمد جهاد بوكمال، CFA
نائب الرئيس التنفيذي

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

المؤهلات والخبرة

- بكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في التجارة الدولية، جامعة ليدز متروبوليتان، ٢٠٠٨.
- شهادة محلل مالي معتمد (CFA)، ٢٠١٩.
- شهادة ممثل استثمار (Series ٧)، ٢٠١١.
- ١٨ عامًا من الخبرة في مجال إدارة الاستثمارات والخدمات التمويلية والمالية.
- التحق بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. في ٢٠٢٢.



السيد علي خلف، CIPA, CPA
الرئيس التنفيذي المالي

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

المؤهلات والخبرة

- بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال، جامعة البحرين، ٢٠٠٢.
- محاسب قانوني معتمد (CPA).
- محاسب إسلامي معتمد (CIPA).
- ٢٣ عامًا من الخبرة في القطاع المالي.
- التحق بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. في ٢٠٢٢.



مازن سلمان ساتر
الرئيس التنفيذي لتمويل الأفراد

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

المؤهلات والخبرة

- ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) في التسويق وإدارة التغيير، جامعة ديبول، شيكاغو، إلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٧.
- ٣٠ عامًا من الخبرة في البنوك الإسلامية والتقليدية.
- التحق بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. في ٢٠٢٣.



كبرى عبد الرحمن أغايار، AIFS
الرئيس التنفيذي لتمويل الشركات

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

المؤهلات والخبرة

- بكالوريوس في الخدمات المالية، جامعة مانشستر، المملكة المتحدة، ٢٠٠٢.
- زمالة في المعهد المعتمد للمصرفيين (AIFS)، معهد المصرفيين المعتمدين، المملكة المتحدة، ٢٠٠٣.
- ٣١ عامًا من الخبرة في مجال مخاطر الائتمان والإقراض التجاري.
- التحقت بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. ٢٠٢٢.



علي إبراهيم المرزوق
الرئيس التنفيذي لتكنولوجيا المعلومات

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

المؤهلات والخبرة

- ماجستير في إدارة تكنولوجيا المعلومات، جامعة سندرلاند، المملكة المتحدة، ٢٠١٠.
- ٣٣ عامًا من الخبرة في إدارة تكنولوجيا المعلومات والمبيعات والتحول الرقمي.
- التحق بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. في ٢٠٠٦.



هدى فيصل جناحي، CIPA ،APRM
الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر ورئيس الالتزام بالإنابة

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

المؤهلات والخبرة

- بكالوريوس في المحاسبة، جامعة البحرين، ٢٠٠٤.
- APRM، الجمعية الدولية لمديري إدارة المخاطر (PRMIA)، ٢٠١٢.
- CIPA، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAIOFI)، ٢٠٠٩.
- ٢١ عامًا من الخبرة في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في القطاعات التقليدية والإسلامية.
- التحقت بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. في ٢٠١٩.



حنان أحمد العلي، CIPD
الرئيس التنفيذي للأفراد والثقافة المؤسسية

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

المؤهلات والخبرة

- ماجستير في الأعمال الرقمية، جامعة سالفورد، المملكة المتحدة، ٢٠٢٥.
- CIPD المستوى الخامس – دبلوم مشارك في إدارة الموارد البشرية ٢٠٢١.
- محترف معتمد من أوراكل – مطور برامج ٢٠١٤.
- ٢٣ عامًا من الخبرة في مجالات الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات.
- التحقت بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. في ٢٠٢٤.



طارق عبدالعزيز فتح الله
الرئيس التنفيذي لمعالجة الديون

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

المؤهلات والخبرة

- دبلوم متقدم في الدراسات المصرفية، معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- ٣٣ عامًا من الخبرة في مجال الخدمات المالية والمصرفية.
- التحق بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. في ٢٠٢١.



مريم عبدالرحمن عبدالله
الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

المؤهلات والخبرة

- ماجستير في قانون الإقتصاد الدولي (LLM)، جامعة واريك، المملكة المتحدة، ٢٠٠٤.
- دبلوم دراسات عليا في دورة الممارسة القانونية (LPC)، كلية الحقوق، لندن، المملكة المتحدة، ٢٠٠٥.
- ٢٠ عامًا من الخبرة في المحاماة والاستشارات القانونية للشركات والمعاملات التجارية والعقارات والحوكمة والامتثال والخدمات المصرفية.
- التحقت بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. في ٢٠٢٣.



فاطمة هاشم سلمان، CIA, APRM
مدير التدقيق الداخلي بالإنابة

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

المؤهلات والخبرة

- بكالوريوس في المحاسبة، جامعة البحرين، ٢٠٠٨.
- ١٧ عامًا من الخبرة في مجال التدقيق الداخلي.
- التحقت بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. في ٢٠٠٩.

أعضاء الإدارة التنفيذية
(تتمة)



محمد شهابي
المدير العام

شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م.
(التسهيلات للتأمين)

المؤهلات والخبرة

- بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال، معهد نيويورك للتكنولوجيا، ٢٠٠٨.
- دبلوم متقدم معتمد (ACII) من معهد التأمين القانوني، ٢٠٢٤.
- ١٨ عامًا من الخبرة في مجال التأمين.
- التحق بشركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. (التسهيلات للتأمين) في ٢٠٢٣.



فادي الشيخ
المدير العام

شركة التسهيلات للخدمات العقارية ذ.م.م.

المؤهلات والخبرة

- ماجستير في إدارة الهندسة، جامعة جورج واشنطن، ٢٠١٥.
- محكم عقاري معتمد (FIDIC).
- مدير عقاري معتمد (RERA).
- وسيط عقاري معتمد (RERA).
- مهندس معتمد من لجنة مزاولة المهن الهندسية درجة (أ).
- أكثر من ٢٦ عامًا من الخبرة في مجال التطوير والاستثمار العقاري.
- التحق شركة التسهيلات للخدمات العقارية ذ.م.م. في ٢٠٢٣.



عبدالمحسن أحمد قاسم
الرئيس التنفيذي

مجموعة السيارات

المؤهلات والخبرة

- بكالوريوس في التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨.
- أكثر من ٢٦ عامًا من الخبرة في إدارة قطاع السيارات في دول مجلس التعاون الخليجي.
- التحق إلى مجموعة السيارات في ٢٠٢٤.

www.bcfc.bh

IMTIAZ
world elite



EXPLORE
A NEW WORLD

الارتقاء بكل تفاعل



امسح لتحميل
سهل من قِبَل BCFC

تطبيق أكثر ذكاءً



تتبع فوري
رؤيــة فوريــة للمعــاملات والأرصدة والسداد.

إدارة سهلة
تحكم كامل في البطاقات والتمويل والمدفوعات في مكان واحد.

تجربة أكثر سلاسة
عمليات مبسطة مصممة للسرعة والبساطة.

أمان أقوى
حماية متقدمة مصممة لحماية كل معاملة.

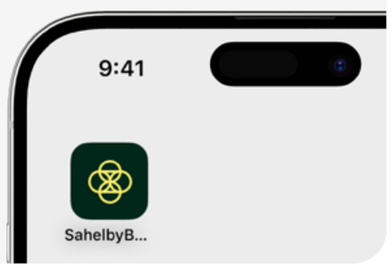
مصمم لتعزيز مستويات التحكم

يوحّد التطبيق البطاقات والتمويل والتأمين ضمن تجربة رقمية آمنة واحدة، مما يتيح اتخاذ قرارات مالية أكثر ذكاءً وسرعة.

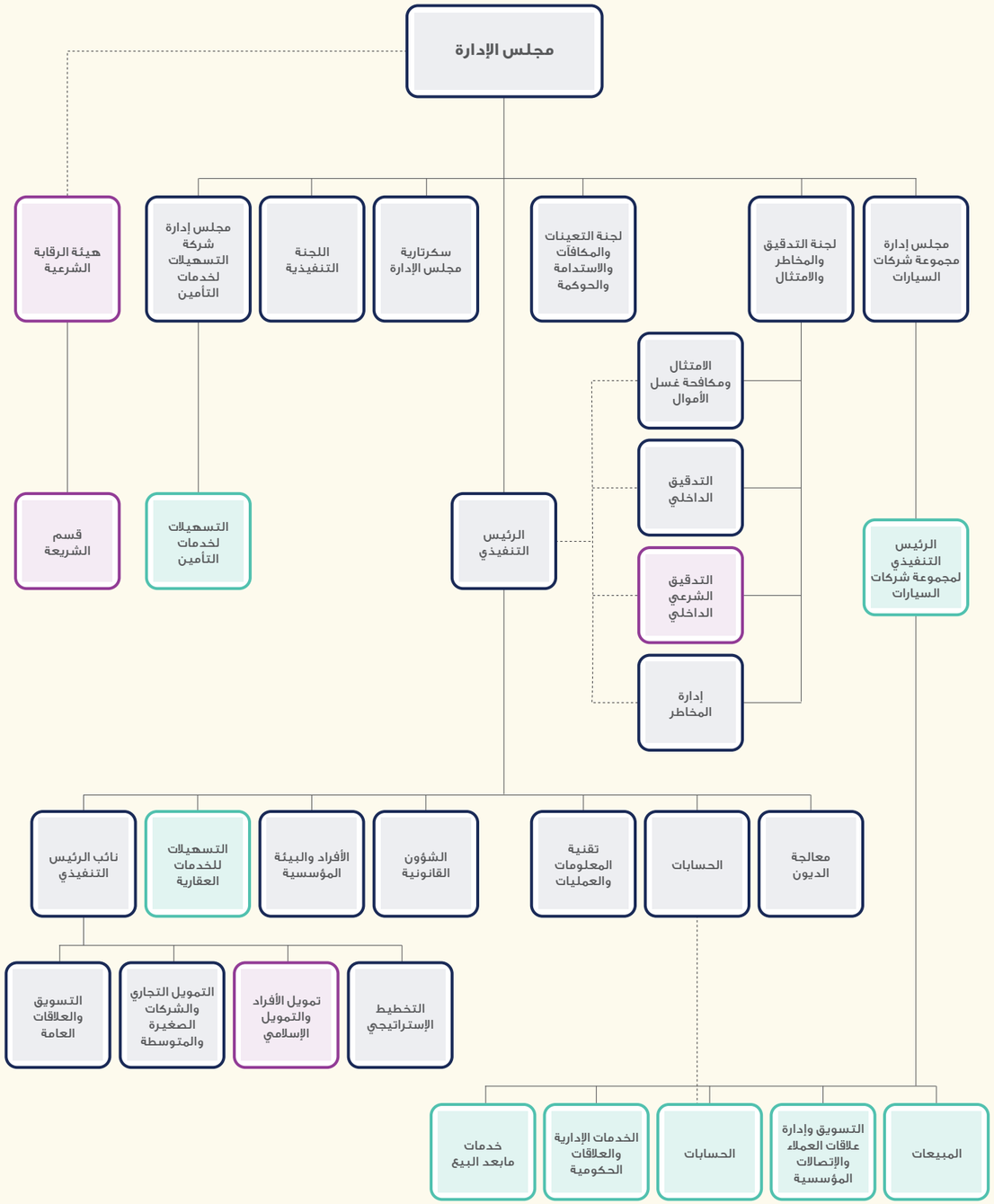
- بطاقات الائتمان
- تمويل
- تأمين

التمويل الرقمي الموحّد بإتاحة أسهل ورؤية أشمل

مُتاح | موثوق | آمن



الهيكل التنظيمي للشركة



الحوكمة الإدارية

تُعد شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب، والمشار إليها بـ ("الشركة")، إحدى الشركات المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي بصفتها "شركة تمويل"، وتخضع لتنظيم كتاب الإرشادات والقواعد – المجلد ٥ ضمن فئة "التراخيص الخاصة". كما أن الشركة مدرجة في بورصة البحرين، مما يجعلها خاضعة لأحكام كتاب الإرشادات والقواعد – المجلد ٦ بصفتها جهة مشاركة في أسواق رأس المال. وتخضع أنظمة الحوكمة الإدارية المعتمدة في الشركة لمعايير مجلد الرقابة العليا (النموذج HC) الواردة في المجلدين المذكورين. وتطبق الشركة مبدأ "الالتزام أو التوضيح" بموجب ميثاق حوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة (٢٠٢٢). وبالنسبة لعام ٢٠٢٥، التزمت الشركة بجميع الأحكام المعمول بها باستثناء تشكيل أغلبية مستقلة في لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال (ARCC)، والتي تم الحصول بشأنها على موافقة مصرف البحرين المركزي كاستثناء رقابي مؤقت. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن تشكيل اللجنة التنفيذية متوافقاً تماماً مع سياسة الاستقلالية الداخلية للشركة، وقد تم إبلاغ مصرف البحرين المركزي بذلك والحصول على موافقة على أساس مؤقت. وتتمثل خطة المعالجة في استعادة الاستقلالية الكاملة بحلول الربع الثاني من عام ٢٠٢٦. كما يتضمن جدول أعمال الجمعية العمومية العادية بنداً منفصلاً لمناقشة وتقديم تقرير حوكمة الشركات للموافقة عليه.

وتحرص الشركة على ترسيخ أفضل ممارسات الحوكمة الإدارية وفقًا للمتطلبات القانونية والتنظيمية، حيث يُعتبر الالتزام بأعلى معايير الحوكمة عنصرًا جوهريًا في إطار ممارسة الشركة لأنشطتها التجارية. وفي سبيل تعزيز التزامها بأعلى معايير الحوكمة الإدارية، قامت الشركة بوضع سياسات شاملة تهدف إلى ضمان الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها. وتتناول سياسات الحوكمة في الشركة الجوانب المتعلقة بالالتزامات المفروضة على الشركة، بما في ذلك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، فيما يخص الامتثال لمعايير الحوكمة والإفصاح، مع التركيز على التوافق مع قانون حوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة، واللوائح التنظيمية المنصوص عليها في مجلد معايير الرقابة العليا (النموذج HC) المجلدين ٥ و ٦ (بحسب ما ينطبق)، إضافةً إلى أي أنظمة أو لوائح أو تعليمات تصدر بهذا الشأن، فضلًا عن التقيد بأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.

أ. معلومات حول المساهمين

يمكن الاطلاع على تفاصيل رأس مال الشركة، المساهمين، وهيكل توزيع الأسهم ضمن الإيضاح رقم ١٨ الوارد في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

وتمتلك الشركة فئة واحدة فقط من الأسهم العادية، ويتمتع حاملو هذه الأسهم بحقوق تصويت متساوية. ومن إجمالي عدد المساهمين، تبلغ نسبة المساهمين البحرينيين من الأفراد أو الشركات ٩٨٪ (٢٠٢٤: ٩٨٪)، بينما تبلغ نسبة المساهمين من الجنسيات الأخرى ٢٪ (٢٠٢٤: ٢٪).

ب. معلومات عن مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء، مقسمين إلى أعضاء مستقلين، وغير تنفيذيين، وتنفيذيين. وتمتد فترة العضوية الحالية من مارس ٢٠٢٣ إلى مارس ٢٠٢٦، بينما تمتد الفترة القادمة من مارس ٢٠٢٦ إلى مارس ٢٠٢٩، حيث سيتم انتخاب وترشيح أعضاء المجلس خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقده في ٢٥ مارس ٢٠٢٦، وذلك وفقاً لوثائق التأسيس، وميثاق عمل مجلس الإدارة، ومتطلبات وحدة «ملاءمة ومناسبة الأشخاص» (Fit and Proper) من كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي. ويتم تعيين وانتخاب الأعضاء لفترة مدتها ثلاث سنوات، ما لم يتم إنهاء عضويتهم قبل ذلك وفقاً للقوانين المعمول بها أو بموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة أو ميثاق عمل مجلس الإدارة. ولضمان الالتزام بأعلى المعايير، تبرم الشركة اتفاقية تعيين مكتوبة مع كل عضو، تنص على صلاحيات العضو، واجباته، مسؤولياته، ومساءلته، وغيرها من المسائل المتعلقة بالتعيين، بما في ذلك مدة العضوية، والالتزام بالوقت المخصص، واللجان المعين بها (إن وجدت)، ومكافآته واستحقاقاته من تعويض المصاريف، وحقه في الحصول على استشارات مهنية مستقلة عند الحاجة.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لمتطلبات معايير مجلد "الرقابة العليا" (Module HC) من كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي، الذي يلزم بالإفصاح عن نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات المدرجة، يضم مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية عضوة واحدة، ما يمثل ١٠٪ من إجمالي تركيبة المجلس، كما يحرص المجلس على تعزيز هذا التوجه لدعم التنوع مستقبلًا. علاوةً على ذلك، يشكل الأعضاء المستقلون نسبة ٥٠٪ من تركيبة المجلس، بينما يمثل الأعضاء التنفيذيون ٣٠٪ و غير التنفيذيين ٢٠٪. ويضم مجلس الإدارة مزيجاً من الخبرات المهنية المتميزة والمهارات المتخصصة عالية المستوى. كما يخضع أي عضو جديد معين أو منتخب لبرنامج تعريفي شامل، رسمي ومصمم خصيصاً لضمان فهمه وتقديره للالتزاماته ومسؤولياته الائتمانية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن تدريب أعضاء مجلس الإدارة كان دائماً في صدارة مسؤوليات الشركة، مما يضمن توفير التدريب المهني المستمر (CPD) لجميع الأعضاء. وقد تركز تدريب مجلس الإدارة حول مجالات رئيسية شملت: حوكمة الشركات، والامتثال الرقابي، وإدارة المخاطر، والإشراف الاستراتيجي، والتقارير المالية، والأخلاقيات، والتطورات المتعلقة بقطاع أعمال الشركة وعملياتها. وفي هذا الإطار، استوفى غالبية أعضاء المجلس (٨٠٪) متطلبات التدريب والكفاءة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بما يتماشى مع التوجيهات التنظيمية. وفي الحالات المتبقية، عُزيت أسباب عدم استيفاء المتطلبات بشكل أساسي إلى حالات مرضية، أو بسبب التزامات سابقة لا يمكن تجنبها، أو حضور بعض الأعضاء لبرامج تدريبية بديلة في مؤسساتهم الخاصة.

ولضمان القيام بمسؤولياته، أنشأ مجلس الإدارة اللجنة التنفيذية (EXCOM)، ولجنة التعيينات ولمكافآت والاستدامة والحوكمة (NRSG)، ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال (ARCC)، ولجنة أعضاء المجلس المستقلين (IMC)، وتتألف جميع هذه اللجان من أعضاء يتمتعون بالخلفية المهنية والخبرة المناسبة. وفيما يتعلق بأنشطة النافذة الإسلامية للشركة، قام مجلس الإدارة

الحوكمة الإدارية
(تتمة)

ب. معلومات عن مجلس الإدارة (تتمة)

بتعيين هيئة رقابة شرعية (SSB) تضم ثلاثة من علماء الشريعة المؤهلين للإشراف ومراقبة التزام عمليات النافذة الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية. وقد تم تعيين هيئة الرقابة الشرعية في عام ٢٠٢٥ وفقاً لقواعد ومتطلبات مصرف البحرين المركزي وبناءً على تفويض المساهمين الذي تم الحصول عليه في اجتماع الجمعية العمومية السنوية، ويظل التعيين سارياً وفقاً لشروط العقد المعتمد. ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة تركيبة المجلس وميثاقه سنوياً، كما يجري تقييماً شاملاً لأدائه، وأداء ومساهمات جميع اللجان التابعة له وفقاً لمواثيقها الخاصة، إضافةً إلى تقييم أداء وفعالية ومساهمة كل عضو في المجلس. وتتم إدارة عملية تقييم الأداء هذه بالكامل من قبل أمانة سر حوكمة المجموعة (Group Corporate Secretariat). وتعتمد عملية التقييم على منهجية متكاملة تشمل مقاييس نوعية وكمية؛ حيث تتضمن المقاييس النوعية عمليات التقييم الذاتي، والمراجعات المتبادلة بين الأعضاء، والتغذية الراجعة، وتقييم اللجان بناءً على مواثيقها، بينما تشمل المقاييس الكمية مؤشرات الأداء والمقارنات المرجعية. وتتم عمليات التقييم من خلال نماذج كتابية يتم إعدادها في آخر اجتماع مجدول خلال السنة التقويمية. ويخضع التقرير النهائي لتقييم الأداء للمراجعة والتوصية من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة لاعتماده من قبل مجلس الإدارة. ويصدر مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية موافقته النهائية في أول اجتماع خلال السنة التقويمية حيث يتم اعتماد النتائج المالية السنوية للشركة للنشر. ولا يضمن هذا التقييم الدقيق المساءلة فحسب، بل يعزز أيضاً ممارسات الحوكمة من خلال تحديد فرص التحسين وتعزيز ثقافة التطوير المستمر والتميز.

وكجزء من التزامنا المستمر بالتميز في الحوكمة، قامت أمانة سر حوكمة المجموعة في عام ٢٠٢٥ تحديث وتطوير وتعزيز إطار التقييم بالكامل داخلياً ليتماشى مع مهام ميثاق لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة، ومبادئ الحوكمة السليمة، ومتطلبات «الملاءمة والمناسبة»، والتعديلات الأخيرة على قانون الشركات التجارية، مما يعكس نهجنا الاستباقي تجاه التوقعات التنظيمية المتطورة وأفضل الممارسات. وتساهم نماذج التقييم المطورة هذه في تعزيز دقة وعمق وقيمة عملية التقييم من خلال مواءمتها مع المعايير العالمية والتنظيمية ودعم الرؤى الهادفة والتحسين المستمر. وبناءً على تحليل نماذج التقييم، بلغ التقييم الإجمالي للمجلس، ولجانه، ومجالس إدارات الشركات التابعة للمجموعة ٣,٩٢ من ٤.

ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إعداد القوائم المالية الموحدة وتمثيلها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، إلى جانب وضع أنظمة رقابة داخلية قوية يراها المجلس ضرورية لضمان إعداد القوائم المالية دون أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

ويلتزم أعضاء مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب بممارسة أحكامهم المهنية بشكل فردي وجماعي بموضوعية وشفافية وبحسن نية وبما يحقق مصالح الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح الآخرين. كما يشرف المجلس على عملية الإفصاح والتواصل مع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين، ويضمن أن تكون الإفصاحات عادلة وشفافة وشاملة، وتعكس واقع الشركة وطبيعة وتعقيد المخاطر المرتبطة بأنشطتها. ويشرف مجلس الإدارة والإدارة العليا على ضمان تقييم كفاءة ضوابط أمن المعلومات والأمن السيبراني بشكل دوري.

وتماشياً مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المحلية، يشرف مجلس الإدارة على ممارسة صلاحيات الشركة ويضمن إدارة شؤون وأنشطة الشركة بشكل جيد لتحقيق أهدافها المحددة. كما يولي المجلس اهتماماً كبيراً بالالتزام بأعلى معايير السلوك المؤسسي، بما في ذلك الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها ومعايير العمل الأخلاقية والمهنية.

وتشمل المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة مجالات واسعة تتراوح من الموافقات الائتمانية، واعتماد السياسات، والاستراتيجيات، والتبرعات، وصولاً إلى صلاحيات التوقيع والاستثمار.

وتحرص الشركة على تبني أعلى المعايير والقيم الأخلاقية المهنية تجاه أصحاب المصالح (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، العملاء والموظفين والجهات التنظيمية والمجتمع). وقد اعتمد المجلس ميثاق شرف (Code of Conduct) يطبق على أعضاء مجلس الإدارة، وآخر مخصص للإدارة التنفيذية والموظفين يتضمن إجراءات «الإبلاغ عن المخالفات» (Whistle-Blowing). ومن مصلحة الشركة والمساهمين إلزام جميع المعنيين بأعلى معايير المهنية والعناية الواجبة في أداء مهامهم. ويتضمن الميثاق الجوانب المتعلقة بتضارب المصالح، ومعاملات الأطراف ذات العلاقة، والالتزام بالنزاهة والولاء، والسرية، ومسؤولية جميع المعنيين بالالتزام بأفضل الممارسات والمعايير العالية في القيم الأخلاقية.

وعلاوةً على ذلك، يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بمسؤولياتهم الائتمانية وبالولاء للشركة، بما في ذلك عدم استغلال ممتلكات الشركة لأغراضهم الشخصية، وعدم الإفصاح عن أي معلومات سرية أو استغلالها لتحقيق مكاسب خاصة، وعدم الاستحواذ على فرص استثمارية لأنفسهم تشكل تضارباً مباشراً ومادياً في المصالح، والامتناع عن منافسة الشركة في أعمالها بشكل مباشر أو غير مباشر؛ والإفصاح عن أي تضارب في المصالح والامتناع عن المشاركة في أي مداولة أو تصويت بشأن أي معاملة مقترحة بين الشركة وشركة أخرى يكون لهم فيها مصالح شخصية.

و التزاماً بالمتطلبات التنظيمية، يوضح الجدول أدناه عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس إدارة الشركة، بصفتهم أعضاء في المجلس، والأشخاص المرتبطين بهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ كما يلي:

أعضاء مجلس الإدارة	فئة الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
السيد عبد الرحمن يوسف فخرو (رئيس مجلس الإدارة)	عادية	١,٠٩١,٧٠٨	١,٠٧١,٧١٨
السيد رياض يوسف حسن ساتر (نائب رئيس مجلس الإدارة)	عادية	لا يوجد	لا يوجد
الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة (عضو مجلس الإدارة)	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيد ياسر عبد الجليل الشريفي (عضو مجلس الإدارة)	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيد عبد العزيز عبد الله الأحمد (عضو مجلس الإدارة)	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيد يوسف صالح خلف (عضو مجلس الإدارة)	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيدة نجلاء محمد الشيراوي (عضو مجلس الإدارة)	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيد إبراهيم عبد الله بوهندي (عضو مجلس الإدارة)	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيد محمد عبد الله عيسى (عضو مجلس الإدارة)	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيد مشعل علي محمد الحلو (عضو مجلس الإدارة)	عادية	لا يوجد	لا يوجد

**ملاحظة: باستثناء السيد عبد الرحمن يوسف فخرو، لم يقم أي من أعضاء مجلس الإدارة أو الأفراد المرتبطين بهم بتداول أسهم الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.*

تحرص الشركة على تحديث التأكيدات السنوية بشكل مستمر من أعضاء مجلس الإدارة، بما يشمل بياناتهم الشخصية، وعضوياتهم في مجالس الإدارة، وأي حالات تضارب مصالح أو مصالح شخصية. ويتم الإفصاح عن هذه المصالح سنوياً ضمن متطلبات الإفصاح العام الواردة في التقرير السنوي للشركة. يقوم أمين سر حوكمة المجموعة بمخاطبة جميع أعضاء المجلس، طالباً منهم تأكيد أو تحديث بياناتهم وعضوياتهم الحالية. وعند استلام ردودهم، يتم الإفصاح عن ملفاتهم الشخصية وعضوياتهم وأي حالات تضارب مصالح أو مصالح شخصية في التقرير السنوي للشركة عند نهاية كل سنة مالية. تُطبق نفس متطلبات التأكيد والإفصاح عند الانتخاب (والذي يتم على أساس الاقتراع السري التراكمي) والترشيح أو تعيين أعضاء مجلس إدارة جدد، حيث يُطلب من المرشحين تعبئة وتقديم النماذج الخاصة بمصرف البحرين المركزي، مرفقة بالإفصاح عن أي مصالح لهم في مؤسسات أخرى. ويتم تحديث هذه الإفصاحات بشكل دوري على أساس سنوي ومنتظم، لضمان الامتثال التام لأحكام كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي المعمول بها.

يجتمع مجلس الإدارة ما لا يقل عن أربع مرات خلال السنة المالية، بناءً على دعوة من رئيس المجلس أو نائبه (في حالة غيابه أو عدم تمكنه من القيام بمهامه)، أو بناءً على طلب عضوين على الأقل من أعضاء المجلس. ويتحقق النصاب القانوني بحضور نصف الأعضاء زائد واحد. وفي عام ٢٠٢٥، عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات عادية واجتماعاً واحداً غير مجدول، وقد حضر الأعضاء الاجتماعات على النحو التالي:

أعضاء مجلس الإدارة	٢٩ يناير	٢٦ فبراير	٧ مايو	٣٠ يوليو	٢٩ أكتوبر [٣]	١٧ نوفمبر [٢]	٩ ديسمبر	المجموع	نسبة الحضور
السيد عبد الرحمن يوسف فخرو، رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٧	٪١٠٠
السيد رياض يوسف حسن ساتر، نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	حضور افتراضي	٧	٪١٠٠
الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة، عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	حضور افتراضي	✓	حضور افتراضي	✓	٧	٪١٠٠
السيد ياسر عبد الجليل الشريفي، عضو مجلس الإدارة	حضور افتراضي	✓	حضور افتراضي	حضور افتراضي	✓	حضور افتراضي	✓	٧	٪١٠٠
السيد عبد العزيز عبد الله الأحمد، عضو مجلس الإدارة	✓	حضور افتراضي	حضور افتراضي	✓	✓	حضور افتراضي	✓	٧	٪١٠٠
السيد يوسف صالح خلف، عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	حضور افتراضي	✓	حضور افتراضي	✓	٧	٪١٠٠
السيدة نجلاء محمد الشيراوي، عضو مجلس الإدارة	حضور افتراضي	متغيب [١]	✓	حضور افتراضي	✓	حضور افتراضي	✓	٦	٪٨٥,٧
السيد إبراهيم عبد الله بوهندي (عضو مجلس الإدارة)	✓	متغيب [١]	✓	✓	متغيب [٤]	متغيب [٤]	متغيب [٤]	٣	٪٤٢,٨
السيد محمد عبد الله عيسى (عضو مجلس الإدارة)	✓	✓	✓	✓	✓	حضور افتراضي	✓	٧	٪١٠٠
السيد مشعل علي محمد الحلو (عضو مجلس الإدارة)	حضور افتراضي	حضور افتراضي	✓	حضور افتراضي	حضور افتراضي	✓	حضور افتراضي	٧	٪١٠٠

١. *تم استلام اعتذارات عن الحضور بسبب ارتباطات لا يمكن تجنبها.*
٢. *اجتماع لمراجعة وتقييم فرصة تجارية محتملة واتخاذ القرار المناسب.*
٣. *أعلن عدد من أعضاء مجلس الإدارة عن وجود تضارب مصالح بشأن أحد بنود جدول الأعمال، وقاموا بالتنحي عن المناقشة والمشاركة في اتخاذ القرار المتعلق بهذا البند.*
٤. *تم استلام اعتذار عن الحضور بسبب حالة مرضية.*

الحوكمة الإدارية
(تتمة)

ب. معلومات عن مجلس الإدارة (تتمة)

بالإضافة إلى ذلك، وفي الحالات التي قد ينشأ فيها تضارب محتمل في المصالح، أو عند الحاجة إلى ضمان الحيادية في مناقشة موضوع معين أو صفقة مقترحة تتعلق بتضارب المصالح، يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان فرعية مؤقتة (ad hoc)، تتألف من عدد كافٍ من الأعضاء غير المصرفيين وغير المتأثرين بتضارب المصالح، لضمان تقديم آراء موضوعية ومستقلة. يأتي هذا النهج في إطار التزام مجلس الإدارة بأداء مهامه بمستويات عالية من النزاهة والولاء، مع الامتثال التام للقوانين والأنظمة المعمول بها. وفي هذا الصدد، أفصح مجلس الإدارة عن المجالات التي تضمنت مناقشات واتخاذ قرارات، حيث قد ينشأ تضارب محتمل في المصالح، وأعلن الأعضاء المعنيون عن عدم مشاركتهم في أي مداولات أو قرارات ذات صلة تفادياً لأي تعارض محتمل. وفي عام ٢٠٢٥، قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاث لجان فرعية مؤقتة للقيام بمهام محددة. وقد تم تشكيل إحدى هذه اللجان وتكليفها بمراجعة واعتماد مقترحات إعادة التمويل الخاصة باستحقاقات القروض لعام ٢٠٢٥. وقد أعلن ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون المساهمين من البنوك عن مصلحتهم في مقترحات التمويل المعنية، وبناءً عليه، امتنعوا عن حضور كافة العروض والمناقشات والتصويت المتعلق بها. وقد اجتمعت اللجنة الفرعية المؤقتة وحضر الاجتماعات الأعضاء التالية أسماؤهم:

اجتماع اللجان الفرعية لمجلس الإدارة *(لاعتماد القرض طويل الأجل الجديد المقترح)*	١٦ فبراير
السيد عبد الرحمن يوسف فخرو، رئيس مجلس الإدارة	عبر البريد الإلكتروني
السيد رياض يوسف حسن ساتر، نائب رئيس مجلس الإدارة	عبر البريد الإلكتروني
الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة، عضو اللجنة	عبر البريد الإلكتروني
السيدة نجلاء محمد الشيراوي، عضو اللجنة	عبر البريد الإلكتروني

كما تم تشكيل لجنة فرعية مؤقتة أخرى تابعة لمجلس الإدارة وتكليفها بمراجعة والتوصية إلى لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة (NRSG) ومجلس الإدارة بشأن منهجية المكافآت ومعايير التوزيع على مستوى الشركة والشركات التابعة لها. وعقدت هذه اللجنة الفرعية المؤقتة اجتماعين، وحضرهما الأعضاء على النحو التالي:

اجتماعات اللجنة الفرعية المؤقتة لمجلس الإدارة *(لمراجعة منهجية المكافآت ومعايير التوزيع على مستوى الشركة والشركات التابعة)*	١٢ مايو	٣٠ نوفمبر
السيد عبد الرحمن يوسف فخرو، رئيس مجلس الإدارة	✓	✓
السيد رياض يوسف حسن ساتر، نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓
الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة، عضو اللجنة	حضور افتراضي	حضور افتراضي
السيد يوسف صالح خلف، عضو اللجنة	✓	حضور افتراضي

ج. سياسة تعاملات الأشخاص الأساسيين

وضعت الشركة سياسة تعاملات الأشخاص الأساسيين لضمان إدراك المطلعين لكافة المتطلبات التنظيمية المتعلقة بتعاملاتهم في أسهم شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب، بهدف منع استغلال المعلومات الداخلية. يُعرّف الشخص الأساسي بأنه أي شخص طبيعي أو اعتباري يمتلك أو لديه إمكانية الوصول إلى معلومات حساسة ذات تأثير على أسعار الأسهم، وذلك بحكم طبيعة عمله أو المهام التي يؤديها من وقت لآخر. وتشمل قائمة الأشخاص الأساسيين كلاً من: أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العليا والتنفيذية، وأي أفراد أو أطراف أخرى يحددهم مجلس إدارة الشركة. ويتولى الرئيس التنفيذي للامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال والحوكمة مسؤولية الاحتفاظ بسجل محدث بصفة دائمة لجميع الأشخاص الأساسيين، كما يقوم بإبلاغ بورصة البحرين فوراً بتعاملاتهم في أسهم الشركة.

د. لجان مجلس الإدارة

١. اللجنة التنفيذية (EXCOM)

وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة وميثاق مجلس الإدارة، تم تفويض اللجنة التنفيذية بمجموعة محددة من المهام والصلاحيات ذات الصلة بـشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب (BCFC)، وشركة التسهيلات للخدمات العقارية ذ.م.م (TRESCO)، وشركة التسهيلات لخدمات التأمين (TISCO)، كما تتولى مراجعة القضايا المطروحة ورفع التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة، وذلك ضمن إطار الصلاحيات المنصوص عليها في ميثاق عمل اللجنة التنفيذية.

وتتألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من قبل مجلس الإدارة، مع شرط ألا يكون أي من أعضائها عضواً في لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال (ARCC)، كما يجب أن تضم اللجنة عضواً مستقلاً واحداً على الأقل. وحالياً، وكما هو مفصح عنه في العام الماضي، تضم اللجنة أربعة أعضاء، من بينهم عضو مستقل [يشغل أيضاً عضوية في لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال (ARCC)]، وهو ما لا يتوافق مع سياسات الشركة. ومع ذلك، تم التأكيد على ضرورة وجود عضو مستقل داخل اللجنة لضمان استقلالية قراراتها، وقد تم التنسيق مع الإدارة المختصة والحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي بهذا الخصوص. ووفقاً لميثاق عملها، تضطلع اللجنة التنفيذية بمسؤوليات تشمل مراجعة التقارير والأنشطة، واتخاذ القرارات ضمن نطاق صلاحياتها، ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن القضايا التي تتجاوز صلاحياتها، بحسب ما ينطبق. وتغطي مهام اللجنة مجموعة واسعة من المجالات، من بينها الموافقة على عمليات التمويل، وشطب الديون، ووضع الاستراتيجيات وخطط الأعمال، والموافقة على التبرعات، وسلطات التوقيع والاستثمار.

ولضمان تنفيذ مهامها بكفاءة، تعقد اللجنة التنفيذية اجتماعاتها بانتظام، على ألا يقل عدد الاجتماعات عن أربع اجتماعات سنوياً. وفي عام ٢٠٢٥، عقدت اللجنة التنفيذية أربع اجتماعات عادية واجتماعين غير مجدولين، وحضر الأعضاء الاجتماعات كما هو موضح أدناه:

أعضاء اللجنة	٢٥ فبراير [١]	٢٠ أبريل	١٥ يوليو	١٣ أغسطس [٢]	٢٨ سبتمبر	٢٥ نوفمبر	المجموع	نسبة الحضور
الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة، رئيس اللجنة	حضور افتراضي	✓	✓	حضور افتراضي	حضور افتراضي	✓	٦	٪١٠٠
السيد ياسر عبد الجليل الشريفي، نائب رئيس اللجنة	حضور افتراضي	✓	حضور افتراضي	حضور افتراضي	✓	حضور افتراضي	٦	٪١٠٠
السيد عبد العزيز عبد الله الأحمد، عضو اللجنة	حضور افتراضي	حضور افتراضي	✓	حضور افتراضي	✓	حضور افتراضي	٦	٪١٠٠
السيد إبراهيم عبد الله بوهندي، عضو اللجنة	متغيب [٣]	متغيب [٣]	✓	✓	✓	متغيب [٣]	٣	٪٥٠

١. *لمراجعة والتوصية بتعيين الاستشاري لمشروع إعادة الهيكلة التنظيمية للمجموعة.*
٢. *لمناقشة بنود مختلفة مدرجة على جدول الأعمال.*
٣. *تم استلام اعتذار عن الحضور بسبب حالة مرضية.*

٢. لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال (ARCC)

تماشياً مع النظام الأساسي للشركة، ومع الهدف المتمثل في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته وواجباته، فقد تم تفويض لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال بمجموعة محددة من الأدوار والصلاحيات المتعلقة بمسائل التدقيق بالشركة، وإدارة المخاطر، والامتثال للأنظمة واللوائح ذات الصلة.

ويجب أن تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة، على أن يكون غالبيتهم مستقلين، وألا يكون لديهم أي تضارب في المصالح مع أي مسؤوليات أخرى يتحملونها، ويتم تعيينهم من قبل مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات. وتنتخب اللجنة رئيساً ونائباً للرئيس. ويجب أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً وفقاً للمعايير المنصوص عليها في قانون حوكمة الشركات. ومع ذلك، وكما تم الإفصاح عنه في العام الماضي، لم تكن تشكيلة اللجنة متماشية مع المتطلبات، حيث لم يكن غالبية أعضائها مستقلين، وقد تم التواصل مع الإدارة المختصة بهذا الشأن والحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. وتتخذ الشركة الخطوات اللازمة لتصحيح تشكيلة اللجنة، حيث سيتم استعادة الامتثال التام لمتطلبات الاستقلالية بحلول الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، علماً بأن الرئيس التنفيذي والإدارة العليا / التنفيذية للشركة لا يجوز لهم أن يكونوا أعضاءً في اللجنة.

تساعد لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال (ARCC) مجلس الإدارة في الإشراف على مسؤوليات عملية إعداد التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وعملية التدقيق، ومتابعة الامتثال لسياسات وإجراءات الشركة، والمخاطر الإجمالية المتعلقة بعمليات المجموعة، والقضايا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وفقاً لمتطلبات الجهات التنظيمية، واتساقاً مع هذه المهام، تعمل اللجنة على تعزيز التحسين المستمر وضمان الالتزام بسياسات وإجراءات الشركة والممارسات السليمة في جميع المستويات.

ويجب على اللجنة استلام تقارير التدقيق الداخلي والخارجي، وإدارة المخاطر، والامتثال، وضمان قيام الإدارة العليا/التنفيذية باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب لمعالجة أي نقاط ضعف في الضوابط، أو عدم الامتثال للسياسات والقوانين والأنظمة، أو أي مشكلات أخرى يتم تحديدها من قبل المدققين الخارجيين، ورئيس التدقيق الداخلي، ورئيس إدارة المخاطر، والرئيس التنفيذي للامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال والحوكمة، والوظائف الرقابية الأخرى.

وتتولى اللجنة توجيه دور وتقييم أداء دوائر التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والامتثال، ومكافحة غسل الأموال. وتتحمل اللجنة أيضاً مسؤولية تطوير السياسات المتعلقة بالمخاطر ورفع توصياتها إلى مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إطار إدارة المخاطر بالشركة، ومراجعة هذه السياسات مرة واحدة سنوياً على الأقل لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية. كما تقوم اللجنة بمراجعة والتوصية بأي تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بالتشاور مع مستشار قانوني. كما تقوم اللجنة بمراجعة ومناقشة تصرفات وأحكام الإدارة، عند الضرورة، فيما يتعلق بالبيانات المالية المرحلية والسنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة.

علاوةً على ذلك، يجب على كل من الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي المالي للمجموعة تقديم شهادة خطية إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال (ARCC) وإلى مجلس الإدارة ككل للمصادقة على المعلومات/البيانات المالية المرحلية والسنوية للشركة.

الحوكمة الإدارية
(تتمة)

د. لجان مجلس الإدارة (تتمة)

تمتلك اللجنة تفويضاً من مجلس الإدارة للحصول على المشورة المهنية المناسبة من داخل أو خارج الشركة عندما ترى ذلك ضرورياً وعلى نفقة الشركة. ولضمان تنفيذ مهامها بكفاءة، تعقد اللجنة اجتماعاتها بانتظام، على ألا يقل عدد الاجتماعات عن أربعة اجتماعات سنوياً. وفي عام ٢٠٢٥، عقدت لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال خمسة اجتماعات عادية، وخمسة اجتماعات غير مجدولة وحضر الأعضاء الاجتماعات كما يلي:

أعضاء اللجنة	١٦ يناير [٢]	١٩ فبراير	٢٧ أبريل	١ يونيو [٣]	١٩ يونيو [٤]	٢٢ يوليو	٢١ أكتوبر	١٢ نوفمبر [٥]	١٦ نوفمبر [٥]	٨ ديسمبر	المجموع	نسبة الحضور
السيد يوسف صالح خلف، رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	حضور افتراضي	حضور افتراضي	✓	١٠	٪١٠٠
السيد مشعل علي محمد الحلو، نائب رئيس اللجنة	✓	حضور افتراضي	✓	✓	✓	✓	حضور افتراضي	حضور افتراضي	حضور افتراضي	حضور افتراضي	١٠	٪١٠٠
السيد إبراهيم عبد الله بوهندي، عضو اللجنة [١]	متغيب	متغيب	متغيب	✓	متغيب [٦]	متغيب [٦]	متغيب	متغيب	متغيب	متغيب	٢	٪٢٠
السيد محمد عبد الله عيسى، عضو اللجنة	حضور افتراضي	حضور افتراضي	حضور افتراضي	حضور افتراضي	حضور افتراضي	حضور افتراضي	حضور افتراضي	حضور افتراضي	حضور افتراضي	حضور افتراضي	١٠	٪١٠٠

١. تم استلام اعتذار عن الحضور بسبب حالة مرضية.
٢. لمناقشة بنود مختلفة مدرجة على جدول الأعمال.
٣. عُقد اجتماع مشترك بين اللجنة، ورئيس مجلس الإدارة، ونائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس اللجنة التنفيذية.
٤. لمناقشة بنود مختلفة مدرجة على جدول الأعمال بما في ذلك السياسات.
٥. عُقدت اجتماعات لإجراء مقابلات مع مرشحين لشغل منصب رئيس الامتثال الجديد.
٦. تم استلام اعتذار عن الحضور بسبب إجازة وفاة.

٣. لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة (NRSG)

تماشياً مع النظام الأساسي للشركة، ومع الهدف المتمثل في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته وواجباته، فقد تم تفويض لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة بمجموعة محددة من المهام والصلاحيات المتعلقة بترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة، ومكافآت أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية للمجموعة، كما هو موضح في ميثاق عمل اللجنة، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بحوكمة الشركات والاستدامة، وذلك لتنسيق وتكامل تنفيذ سياسات الحوكمة والاستدامة وإطار العمل التنظيمي.

وتتألف لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة، يتم تعيينهم من قبل مجلس الإدارة. تتولى اللجنة تقديم المشورة والتوصيات لمجلس الإدارة بشأن الأمور المتعلقة بترشيح وتعيين أعضاء المجلس، والعضويات في جميع اللجان المنبثقة عن المجلس، وتعيين أعضاء مجالس إدارات شركات المجموعة وعضويات اللجان التنفيذية التابعة لها، وتعيين الرئيس التنفيذي أو من ينوب عنه، والوظائف الخاضعة للرقابة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب، والمدراء العامين أو من ينوب عنهم في كافة الشركات التابعة للمجموعة، وأمين سر حوكمة المجموعة.

وتتولى لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة مسؤولية مراجعة وإبداء التوصيات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بكافة الأمور المتعلقة بأجور ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ومكافآت الرئيس التنفيذي، والمدراء العامين أو من ينوب عنهم في الشركات التابعة، وأمين سر حوكمة المجموعة، بالإضافة إلى سياسات المكافآت، وبرامج حقوق خيار الأسهم، وسياسات إنهاء الخدمة والتعويضات. تقوم اللجنة بتقييم أدوار ومسؤوليات الرئيس التنفيذي أو من ينوب عنه، وكافة المدراء العامين أو من ينوب عنهم في الشركات التابعة، وأمين سر حوكمة المجموعة. علاوةً على ذلك، تراجع اللجنة وتعتمد رواتب ومكافآت المرؤوسين المباشرين للرئيس التنفيذي. كما تحرص اللجنة على ضمان عدم مكافأة الأداء الضعيف، والاعتراف الكامل بواجب تقليل الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، تحدد اللجنة السياسة الخاصة بالإفصاح عن مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وذلك لاعتمادها من قبل مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

وتقوم اللجنة بتقييم وتوصية سياسات وأعراف وإرشادات الحوكمة الإدارية المطبقة على مجلس الإدارة والشركة. كما تراجع اللجنة وتقدم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن كافة المسائل المتعلقة بحوكمة الشركات لضمان تنسيق وتكامل تنفيذ إطار سياسة الحوكمة. وبالإضافة إلى ذلك، يفوض مجلس الإدارة اللجنة بمسؤولياته تجاه القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) كما هو موضح في سياسة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاصة بالمجموعة.

ويعين مجلس الإدارة أيضاً مسؤول الحوكمة المؤسسية للمجموعة لمساعدة لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة في تنفيذ مسؤولياتها وواجباتها المتعلقة بمراجعة إرشادات الإفصاح عن الحوكمة الإدارية في التقرير السنوي للشركة على أساس سنوي، لضمان اتساق نطاق الإفصاح مع قانون حوكمة الشركات، ومجلد الرقابة العليا، ومجلد الإفصاح العام، وأي متطلبات أخرى متعلقة بالحوكمة. كما يقوم مسؤول الحوكمة المؤسسية للمجموعة بتقييم تشكيل مجلس الإدارة واللجنة، وإجراء اختبار سنوي لاستقلالية الأعضاء، ومن ثم يرفع النتائج إلى لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم مسؤول الحوكمة المؤسسية للمجموعة الدعم في عملية تقييم وتوصية سياسات وأعراف وإرشادات الحوكمة الإدارية المطبقة على مجلس الإدارة والشركة.

يدرك مجلس الإدارة أن تخطيط التعاقب الوظيفي أمر بالغ الأهمية لاستمرارية الأعمال، وتتولى لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة الإشراف على تخطيط التعاقب الوظيفي للأدوار الرئيسية في الشركة.

تعقد اللجنة اجتماعاتها عند الضرورة لضمان الوفاء الكامل بمهامها، بناءً على طلب من رئيس اللجنة أو نائبه أو الرئيس التنفيذي. ويجب ألا يقل عدد اجتماعات اللجنة عن اجتماعين سنوياً. وفي عام ٢٠٢٥، عقدت لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة اجتماعين عاديين وثلاثة اجتماعات غير مجدولة، وكان الحضور على النحو التالي:

أعضاء اللجنة	٢٨ يناير	١٣ فبراير [٢]	٢٦ فبراير [٣]	٣٠ أبريل [٤]	٢ ديسمبر	المجموع	نسبة الحضور
السيد عبد الرحمن يوسف فخرو، رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	٥	٪١٠٠
السيدة نجلاء محمد الشيراوي، نائب رئيس اللجنة	حضور افتراضي	✓	✓	✓	✓	٥	٪١٠٠
السيد إبراهيم عبد الله بوهندي، عضو اللجنة [١]	✓	✓	✓	متغيب	متغيب	٣	٪٦٠

١. تم استلام اعتذار عن الحضور بسبب حالة مرضية.
٢. عُقدت اجتماعات غير مجدولة لمناقشة بنود مختلفة مدرجة على جدول الأعمال، والتي تطلبت اهتمام اللجنة واتخاذ قرارات بشأنها قبل تقديم التوصيات النهائية إلى مجلس الإدارة.
٣. لمناقشة بنود مختلفة مدرجة على جدول الأعمال.

٤. لجنة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

تماشياً مع النظام الأساسي للشركة، ومع الهدف المتمثل في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته وواجباته، فقد تم تفويض لجنة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بمجموعة محددة من المهام المتعلقة بأنشطة الحوكمة الإدارية للشركة، فضلاً عن كونها نقطة مرجعية لأنشطة لجنة الأعضاء المستقلين، وضمان احتفاظ المجلس بمستوى عالٍ من الاستقلالية والموضوعية والمسؤولية الائتمانية.

وتتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء أو أكثر من الأعضاء المستقلين، يتم تعيينهم من قبل مجلس الإدارة (بعد ترشيحهم من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة «NRSG»). ويشترط أن يكون أعضاء اللجنة خاليين من أي مسؤولية أو علاقة قد تؤثر، من وجهة نظر مجلس الإدارة، على قدراتهم على ممارسة أحكامهم المستقلة بصفتهم أعضاء في هذه اللجنة. ويجب أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً. ووفقاً لميثاق عملها، تضطلع لجنة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بدور ضمان وجود منصة لمراجعة ومعالجة حالات تضارب المصالح المحتملة بين استراتيجية ومصالح المساهمين المسيطرين وبين الشركة، ومن المتوقع أن تعمل اللجنة في جميع هذه الحالات بحيادية تامة.

ويتمثل الهدف الرئيسي للجنة في مساعدة مجلس الإدارة على إدارة حالات تضارب المصالح المحتملة بين استراتيجية ومصالح المساهمين المسيطرين وبين الشركة، مع ضمان الحيادية في جميع الحالات. كما تتأكد اللجنة من أن المساهمين الرئيسيين يأخذون في الاعتبار احتياجات صغار المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين. علاوة على ذلك، إذا كان هناك عدة مساهمين مسيطرين (يمتلكون أكثر من ١٠٪) ولديهم القدرة على التصرف المشترك، تتحمل اللجنة مسؤولية حماية مصالح جميع المساهمين وأصحاب المصالح الأساسيين.

وتعقد اللجنة اجتماعاتها سنوياً أو بشكل أكثر تكراراً حسبما تقتضي الظروف، لمعالجة القضايا المختلفة. وتشمل هذه القضايا مراجعة والتوصية بالبنود المحالة من مجلس الإدارة والتي قد تنطوي على حالات تضارب مصالح، وتحديد المساهمين المسيطرين في بداية العام لتحديد المعاملات أو الاستثمارات الهامة لمناقشتها، وإجراء مراجعة سنوية للمعاملات أو الأنشطة الأساسية التي وافق عليها مجلس الإدارة لضمان استفادة جميع أصحاب المصالح منها وليس فقط المساهمين الرئيسيين. بالإضافة إلى ذلك، تتحمل اللجنة مسؤولية حماية مصالح صغار المساهمين، مما يسمح للأعضاء الأفراد باقتراح بنود للمناقشة إذا كانت هناك أي إجراءات أو موافقات قد تمس حقوق صغار المساهمين.

وتمتلك اللجنة تفويضاً من مجلس الإدارة لإجراء أو التصريح بالتحقيقات والمراجعات ضمن نطاق مسؤوليتها، حيث يحق لها طلب المعلومات من أي مسؤول أو موظف في الشركة أو الشركات التابعة لها، وكذلك من جهات خارجية، والحصول على مشورة قانونية أو استشارية خارجية مستقلة على نفقة الشركة. ويحق للجنة مراجعة آليات عمل اللجان الإدارية في كل من الشركة الأم والشركات التابعة. وترفع اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة للموافقة أو لاتخاذ القرار النهائي، مع العلم أنها لا تمتلك صلاحيات تنفيذية فيما يخص نتائجها. وتتم مراجعة استقلالية كل عضو مستقل في مجلس الإدارة سنوياً من قبل المجلس بناءً على المصالح التي يتم الإفصاح عنها، ويجب على كل عضو مستقل تقديم المعلومات الضرورية والمحدثة لمجلس الإدارة لهذا الغرض.

الحوكمة الإدارية
(تتمة)

د. لجان مجلس الإدارة (تتمة)

ولضمان الوفاء الكامل بمهامها، تعقد لجنة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين اجتماعاتها سنوياً أو بشكل أكثر تكراراً حسبما تقتضي الظروف. وقد عقدت لجنة الأعضاء المستقلين اجتماعاً واحداً في عام ٢٠٢٥، وحضر الاجتماع الأعضاء كما يلي:

أعضاء اللجنة	٢ فبراير	نسبة الحضور
السيد عبد الرحمن يوسف فخرو، رئيس مجلس الإدارة	✓	١٠٠٪
السيد رياض يوسف حسن ساتر، نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	١٠٠٪
السيد يوسف صالح خلف، عضو مجلس الإدارة	✓	١٠٠٪
السيدة نجلاء محمد الشيراوي، عضو مجلس الإدارة	حضور افتراضي	١٠٠٪
السيد إبراهيم عبد الله بوهندي، عضو مجلس الإدارة	✓	١٠٠٪

هـ. إدارة المخاطر

تدرك شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب تماماً مسؤولياتها تجاه تنفيذ أفضل الممارسات الدولية في إدارة المخاطر وفقاً للمتطلبات التنظيمية لمصرف البحرين المركزي. وتظل المسؤولية العامة لإدارة المخاطر في المجموعة منوطة بمجلس الإدارة، حيث يعتمد المجلس السياسات المناسبة لمخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، والتشغيل وأي مخاطر أخرى، بناءً على مشورة لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال بمجلس الإدارة.

وتمتلك الشركة رئيساً لإدارة المخاطر يتمتع بالاستقلالية عن خطوط الأعمال والعمليات اليومية لمختلف قطاعات الأعمال، كما أن هذه الوظيفة منفصلة عن وظائف التدقيق الداخلي والامتثال. بالإضافة إلى ذلك، يرفع رئيس إدارة المخاطر تقاريره مباشرةً إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال بمجلس الإدارة، مع تمتعه بإمكانية الوصول الكامل إلى مجلس الإدارة، ويتبع إدارياً الرئيس التنفيذي.

وتم وضع سياسات إدارة المخاطر بالمجموعة لتحديد وتحليل المخاطر، ووضع الحدود والضوابط المناسبة، ومراقبة المخاطر والامتثال لتلك الحدود. ويتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر بشكل منتظم لضمان بقائها ملائمة في ظل تغير ظروف السوق وأنشطة المجموعة. وتسعى المجموعة إلى إيجاد بيئة رقابية منضبطة وبناءة يدرك فيها جميع الموظفين أدوارهم ومسؤولياتهم من خلال معايير وإجراءات التدريب والإدارة.

و. الامتثال ومكافحة غسل الأموال

تدرك شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب تماماً مسؤولياتها تجاه الالتزام بجميع الأحكام التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بعملها. كما تلتزم بالتقيد بأفضل الممارسات الدولية في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وفقاً للمتطلبات التنظيمية لمصرف البحرين المركزي.

وتضم الشركة رئيساً تنفيذياً للامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO) والحوكمة. وتتمتع هذه الوظائف بالاستقلالية عن خطوط الأعمال والعمليات اليومية لمختلف قطاعات الأعمال، وهي منفصلة عن وظائف التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يرفع الرئيس التنفيذي للامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال والحوكمة تقاريره مباشرةً إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال (ARCC)، مع تمتعه بإمكانية الوصول الكامل إلى مجلس الإدارة، ويتبع إدارياً الرئيس التنفيذي.

و تمتلك الشركة استراتيجيات وأطر عمل وخططاً قائمة على المخاطر لضمان الامتثال، وذلك لتحديد ومراقبة واختبار مخاطر الامتثال وغسل الأموال، ووضع الضوابط الصحيحة على أساس منتظم ومستمر. كما تحتفظ الشركة بسياسات معتمدة للامتثال ومكافحة غسل الأموال، والتي تتضمن تدابير العناية الواجبة للعملاء (Customer Due Diligence)، وإجراءات تحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها، وبرنامج توعية سنوياً لتدريب الموظفين، ومتطلبات الاحتفاظ بالسجلات والمستندات، والتي تتم مراجعتها سنوياً واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

وتتولى وظيفة الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال والحوكمة بالمجموعة ضمان تنفيذ المتطلبات التنظيمية المعمول بها على مستوى المجموعة والشركات التابعة والفروع. وتخضع أنشطة مكافحة غسل الأموال (AML) لمراجعة وفحص مستقل سنوياً من قبل التدقيق الخارجي/طرف ثالث مستقل، والتدقيق الداخلي.

ز. البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) / الاستدامة

تُعد استراتيجية إدارة المخاطر في المجموعة حجر الأساس لحوكمة الشركات، حيث تضمن الإدارة الحصيفة والفعالة للمخاطر المالية وغير المالية التي قد تؤثر على عملياتنا، بما في ذلك العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). وبإشراف مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب، والصلاحيات المفوضة إلى لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة (NRSG)، وبالتوافق مع متطلبات مصرف البحرين المركزي، تتضمن الاستراتيجية إطار عمل قوي لتحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف منها، مدعوماً بالمتابعة المستمرة ونهج استباقي تجاه مشهد المخاطر المتطور. ومن خلال تقييمات الأهمية النسبية لمعايير العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، وأهداف قابلة للقياس، وتشكيل فريق عمل مشترك لمبادرات العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة حيث تدمج المجموعة الاستدامة في عملياتها لإدارة المخاطر، مما يعزز بيئة رقابية منضبطة تساهم في منح الموظفين القدرة على الإسهام في تعزيز المرونة على المدى الطويل وتحقيق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة.

ح. الحوكمة المؤسسية

يتولى الرئيس التنفيذي للامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال والحوكمة أيضاً مسؤوليات مسؤول الحوكمة المؤسسية للمجموعة، حيث يقوم في هذا السياق بدعم لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة (NRSG) في المراجعة السنوية لإرشادات الإفصاح عن الحوكمة في التقرير السنوي للشركة، لضمان توافق نطاق الإفصاح مع قانون حوكمة الشركات، ومجلد الرقابة العليا، ومجلد الإفصاح العام (PD)، وغيرها من المتطلبات المتعلقة بحوكمة الشركات. كما يقوم بتقييم تشكيل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، وإجراء اختبار سنوي لاستقلالية أعضاء المجلس، ومن ثم يرفع النتائج إلى لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة (NRSG). بالإضافة إلى ذلك، يقدم الدعم في عملية تقييم وتوصية سياسات وأعراف وإرشادات الحوكمة المؤسسية المطبقة على مجلس الإدارة والشركة. علماً بأن تعيين مسؤول الحوكمة في المجموعة يخضع لموافقة لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة (NRSG).

ط. التدقيق الداخلي

تدرك شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب تماماً مسؤولياتها تجاه التأكد من أن عمليات إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية في الشركة تعمل بفعالية. وهي ملتزمة بالأداء وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات في قطاع التدقيق.

و تضم الشركة رئيساً تنفيذياً للتدقيق الداخلي للمجموعة، وهو مستقل عن خطوط الأعمال والعمليات اليومية لمختلف قطاعات الأعمال، ومنفصل عن وظائف إدارة المخاطر والامتثال.

ويرفع الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي للمجموعة تقاريره مباشرةً إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال (ARCC)، مع تمتعه بإمكانية الوصول الكامل إلى مجلس الإدارة، ويتبع إدارياً الرئيس التنفيذي.

وجاء استحداث وظيفة التدقيق الداخلي بالمجموعة بشكل مناسب لحماية الشركة من مخالفات القوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات وأحكام العقود والاتفاقيات. وتسعى المجموعة إلى إيجاد بيئة رقابية منضبطة وبناءة يدرك فيها جميع الموظفين أدوارهم ومسؤولياتهم ويلتزمون بها.

ي. اللجان الإدارية

وضعت المجموعة إطار حوكمة شاملاً من خلال لجانها الإدارية، المصممة للإشراف على المجالات الحيوية لعمليات المجموعة وضمان توافقها مع الأهداف الاستراتيجية. وتلعب هذه اللجان دوراً أساسياً في تعزيز عملية صنع القرار الفعالة، وتعزيز الرقابة التشغيلية، وضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية، ومعايير الصناعة، وأفضل الممارسات.

ويرأس هذه اللجان الإدارية الرئيس التنفيذي (CEO) أو أعضاء من الإدارة العليا، حيث يمتلك كل منها ميثاقاً (Terms of Reference) محدداً بوضوح يوضح مسؤولياتها المحددة وسلطات اتخاذ القرار. وتضمن هذه اللجان مجتمعة رقابة قوية على الأداء المالي وغير المالي للمجموعة، والتعامل مع المتطلبات المتغيرة بما يضمن تكامل الحوكمة المؤسسية بفعالية. كما تعقد اللجان الإدارية اجتماعات منتظمة لمناقشة واعتماد القرارات الجوهرية، ومراقبة الأداء، ومعالجة التحديات الناشئة.

وتشمل اللجان الإدارية ما يلي:

أ. لجنة الأصول والالتزامات ("ALCO").

ب. لجنة الائتمان.

ج. لجنة إدارة المخاطر.

د. لجنة الاضمحلال والمخصصات.

هـ. لجنة شطب الديون.

و. لجنة الأمن السيبراني وأمن المعلومات.

ز. لجنة الإدارة والتسويق.

ح. لجنة الاستثمار.

ط. لجنة الموارد البشرية العليا.

ي. لجنة التبرعات.

ك. لجنة المناقصات.

ل. لجان أخرى – قد يتم إنشاؤها للإشراف على جوانب محددة من عمليات المجموعة، مما يضمن حوكمة ورقابة شاملة في جميع المجالات.

الحوكمة الإدارية
(تتمة)

ك. سياسة المكافآت

أ.مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

تتوافق ممارسات المكافآت في الشركة مع إرشادات وقواعد مصرف البحرين المركزي بشأن الضوابط ذات المستويات العالية (High–Level Controls) وتحديداً النموذج 5-HC الخاص بمكافآت الأشخاص المعتمدين وأصحاب المخاطر المادية، وفقاً لما هو موضح في المجلد الأول: البنوك التقليدية.

وتتضمن الشركة سياسات وإرشادات واضحة بشأن المكافآت وبدلات الحضور التي تُدفع لجميع أعضاء مجلس الإدارة نظير حضورهم اجتماعاً واحداً أو أكثر من اجتماعات المجلس أو اللجان الفرعية خلال السنة المالية. تعكس هذه السياسة التزام الشركة بأفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية وفقاً للمتطلبات القانونية والتنظيمية، كما تهدف إلى ضمان مكافآت عادلة ومسؤولة لأعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له. تضمن السياسة أيضاً أن تكون المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة واللجان الفرعية كافية لجذب وتحفيز والاحتفاظ بالأفراد ذوي الكفاءة العالية والخبرات المطلوبة لإدارة الشركة بنجاح. تُطبق سياسة المكافآت على كافة مجالس إدارات الشركة الأم، واللجان المنبثقة عنها، ومجالس إدارات الشركات التابعة لها، وأي لجان أخرى تابعة للشركات التابعة يتم تشكيلها من وقت لآخر.

ويتكون هيكل ومستوى مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولجانه من:

أ) مبلغ ثابت يمثل المكافأة السنوية، ويتم اعتماده من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية.

ب) بدلات حضور الاجتماعات تُدفع للأعضاء مقابل حضورهم اجتماعات اللجان المختلفة المرتبطة بالمجلس.

ب. مكافآت الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية:

تتولى لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة (NRSG) مسؤولية مراجعة وتقييم أداء ومكافآت الرئيس التنفيذي، ومن ثم يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. كما تقوم اللجنة بمراجعة واعتماد مكافآت المرؤوسين المباشرين للرئيس التنفيذي. علاوة على ذلك، يأخذ مجلس الإدارة في الاعتبار الأبعاد التالية عند تحديد مكافآت الرئيس التنفيذي:

١. المكافأة السنوية تقديرية وتُحدد بقرار من مجلس الإدارة بناءً على ربحية الشركة، أي استناداً إلى صافي الأرباح (النتيجة النهائية) وليس إجمالي الإيرادات.
٢. مدى قوة الضوابط الداخلية وممارسات إدارة المخاطر.
٣. نمو الإقراض في كل منتج.
٤. تلبية جميع متطلبات التمويل اللازمة لضمان نمو أعمال الشركة.
٥. جودة محفظة القروض ومستويات القروض غير المنتظمة.
٦. تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتفق عليها، سواء الأهداف المالية أو غير المالية.

ج. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يستحق كل عضو في مجلس الإدارة الحصول على مكافأة إجمالية كبدل حضور اجتماعات المجلس، وذلك عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية. ولا يجوز أن تتجاوز مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ١٠٪ من صافي الأرباح، وذلك بعد خصم الاحتياطيات القانونية والعامة، وتوزيع أرباح لا تقل عن ٥٪ من رأس المال المدفوع للشركة على المساهمين:

أ) وفقاً لسياسة المكافآت وبدلات الحضور، يُدفع لعضو مجلس الإدارة أيضاً بدلات حضور بصفة ربع سنوية (متأخرة) عن خدماته خلال فترة تعيينه، وذلك مقابل حضور اجتماع واحد أو أكثر من اجتماعات لجان المجلس.

ب) يتم دفع ١٠٠٪ من بدلات الحضور للأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين، وكذلك لأعضاء الإدارة التنفيذية الذين يشغلون عضوية مجالس إدارات الشركات التابعة، وذلك بهدف جذب المواهب والاحتفاظ بها لما فيه المصلحة القصوى للشركة.

ج) يضمن مجلس الإدارة الإفصاح عن كافة المكافآت والمزايا التي حصل عليها أعضاء المجلس خلال السنة المالية في التقارير السنوية للشركة، وإتاحتها في اجتماعات المساهمين. يستحق المساهم المُرشّح المبالغ المستحقة لممثله في مجلس إدارة الشركة من أي نوع كانت.

د) لا تتضمن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين أي عناصر مرتبطة بالأداء.

ل. حوكمة تأمين مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين ومسؤوليات الإشراف عليها

تلتزم الشركة بالاحتفاظ بتأمين مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين (D&O) لتوفير الحماية المالية لأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين ضد المطالبات الناشئة عن أداء مهامهم الرسمية. وتتولى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال (ARCC) مسؤولية مراجعة كفاية ونطاق وشروط وثيقة تأمين مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين سنوياً أو حسب الحاجة. وتقدم اللجنة توصية رسمية إلى مجلس الإدارة، الذي يحتفظ بسلطة المراجعة والاعتماد النهائي للوثيقة.

م. سياسة الأشخاص المرتبطين / الأطراف ذات العلاقة

وضعت الشركة سياسة تهدف إلى تحديد الأطراف ذات العلاقة، والمعاملات المرتبطة بها، وكيفية إفصاح الشركة عن المعلومات المتعلقة بتضارب المصالح، والقروض، والتسهيلات الائتمانية. تنطبق هذه السياسة على أعضاء مجلس الإدارة، وكبار المسؤولين التنفيذيين، والإدارة العليا، والموظفين، وتشمل أيضاً المعاملات بين الشركة والشركات التابعة لها. كما تغطي السياسة ضمن نطاقها التسهيلات الائتمانية الممنوحة، والمشتريات، والمشاريع المشتركة، والاتفاقيات التجارية.

ن. سياسة واستراتيجية التواصل

تتبنى الشركة سياسة واضحة فيما يتعلق بالتواصل مع أصحاب المصلحة، وتشمل المساهمين، الموظفين، العملاء، الهيئات الحكومية، الجهات التنظيمية، والمجتمع، كما أقرت الشركة إرشادات لسياسة الاتصال المؤسسي. يتم دعوة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة السنوية من قبل رئيس مجلس الإدارة، وذلك بحضور رئيس المجلس وأعضاء مجلس الإدارة الآخرين، بما في ذلك رئيس اللجنة التنفيذية، ورئيس لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة، ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، ورؤساء مجالس إدارة الشركات التابعة، والمدققون الخارجيون، حيث يكونون متاحين للإجابة على أي استفسارات قد يطرحها المساهمون أو ممثلو وسائل الإعلام حول أداء الشركة وعملياتها. بالإضافة إلى ذلك، تدرك الشركة تماماً التزاماتها التنظيمية والقانونية فيما يتعلق بنشر المعلومات لأصحاب المصلحة. ودون الإخلال بمعايير الإفصاح والإرشادات الخاصة بالأشخاص الأساسيين والمتطلبات الأخرى للجهات القانونية ذات العلاقة، تقوم الشركة بنشر المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بكافة الأحداث المهمة عبر موقعها الإلكتروني: www.bcfc.bh، أو من خلال الصحف المحلية، وموقع بورصة البحرين، ووسائل الاتصال الأخرى. كما تتوفر القوائم المالية والتقارير السنوية للشركة، ومواثيق مجلس الإدارة ولجانه على الموقع الإلكتروني للشركة. ويضم الموقع الإلكتروني قسماً خاصاً يتعلق بعلاقات المستثمرين والمساهمين بشكل عام، يوضح حقوق المساهمين في المشاركة والتصويت في كل اجتماع للمساهمين، مع توفير جميع الوثائق ذات الصلة بالاجتماعات بما في ذلك النصوص الكاملة للإخطارات والمحاضر على الموقع الإلكتروني للشركة. داخلياً، يتم استخدام البريد الإلكتروني والبوابات الإلكترونية للإدارات للتواصل مع موظفي الشركة بشأن المسائل العامة ومشاركة المعلومات ذات الاهتمام المشترك. وعلى مستوى مجلس الإدارة، يوجد نظام إلكتروني آمن وسهل الاستخدام يهدف إلى أتمتة كافة أعمال المجلس، وتوفير وصول آمن وفوري لأعضاء المجلس إلى مواد وأرشيف مجلس الإدارة واللجان.

س. سياسة الأشخاص المعتمدين

أ. الوظائف الخاضعة للرقابة

يتولى مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مسؤولية الهيكل التنظيمي وتحديد وظائف الإدارة العليا التي تتطلب إخطار مصرف البحرين المركزي بها. وتلتزم الشركة بجميع متطلبات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتعيين أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين، وبوجه خاص، تلتزم الشركة بمعايير «الملاءمة والكفاءة» الخاصة بمصرف البحرين المركزي، حيث يتم الحصول على الموافقة أو الإخطار من مصرف البحرين المركزي قبل تعيين الأفراد في مثل هذه المناصب الرئيسية.

المناصب الرئيسية التي تتطلب موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي هي:

١. عضو مجلس الإدارة.
٢. الرئيس التنفيذي، أو نائب الرئيس التنفيذي، أو المدير العام أو ما يعادله.
٣. مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال.
٤. الرئيس التنفيذي للامتثال (الخاص بشركة TISCO).

وظائف الإدارة العليا التي تتطلب إخطار مصرف البحرين المركزي هي:

١. الرئيس التنفيذي المالي للمجموعة.
٢. أمين سر حوكمة المجموعة.
٣. رئيس إدارة المخاطر.
٤. الرئيس التنفيذي للامتثال.
٥. رئيس التدقيق الداخلي
٦. رئيس الموارد البشرية والثقافة المؤسسية.
٧. رئيس تكنولوجيا المعلومات.
٨. رئيس تمويل المستهلك / النافذة الإسلامية.
٩. رئيس الخدمات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
١٠. رئيس الشؤون القانونية.
١١. رئيس التحصيل والمعالجة.

ب. الوظائف الرئيسية

يتعين على كل شخص معتمد أن يقوم بإبلاغ مجلس الإدارة بالكامل عن أي تضارب (محتمل) في المصالح ينشأ نتيجة نشاطاتهم أو التزاماتهم تجاه مؤسسات أخرى فور حدوثها. ويجب على أعضاء مجلس الإدارة الامتناع عن التصويت على أي مسألة تتعلق بتضارب المصالح، وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية. ويجب أن يتضمن الإفصاح جميع الحقائق الجوهرية في حال وجود عقد أو معاملة تشمل الشخص المعني. كما يتعين على الأشخاص المعتمدين إدراك أن أي موافقة على معاملة تتضمن تضارب مصالح تكون نافذة فقط إذا كانت جميع الحقائق الجوهرية معروفة للأشخاص الذين يمنحون الموافقة، ولم يشارك الشخص المعني في اتخاذ القرار. وفي جميع الأحوال، يجب على جميع الأشخاص المعتمدين تقديم إفصاح كتابي سنوي إلى مجلس الإدارة (أو لجان التعيينات أو لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال ARCC)، يتضمن جميع مصالحهم الأخرى في مؤسسات أو أنشطة أخرى (سواء كمساهم يمتلك أكثر من ٥٪ من رأس المال الممنوح بحق التصويت بالشركة، أو كمدير، أو بأي شكل آخر من أشكال المشاركة المؤثرة).

ع. سياسة توظيف الأقارب

وضعت الشركة سياسة معتمدة من مجلس الإدارة بشأن توظيف أقارب الأشخاص المعتمدين، وتم تضمينها في السياسات الداخلية المختلفة للشركة. ويتعين على الرئيس التنفيذي/ المدير العام الإفصاح إلى مجلس الإدارة بشكل سنوي عن وجود أي أقارب للأشخاص المعتمدين يشغلون وظائف خاضعة للرقابة داخل الشركة، إن وجدوا.

الحوكمة الإدارية
(تتمة)

ف. ميثاق السلوك المهني

تسعى شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب إلى تعزيز أعلى معايير السلوك الأخلاقي والمهني تجاه جميع أصحاب المصلحة (أي العملاء، الموظفين، الجهات التنظيمية، والمجتمع)، بما في ذلك مبادئ الأعمال العشرة المنصوص عليها في المجلد الخامس من كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي، والقيم الأخلاقية الأخرى وفقاً لما يلي:

أ) تنطبق المبادئ من ١ إلى ٨ على الأشخاص المعتمدين فيما يخص الوظائف الخاضعة للرقابة التي تمت الموافقة عليهم من أجلها.

ب) لا تنطبق المبادئ من ١ إلى ٨ على سلوك الشخص المعتمد فيما يتعلق بأي وظائف أو أنشطة أخرى قد يقوم بها. ومع ذلك، فإن أي سلوك غير مرتبط بواجبات وظائفهم الخاضعة للرقابة قد يكون ذا صلة بتقييم مدى ملاءمة وكفاءة ذلك الشخص.

١. المبدأ الأول – النزاهة
يتعين على الشركة الالتزام بأعلى معايير النزاهة والتعامل العادل. ويجب أن تتسم معاملاتها مع العملاء بالصدق والوضوح، مع توفير إفصاح كامل عن جميع المعلومات ذات الصلة للعملاء، وفقاً لأنظمة وتعليمات مصرف البحرين المركزي والجهات التنظيمية.

٢. المبدأ الثاني – تضارب المصالح
يجب على الشركة اتخاذ جميع التدابير المعقولة للتعرف على أي تضارب في المصالح والعمل على تجنبه أو إدارته، مما قد يضر بمصالح العميل.

٣. المبدأ الثالث – المهارة والعناية الواجبة
يتعين على الشركة أن تعمل بمستوى عالٍ من المهارة والحرص والاجتهاد.

٤. المبدأ الرابع – السرية
يجب على الشركة الالتزام التام بجميع التزامات السرية، بما في ذلك ما يتعلق بمعلومات العملاء. ويجب ألا يخل ذلك بالإفصاحات القانونية.

٥. المبدأ الخامس – السلوك في السوق
تلتزم الشركة باتباع معايير السوق المناسبة وتجنب أي سلوك قد يُنظر إليه بشكل عام على أنه غير ملائم.

٦. المبدأ السادس – أصول العملاء
يجب على الشركة اتخاذ العناية المعقولة لحماية أصول العملاء التي تقع تحت مسؤوليتها.

٧. المبدأ السابع – مصالح العملاء
يجب على الشركة مراعاة المصالح المشروعة واحتياجات المعلومات لعملائها والتواصل معهم بطريقة عادلة وشفافة، وعند التعامل مع العملاء الذين يحق لهم الاعتماد على المشورة أو القرارات التقديرية، يجب اتخاذ العناية المعقولة لضمان ملاءمة تلك المشورة أو القرارات.

٨. المبدأ الثامن – العلاقة مع الجهات التنظيمية والرقابية
يجب على الشركة الحفاظ على علاقة مفتوحة ومتعاونة مع مصرف البحرين المركزي والهيئات التنظيمية/الرقابية الأخرى التي تخضع لسلطتها. ويجب اتخاذ العناية المعقولة لضمان امتثال الأنشطة لجميع القوانين واللوائح المعمول بها.

٩.المبدأ التاسع – الموارد الكافية

يجب على الشركة أن تحتفظ بموارد كافية، سواء كانت بشرية أو مالية أو غير ذلك، لتكون كافية لإدارة الأعمال بطريقة منظمة.

١٠. المبدأ العاشر – الإدارة والأنظمة والضوابط

يتعين على الشركة اتخاذ العناية المعقولة لضمان إدارة شؤونها بشكل فعال ومسؤول، مع وجود أنظمة وضوابط إدارية مناسبة تتناسب مع حجم وتعقيد العمليات. ويجب أن تكون أنظمة وضوابط الشركة، بقدر ما هو عملي بشكل معقول، كافية لإدارة مستوى المخاطر الكامنة في أعمالها وضمان الامتثال لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

ب) لحماية جميع الأطراف الذين تتعامل معهم الشركة، يجب توفير عقود واتفاقيات مكتوبة لجميع الأطراف المعنية.

ج) تلتزم الشركة بإيجاد حالة من الانفتاح والشفافية في عملياتها.

د) تلتزم الشركة بتحقيق التميز للعملاء. وتوجد إجراءات للتعامل مع الشكاوى وتتم مراجعة النتائج باستمرار.

هـ) يجب على الشركة التأكد من قيام جميع الأشخاص المعتمدين بتقديم إقراراتهم بشأن تضارب المصالح على أساس سنوي. علاوة على ذلك، يجب تحديث الإقرارات السنوية من قبل الشخص المعتمد والمتعلقة بتضارب المصالح بخلاف التعامل في الأسهم في ميثاق السلوك المهني.

ص. سياسة الإبلاغ عن المخالفات

أ) تعكس هذه السياسة رغبة مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب (BCFC) وشركاتها التابعة في تعزيز نظام النزاهة والشفافية بالشركة ومكافحة الفساد والمخالفات المرتبطة به.

ب) تهدف سياسة الإبلاغ عن المخالفات إلى تشجيع الموظفين وتمكينهم من الإبلاغ عن المخالفات الخطيرة داخل الشركة بدلاً من تجاهل المشكلة أو اللجوء إلى الإفصاح عنها خارج الشركة.

ج) غالباً ما يكون الموظفون هم أول من يلاحظ ويرصد أي مخالفات محتملة قد تؤثر على الشركة من الناحية المالية أو قد تشكل مخاطر على سمعتها.

ق. الإرشادات العامة

أ) خطط الأعمال

يتم وضع الخطة الاستراتيجية للشركة كل ثلاث سنوات، بينما يتم إعداد خطط التشغيل بشكل سنوي. تتم الموافقة على الخطة الاستراتيجية من قبل مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. في حين يتم مراجعة خطط التشغيل من قبل اللجنة التنفيذية/مجالس إدارات الشركات التابعة واعتمادها من قبل مجلس إدارة الشركة. وتخضع الاستراتيجية لمراجعة مجلس الإدارة بصفة سنوية.

ب) أعضاء مجلس الإدارة

يجب على مجلس الإدارة وأعضائه تثقيف أنفسهم باستمرار فيما يتعلق بأعمال الشركة وحوكمتها. ويجب عليهم، كحد أدنى، بشكل فردي وجماعي القيام بما يلي:

١. العمل بصدق ونزاهة وبحسن نية، وبذل العناية الواجبة والحرص، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين؛
٢. العمل في حدود مسؤولياتهم وعدم المشاركة في الإدارة اليومية للشركة؛
٣. الحصول على الفهم المناسب والكفاءة للتعامل مع شؤون الشركة ومنتجاتها وتخصيص الوقت الكافي لمسؤولياتهم؛ و
٤. تقييم ومساءلة سياسات وعمليات وإجراءات الشركة بشكل مستقل، بهدف تحديد وبدء إجراءات إدارية بشأن المسائل التي تتطلب تحسيناً (أي العمل كآلية رقابة وتوازن على الإدارة).

ج) صيانة السياسات

يقوم المجلس سنوياً بمراجعة واعتماد وتعديل سياسات الحوكمة المؤسسية الخاصة به، إذا رأى ذلك ضرورياً كجزء من المتطلبات التنظيمية، وذلك في أول اجتماع مجدول في السنة التقويمية الجديدة.

د) الجهات المسيطرة

يتعين على الشركة الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بأي تغييرات في الجهات المسيطرة (Controllers) على الشركة وفقاً لإرشادات المصرف، أو الالتزام بإخطار المصرف في حالة استقالة/إنهاء خدمة/تقاعد أي جهة مسيطرة، بحسب ما ينطبق.

هـ) معايير أفضل الممارسات

١. بالإضافة إلى استيفاء متطلبات الامتثال/الترخيص، تسعى الشركة لتبني معايير أفضل الممارسات ذات الصلة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، والمنظمات المحلية و/أو الدولية.

٢. يقوم المجلس بإعداد ملخص لسياسات الحوكمة المؤسسية وإدراجه في التقرير السنوي للشركة.

و) الجزاءات المالية

يتم الإفصاح عن أي جزاء مالي ناتج عن مخالفة أي من قواعد وأنظمة مصرف البحرين المركزي أو كجزء من كتاب القواعد في التقرير السنوي بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية. لم يتم فرض أي جزاءات على شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب خلال عام ٢٠٢٥.

ز) الإفصاح عن المبالغ المشطوبة

يتم إخطار مصرف البحرين المركزي بأي مبالغ مشطوبة تعادل أو تزيد عن ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني وفقاً للقواعد والأنظمة المحددة.

ح) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والأتعاب المدفوعة للمدقق الخارجي

يتم الإفصاح عن المكافآت التفصيلية المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة بشكل فردي، وإجمالي المكافآت المدفوعة لأعلى ستة من موظفي الإدارة التنفيذية في تقرير رئيس مجلس الإدارة المنشور أيضاً على موقع بورصة البحرين. إن شركة إرنست ويونغ – الشرق الأوسط (Ernst & Young) هم المدققون الخارجيون للمجموعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. بلغت أتعاب خدمات التدقيق السنوية والمراجعة الربع سنوية للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٧١,٤٠٠ دينار بحريني. وبلغت أتعاب خدمات التصديق الأخرى مبلغ ٣٣,٧٨٨ دينار بحريني، والتي تشمل متطلبات المراجعة الإلزامية لمصرف البحرين المركزي بموجب عقد «الإجراءات المتفق عليها». ونظراً للأداء الذي حققه المدقق الخارجي، ستعيد شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب تعيين إرنست ويونغ – الشرق الأوسط كمدققين خارجيين للمجموعة لعام ٢٠٢٦.

الدورة الاستراتيجية لشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب

الدورة الاستراتيجية للأعوام ٢٠٢٣–٢٠٢٥

مع مشارفة دورتنا الاستراتيجية الحالية على الانتهاء، يحق لنا أن نفخر بالمسيرة الحافلة بالديناميكية والإنجاز التي خاضتها شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب على مدار السنوات الثلاث الماضية. لقد اتسمت هذه المرحلة بقدرتنا العالية على التكيف بمرونة مع متغيرات السوق وتجاوز التحديات، واضعين نصب أعيننا المواءمة التامة مع أهداف "رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠"، عبر ركائزنا الأساسية المتمثلة في الاستدامة، والتنافسية، وتعزيز الشمول المالي.

وفي سعينا لتمييز هويتنا وإعادة ترسيخ مكانتنا كمحرك فاعل للسوق ومؤسسة مالية رائدة ضمن المنظومة الاقتصادية للمملكة، تمحورت جهودنا حول ثلاث مراحل استراتيجية دقيقة:

١. تصويب مسار الأعمال الأساسية.
٢. تطوير القطاعات والمجالات المترابطة.
٣. الانطلاق والتوسع لما بعد الأعمال الأساسية.

وبفضل هذه المنهجية، اختتمنا هذه الدورة بمركز مالي وتشغيلي أكثر رسوخاً مما بدأنا به، مدفوعين بتحقيق جملة من الأهداف والمبادرات الطموحة التي صُممت لتعظيم القيمة للمساهمين. وقد نجحنا في ترسيخ هذه الرؤية الموحدة عبر كافة مستويات الشركة، مما أبرز الدور الحيوي لكل موظف في صناعة هذا النجاح المشترك. ومن خلال تكاتف جهودنا، تجاوزنا العقبات لنخرج بمحفظة منتجات أكثر كفاءة وشمولاً تلبي تطلعات مختلف الشرائح، وتوجت بإنجازات ملموسة، كان أبرزها إطلاق "سهل" (Sahel) كعلامتنا التجارية الرقمية الرائدة، وتطوير باقة منتجات "امتياز" (IMTIAZ)، فضلاً عن بناء تحالفات استراتيجية مع الشركاء الرئيسيين لتوفير حلول تمويلية مبتكرة.

التوجه المستقبلي (٢٠٢٦–٢٠٢٨)

تأسيساً على ما سبق، ومع استكمال شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب لملامح خطتها للأعوام الثلاثة القادمة (٢٠٢٦–٢٠٢٨)، تتجه بوصلتنا الآن نحو خلق قيمة مضافة ومستدامة للمنظومة التي نعمل بها. واستكمالاً لمسيرة البناء، سنركز جهودنا على الارتقاء بممارسات الحوكمة، وتمتين أطر إدارة المخاطر، وتعظيم فرص النمو، مع تبني أحدث تقنيات الرقمنة والذكاء الاصطناعي لرفع الكفاءة التشغيلية وتقديم تجارب عملاء استثنائية.

وانطلاقاً من التزامنا الراسخ بدعم التوجهات الوطنية لمملكة البحرين في تحقيق الشمول المالي، سنواصل تسخير أحدث الحلول المالية السلسة لتيسير الحياة اليومية لجميع شرائح عملائنا عبر كافة قنواتنا. وبالتوازي مع ذلك، سنعتمد نهجاً تشاركياً يبني على مكتسباتنا السابقة لابتكار منتجات مصممة خصيصاً لتواكب مختلف أنماط الحياة، سواء للأفراد أو من خلال تمكين قطاع الأعمال والشركات من الانطلاق نحو آفاق أرحب من النمو.

وفي سياق موازٍ، تتناغم استراتيجية الشركة مع الرؤية الوطنية نحو بناء قطاع مالي مُمكّن رقمياً، وذلك عبر ضخ استثمارات مكثفة في بنيتنا التحتية والتكنولوجية. إذ ستظل محاور الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي ركيزة جوهرية في دورتنا المقبلة، وسيلعب تطبيق "سهل" (Sahel) دوراً محورياً عبر تقديم مفاهيم متطورة ومبتكرة. وإدراكاً منا للتلازم بين نمو المعاملات الرقمية وتطور مخاطر الاحتيال، نضع الأمن السيبراني ومنع الاحتيال على رأس أولوياتنا، مستمرين في تعزيز امتثالنا التنظيمي ومرونتنا السيبرانية لحماية أصولنا وعملائنا.

وختاماً، فإننا نتطلع من خلال تنفيذ استراتيجيتنا المقبلة إلى تعزيز دورنا كمساهم إيجابي في الاقتصاد الوطني، وضمان عوائد مستدامة لمساهمينا، مع المضي قدماً في تمكين الأفراد والشركات والمجتمعات عبر حلول مالية شاملة، وابتكار مستمر، والتزام لا يحيد عن خلق قيمة طويلة الأجل.



تقرير الاستدامة

التقدم مع الهدف



تقرير الاستدامة

"إرث من المسؤولية.. مسيرة نحو الأثر المستدام"

الاستدامة

حافظت شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب (BCFC) على التزام راسخ بممارسات الأعمال المسؤولة على مدار عقود من الزمن، منتقلةً من مرحلة «استعراض الأثر» إلى مرحلة «الصياغة الفعلية» لنتائج ملموسة في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG). لقد نجحنا في بناء إرثٍ رصين يرتكز على الثقة والمساءلة والمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمملكة البحرين؛ وهو الإرث الذي لا يزال يُشكّل بوصلة عملياتنا ومنهاج عملنا اليوم.

ومنذ بواكير عملياتنا، تجاوز أثرنا حدود الخدمات المالية ليمتد إلى جوهر المجتمعات التي نخدمها. إن ما بدأ كالتزام بتمكين الأفراد والشركات قد تطور تطوراً طبيعياً ليغدو مسؤولية أشمل، تُقرَّ بالترابط الوثيق بين الأداء المالي، والرفاه الاجتماعي، والإشراف البيئي. وحتى قبل الدمج الرسمي لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في استراتيجية أعمالنا، كانت قيمنا الجوهرية تَعلي دوماً من شأن النزاهة، والنمو المسؤول، وإحداث أثر إيجابي ومستدام.

واليوم، لم تعد الاستدامة مبادرة مستقلة بذاتها، بل غدت جزءاً أصيلًا لا يتجزأ من آليات التخطيط والتشغيل وقياس النجاح في الشركة. ومع تصاعد التوقعات العالمية والإقليمية، عززت الشركة تركيزها على ترسيخ مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن هياكل الحوكمة والعمليات التشغيلية وصناعة القرار – منتقلةً بذلك من حيز «النوايا» إلى حيز «التنفيذ المتسق» والأداء القابل للقياس.

وتتماشى رحلتنا في مجال الاستدامة مواءمةً وثيقة مع رؤية مملكة البحرين ٢٠٣٠، والأهداف الوطنية لخفض الانبعاثات، واستراتيجية تحقيق الحياد الصفري ٢٠٦٠، بالإضافة إلى «وحدة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG Module)» الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (CBB). وتمثل هذه التطورات تحولاً محورياً في القطاع المالي، وتلتزم الشركة بتلبية هذه التوقعات عبر دمج عملي وشفاف وخاضع للمساءلة لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).

ويستعرض هذا التقرير مسيرة الشركة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) خلال عام ٢٠٢٥ – مسلطاً الضوء على كيفية ترجمة الاستراتيجية إلى أفعال واقعية، وآليات قياس هذه الأفعال، وكيفية صياغة القيمة المضافة لأصحاب المصلحة. ومن خلال الأقسام التالية، ستتضح كيفية دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) عبر هياكل الحوكمة، والموضوعات المادية، والعمليات اليومية، بما يدعم مستقبلاً أكثر مرونة ومسؤولية واستدامة للجميع.

حوكمة الاستدامة

في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب، تُعد الحوكمة القوية هي القاعدة الصلبة لرحلتنا نحو الاستدامة، بما يضمن تكريس قيم المساءلة والشفافية وصناعة القيمة على المدى الطويل. وقد صُمم هيكل الحوكمة لدينا لدمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) والتزامات المسؤولية الاجتماعية للشركة (CSR) ضمن عمليات اتخاذ القرار المؤسسي، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل ممارسات القطاع والرؤية الاستراتيجية للشركة.

وتوفر استراتيجية الاستدامة لدينا خارطة طريق منظمة تضمن دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ومبادرات المسؤولية الاجتماعية عبر كافة عملياتنا. كما ترسخ إطاراً للحوكمة يحفز الامتثال والمساءلة واتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) على كافة المستويات، مما يعزز التزام الشركة بممارسات الأعمال الأخلاقية والتأثير المجتمعي الإيجابي.

نهجنا في الحوكمة

- المواءمة مع رؤية مملكة البحرين ٢٠٣٠ وأطر الاستدامة الدولية.
- ضمان الامتثال للوائح الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (CBB).
- قيادة عملية اتخاذ قرار فعالة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) عبر لجان منظمة وإشراف دقيق.

ومن خلال هيكل حوكمة شامل، ولجان متخصصة، وآليات واضحة للمساءلة، تضمن شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب أن الاستدامة ليست مجرد تطلعات، بل هي ركيزة أساسية لنظام أعمالنا.

> *"وانطلاقاً من هذا الأساس، نستهل عرضنا ببيان إطار الحوكمة لدينا؛ إيماناً بأن الحوكمة الرصينة هي حجر الزاوية للدمج الفعال لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، بما يضمن ترسيخ الاستدامة في فكر القيادة، والتوجهات الاستراتيجية، والثقافة المؤسسية."*

رؤيتنا، رسالتنا، قيمنا

تعمل رؤيتنا ورسالتنا وقيمنا كمبادئ توجيهية تُشكل استراتيجية أعمالنا ومسيرة الاستدامة؛ فهي تحدد التزامنا بممارسات الأعمال الأخلاقية، والخدمات المالية المسؤولة، وتحقيق القيمة المستدامة لكافة أصحاب المصلحة.

الرؤية

نهدف إلى أن نكون مؤسسة وطنية رائدة تقود التغيير الإيجابي، وتمكن المجتمعات، وتصيغ مستقبلاً مستداماً، مستفيدين من رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

الرسالة

رسالتنا هي تقديم حلول مبتكرة وخدمات استثنائية لعملائنا، مع إعطاء الأولوية للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والممارسات التجارية الأخلاقية. ومن خلال التعاون والنزاهة والتحسين المستمر، نهدف إلى إحداث أثر إيجابي في المجتمع والمساهمة في رفاه موظفينا وعملائنا ومجتمعاتنا.

القيم

نحن ملتزمون بالتقدم المستدام بما يتوافق مع رؤية البحرين ٢٠٣٠. ومن خلال الابتكار والمسؤولية الاجتماعية، نقوم بتمكين المجتمعات، وخلق أثر إيجابي على المجتمع والبيئة. إن قيم التعاون والنزاهة والتركيز على العميل هي المحرك لمسيرتنا نحو مستقبل مستدام.

استراتيجية الاستدامة

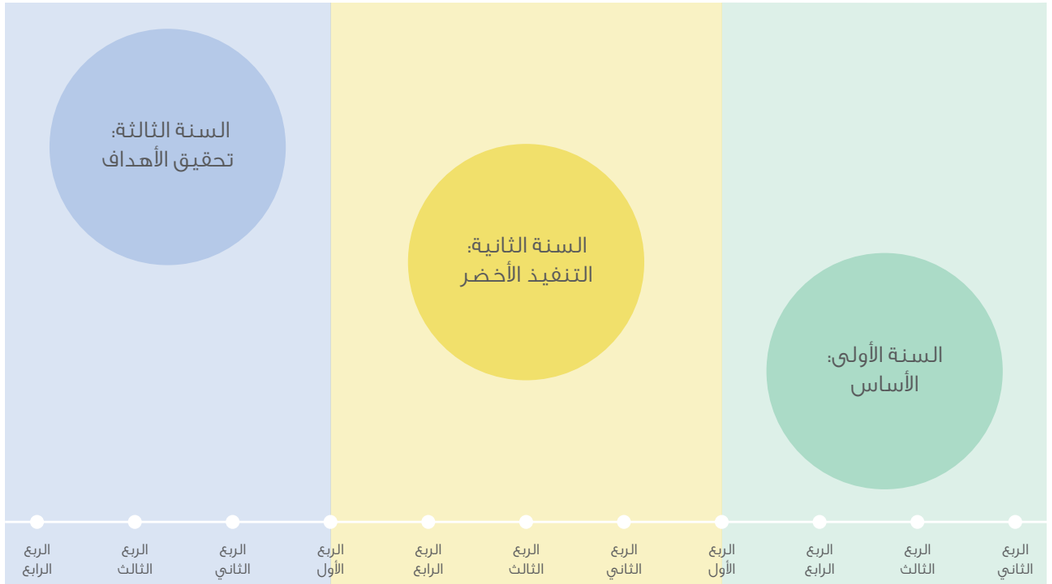
صُممت استراتيجية الاستدامة في الشركة لدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في كافة مفاصل عملياتنا، بما يتوافق مع أطر الاستدامة المحلية والعالمية. ويضمن نهجنا أن تكون الاستدامة ركيزة أساسية لنمو الأعمال وإدارة المخاطر، وليست مجرد هدف عابر.

بيان استراتيجية الشركة:

تلتزم شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب التزاماً راسخاً بالاستدامة في ممارساتها التجارية، بما يتوافق مع رؤية البحرين ٢٠٣٠، وخطط العمل الحكومية، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ترتكز استراتيجيتنا على الابتكار والمسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي، بما يحقق أثراً إيجابياً على المجتمع والبيئة. ويعكس هذا الالتزام قيمنا الجوهرية المتمثلة في التعاون والنزاهة والتركيز على العميل، مما يقود مسيرتنا نحو مستقبل مستدام عبر مختلف القطاعات ضمن محفظة المجموعة.

تقرير الاستدامة (تتمة)

خارطة الطريق الاستراتيجية للاستدامة (٣ سنوات)



تعكس استراتيجية الاستدامة الممتدة لثلاث سنوات التزامنا بدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في عملياتنا. وقد صُممت خارطة الطريق هذه للانتقال من مرحلة بناء التأسيس إلى مرحلة التنفيذ الشامل والتحسين المستمر.

تهدف خارطة طريق الاستدامة إلى تحويل الالتزامات إلى أفعال واقعية عبر التقدم في مراحل محددة:

١. **السنة الأولى: التأسيس (٢٠٢٣)**
إرساء أطر الحوكمة والسياسات والامتثال.

٢. **السنة الثانية: التنفيذ الأخضر (٢٠٢٤)**
دمج مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في العمليات والحوكمة والتحول الرقمي.

٣. **السنة الثالثة: تحقيق الأهداف (٢٠٢٥)**
قياس وتعزيز مخرجات مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) والامتثال وأداء الاستدامة طويل الأجل.

يضمن هذا النهج الممنهج تحقيق تقدم واضح وقابل للقياس نحو التكامل الكامل لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، مما يعزز التزام الشركة بممارسات الأعمال المسؤولة والمستدامة.

اتسمت رحلة الاستدامة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب بمحطات استراتيجية بارزة، منتقلة من الحوكمة التأسيسية إلى التكامل الشامل لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG). ويضمن نهجنا المهيكل تحقيق تقدم ملموس، مما يعزز التزامنا بمستقبل مسؤول ومستدام.

السنة الأولى: التأسيس – ٢٠٢٣

أرست الشركة القواعد الأساسية لدمج لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في عام ٢٠٢٣، عبر إنشاء إطار عمل منظم لحوكمة الاستدامة ومواءمة توجهها الاستراتيجي مع رؤية البحرين ٢٠٣٠ وأفضل الممارسات الدولية. ركزت هذه السنة التأسيسية على تطوير السياسات، وهيكلة الحوكمة، وضمان الجاهزية للامتثال التنظيمي.

أهم الإنجازات:

- اعتماد وإقرار سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) للمجموعة.
- صياغة استراتيجية الاستدامة وخارطة الطريق الممتدة لثلاث سنوات.
- تأسيس لجان متخصصة للاستدامة ولجان متعلقة بمبادىء الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).
- تطوير هيكل شامل لحوكمة الاستدامة.
- تنفيذ أول تقييم للأولويات المادية للشركة.
- تطوير إطار استدامة خاص بالشركة.

السنة الثانية: التنفيذ الأخضر – ٢٠٢٤

مع وجود أساس متين، انصب التركيز في عام ٢٠٢٤ على التنفيذ والتكامل، مما دفع بعجلة التقدم الملموس في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG). قامت الشركة بتفعيل وظيفة حوكمة الاستدامة بالكامل، وعززت التحول الرقمي، وقامت بتقوية آليات تتبع أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) – وتم تنفيذ كل ذلك داخلياً، مما يؤكد التزام الشركة بالاعتماد على مواردها الذاتية وكفاءاتها الداخلية.

أهم الإنجازات:

الحوكمة ودمج الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG):	• التشغيل الكامل لوظيفة الاستدامة. • إطلاق برنامج «أبطال الاستدامة». • تنفيذ نظام منظم لمبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG). • تحديد الموضوعات المادية للشركة لعام ٢٠٢٤.
الرقمنة والابتكار المستدام:	• إحراز تقدم في التحول الرقمي. • تعزيز العمليات غير الورقية. • تقوية تدابير الأمن السيبراني وخصوصية البيانات.
الأداء والامتثال	• دمج قياسات أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) عبر مختلف الإدارات. • تنفيذ حملات توعوية حول الاستدامة. • استكمال تحليل الفجوات لمؤشرات الأداء الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، لضمان الجاهزية للامتثال. • تمكين الخبرات الداخلية من خلال تنفيذ مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) والامتثال ذاتياً وبشكل كامل.

السنة الثالثة: تحقيق الأهداف – ٢٠٢٥

بناءً على مرحلتي التأسيس والتنفيذ القويتين، مثّل عام ٢٠٢٥ عاماً محورياً ركز على تحقيق نتائج ملموسة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، وتعزيز التقارير القائمة على البيانات، وترسيخ الاستدامة في صلب عمليات الشركة. خلال هذا العام، أحرزت الشركة تقدماً ملحوظاً في قياس أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، وعززت المواءمة التنظيمية، وحققت تأثيرات بيئية واجتماعية ومؤسسية ملموسة عبر موضوعاتها المادية – والتي تمت قيادتها بشكل أساسي عبر الكوادر والقدرات الداخلية.

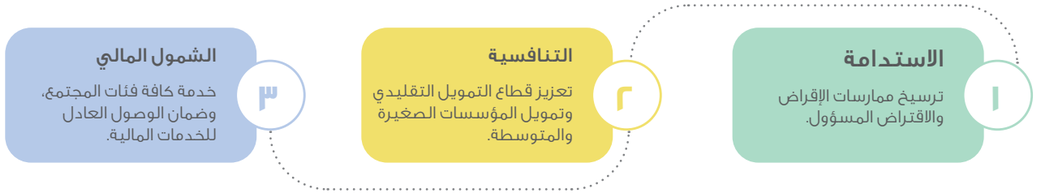
أهم الإنجازات:

الحوكمة والامتثال وأداء الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG):	• تعزيز المواءمة مع وحدة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (CBB) عبر التتبع والافصاح المنظم لمؤشرات الأداء الرئيسية. • تحسين عمليات جمع بيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) والتحقق منها ومراجعتها داخلياً لضمان دقة واتساق التقارير. • زيادة دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في تخطيط الأعمال وعمليات اتخاذ القرار التشغيلي.
تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) والشفافية:	• تطوير التقرير السنوي للاستدامة للشركة داخلياً بالكامل، مما يبرهن على القدرات الداخلية المتطورة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) وإعداد التقارير. • تقوية الروابط بين الموضوعات المادية والمبادرات ومؤشرات الأداء الرئيسية والافصاحات لتمكين تتبع الأداء تتبعاً ملموساً.
الرقمنة والابتكار المستدام:	• توسيع رحلات العملاء «الرقمية أولاً» عبر تطبيق «سهل» والمنصات الأخرى، مما عزز سهولة الوصول وقلل من الاعتماد على المعاملات الورقية. • تطوير العمليات غير الورقية في قطاعات المالية والقانون وخدمة العملاء، مما دعم كفاءة الموارد وخفض الانبعاثات.
الأثر البيئي والاجتماعي:	• تنفيذ مبادرات كفاءة الطاقة وتدابير تحسين الموارد في المقر الرئيسي والفروع. • دعم المبادرات البيئية الوطنية من خلال أنشطة التشجير والتوعية. • توسيع نطاق المشاركة المجتمعية، والمساهمات الخيرية، ومبادرات رفاه الموظفين المعنية بالصحة العامة وتمكين الشباب والرفاه الاجتماعي.
حماية البيانات والأمن السيبراني:	• الحصول على شهادة ISO/IEC27001:2022 لأول مرة، مما يرسخ نظاماً رسمياً لإدارة أمن المعلومات. • الحفاظ على إعادة اعتماد شهادة PCI DSS v4.0.1، مما يعزز حماية معلومات العملاء والأعمال.

تقرير الاستدامة (تتمة)

مجالات الأولوية للاستدامة

في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب، يرتكز تحديد أهدافنا المستدامة على مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، وتجسد هذه الأهداف التزامنا الراسخ بدمج الاستدامة في جوهر عملياتنا، وقيادة التغيير الإيجابي، وصياغة مستقبل مستدام.



دمج أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UN SDGs)

في شركتنا، لا تُعد الاستدامة مجرد مفهوم نظري، بل هي نهج متجذر في عملياتنا وقراراتنا وتوجهاتنا الاستراتيجية. وإدراكاً منا للأهمية العالمية لأهداف التنمية المستدامة (UN SDGs)، تعمل الشركة بنشاط على دمج هذه الأهداف ضمن مبادرات مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، وأطر التقارير، والعمليات المالية، بما يضمن المواءمة مع الأولويات العالمية للاستدامة.

ويضمن نهجنا ربط كافة مبادرات الاستدامة بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، مما يعزز مساهمتنا المهيكلة والفاعلة في التنمية المستدامة. ويتم تفعيل هذا الربط من خلال نظام تتبع المبادرات الخاص بالشركة، لضمان اتساق جهود مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) مع المعايير الدولية للاستدامة.

علاوة على ذلك، قامت الشركة بدمج مواءمة أهداف التنمية المستدامة في صلب عمليات الإقراض، مما يتيح ربط كافة أغراض القروض بالأهداف الأممية المقابلة لها.

ويخدم هذا التكامل الأهداف التالية:

- تعزيز ممارسات التمويل المسؤول.
- ترسيخ الشفافية في عمليات الإقراض المستدام.
- تعزيز الحلول المالية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة لتحقيق أثر بعيد المدى.

أهداف التنمية المستدامة المركزة لعام ٢٠٢٥

في حين تساهم الشركة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة عبر عملياتها، فقد أولت في عام ٢٠٢٥ تركيزاً استراتيجياً على الأهداف التالية، وتوجيه مبادرات الاستدامة نحو المجالات التي تحقق أكبر قدر من الأثر. وتعمل هذه الأهداف ذات الأولوية كدليل لتصميم وتنفيذ مبادراتنا، كما تتوافق توافقاً وثيقاً مع نموذج أعمال الشركة وموضوعاتها المادية وأهدافها المستدامة:

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه
ندعم رفاه الموظفين والمجتمع عبر حملات التوعية الصحية، ومبادرات تحسين جودة الحياة، وممارسات بيئة العمل التي تعزز الرفاه الجسدي والنفسي وتوفر بيئة عمل صحية.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية
من خلال الاستثمار في التحول الرقمي والحلول المالية المبتكرة، تعزز الشركة مرونتها التشغيلية، وترتقي بمستوى تقديم الخدمات، وتدعم تطوير بنية تحتية مالية حديثة ومدعومة تقنياً.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
تساهم الشركة في تحقيق هذا الهدف عبر تعزيز الحوكمة، والأخلاقيات، والامتثال، وإدارة المخاطر، وحماية البيانات، وممارسات الأمن السيبراني لترسيخ قيم الشفافية والمساءلة والسلوك المهني المسؤول.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
عبر التعاون الوثيق مع الجهات التنظيمية، والشركاء في القطاع، ومزودي الخدمات، ومؤسسات المجتمع، تدعم الشركة مبادرات الاستدامة، وتتبادل الخبرات، وتساهم في العمل الجماعي الذي يدفع بعجلة تنفيذ مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ومخرجات التنمية المستدامة.

وفي حين تمثل هذه الأهداف المجالات الأكثر تركيزاً بناءً على ممارسات الشركة، إلا أن جهود الاستدامة تمتد لتشمل أهدافاً متعددة، وسنتناول في الأقسام اللاحقة من هذا التقرير الأهداف المرتبطة بكل مبادرة من مبادراتنا.

سياسة المجموعة للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (Group ESG Policy)

تتجسد التزاماتنا تجاه الاستدامة والحوكمة المسؤولة في سياسة المجموعة لـ مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، والتي تمثل الركيزة الأساسية لدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في ممارساتنا المهنية. وتضمن هذه السياسة عمل الشركة وفق أسس من الشفافية والأخلاق والمسؤولية، بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، والمتطلبات التنظيمية، وتوقعات أصحاب المصلحة.

تتمحور هيكلية سياسة المجموعة لـ مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) حول:

- إرساء إطار حوكمة واضح للاستدامة.
- مواءمة التزامات مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) مع استراتيجية الشركة، وإدارة المخاطر، والتفويضات التنظيمية.
- تعزيز ثقة أصحاب المصلحة عبر ترسيخ السلوك الأخلاقي والعمليات المسؤولة.

ومنذ اعتمادها في عام ٢٠٢٣، جرى تفعيل سياسة مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) وتطبيقها عملياً، لتكون الموجه لهيكل الحوكمة في الشركة، والضامن لدمج اعتبارات الاستدامة في كافة عمليات صناعة القرار.

التكامل الاستراتيجي للاستدامة ضمن إدارة المخاطر

قامت الشركة بدمج وظيفة الاستدامة ضمن «إدارة المخاطر»، لضمان اتساق اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) مع الاستراتيجية العامة للمخاطر. وتلعب وظيفة الاستدامة، التي تعمل تحت إشراف رئيس إدارة المخاطر، دوراً محورياً في:

- تعزيز الامتثال للوائح الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (CBB)، والأطر العالمية (مثل المبادرة العالمية للتقارير (GRI) وأهداف التنمية المستدامة)، والسياسات الداخلية لـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).
- تسهيل إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) عبر مواءمة عمليات جمع البيانات والافصاحات مع أفضل الممارسات الدولية.
- دعم عمليات التدقيق والافصاحات التنظيمية، لضمان بقاء امتثال الشركة لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) شفافاً وخاضعاً للمساءلة.
- دمج مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) والمخاطر المتعلقة بالمناخ ضمن إطار إدارة المخاطر بالشركة، بما يشمل عمليات التحديد والتقييم والمراقبة ضمن إجراءات إدارة المخاطر المؤسسية.

يضمن نهجنا دمج الاستدامة دمجاً منهجياً في استمرارية الأعمال، والالتزام التنظيمي، وعمليات صناعة القرار.

إطار عمل الاستدامة

الاستدامة في شركتنا ليست مجرد التزام، بل هي نهج هيكل مدمج في نموذجنا الحوكمي والتشغيلي. ويوفر إطار عمل الاستدامة لدينا مساراً جلياً لدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في استراتيجية الأعمال، وقد صُمم هذا الإطار ليتوافق مع معايير الاستدامة العالمية، والمتطلبات التنظيمية، ورؤية البحرين ٢٠٣٠، بما يضمن أن تكون جهودنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) منهجية وقابلة للقياس وذات أثر ملموس.

ويُعد استثمار الشركة في خيرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) محركاً رئيسياً لنجاح هذا الإطار، وهو ما يتجلى في رعاية الشهادات المهنية في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) وبرامج بناء المعرفة للموظفين. ويساهم هذا النهج الاستباقي في تمكين كوادرنا وتزويدهم بالمهارات والمدارك اللازمة لدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في مسؤولياتهم اليومية. ومن خلال ترسيخ ثقافة الملكية والمساءلة، تضمن الشركة أن تتجاوز اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) مجرد متطلبات الامتثال، لتصبح جزءاً أصيلاً من عملية اتخاذ القرار على كافة مستويات المؤسسة، مما يدفع بالأثر بعيد المدى ونمو الأعمال المستدام.

ولضمان التقدم المستمر، يتبع إطار عملنا دورة مهيكلة تقوم على نموذج «التخطيط–التنفيذ–التحقق–التصحيح» (PDCA)، حيث يتم تخطيط أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) وتنفيذها ومراقبتها وتطويرها في حلقة تحسين مستمرة. ويتيح لنا هذا النموذج الحفاظ على المرونة والاستجابة لمتطلبات الاستدامة المتطورة.

الأهداف الأساسية للاستدامة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب

تستند سياسة مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في الشركة إلى خمسة أهداف أساسية للاستدامة، تُمثل الموجه لكافة المبادرات ذات الصلة وممارسات الحوكمة:



تقرير الاستدامة (تتمة)

ركائز الاستدامة لدينا

يتمحور نهجنا في الاستدامة حول ثماني ركائز أساسية توجه جهودنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) وتتواءم مع استراتيجية أعمالنا:

١


الخدمات المسؤولة

الالتزام بممارسات الأعمال الأخلاقية التي تضع رفاهية ورضا عملائنا في المقدمة.

٢


التركيز على العميل

: وضع احتياجات العملاء واعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في قلب عروضنا من المنتجات والخدمات.

٣


رفاه وتطوير القوى العاملة

ضمان بيئة عمل داعمة وشاملة تحفز نمو الموظفين.

٤


الأثر الاجتماعي الإيجابي

المشاركة في المبادرات المجتمعية التي تخلق قيمة مستدامة وأثراً اجتماعياً ملموساً.

٥


التكنولوجيا والابتكار

تسخير التكنولوجيا لتعزيز أداء الاستدامة وتقديم حلول مبتكرة.

٦


حوكمة الشركات

إعلاء ممارسات الحوكمة الرصينة التي تضمن الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي.

٧


تفاعل أصحاب المصلحة

التواصل مع أصحاب المصلحة ودمج مرئياتهم بفعالية في جهودنا المستدامة.

٨


المسؤولية البيئية

تنفيذ المبادرات الرامية إلى الحد من الأثر البيئي وتعزيز الاستدامة.

تقرير الاستدامة (تتمة)

نموذج تنفيذ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

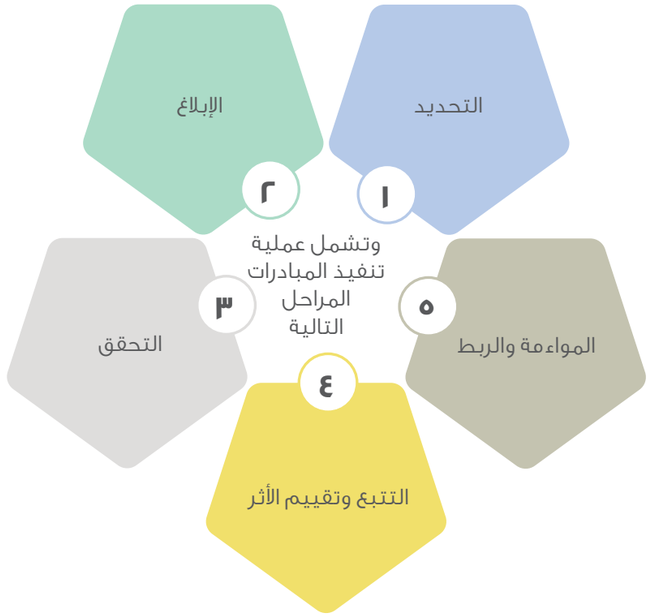
يتبع تنفيذ الاستدامة في الشركة إطاراً مهيكلاً يضمن اتباع نهج نظامي للتكامل. وقد صُمم نموذجنا لتسهيل التنفيذ الواضح، والحوكمة، وإدارة المخاطر، وتفاعل أصحاب المصلحة، والتحسين المستمر، مما يتيح تحقيق أثر مستدام لـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) على المدى الطويل.

يعمل إطار عملنا عبر مراحل متميزة:

البدء و التخطيط	تحديد أهداف الاستدامة، ووضع مستهدفات، والمواءمة مع المتطلبات التنظيمية
التنفيذ والحوكمة	تطبيق مبادرات الاستدامة ودمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) عبر مختلف وظائف الأعمال.
إدارة المخاطر والامتثال	ضمان تحديد مخاطر الاستدامة وتقييمها وإدارتها ضمن إطار المخاطر بالشركة.
تفاعل أصحاب المصلحة والتقارير	التواصل مع أصحاب المصلحة، وجمع الرؤى، والحفاظ على إفصاحات شفافة لـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).
المراقبة والتحسين المستمر	تقييم الأداء في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، وصقل الاستراتيجيات، وتعزيز التحسينات بشكل مستمر.

يتيح لنا هذا النموذج دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) بسلاسة في العمليات التشغيلية مع ضمان الامتثال للوائح المحلية والمعايير الدولية.





عملية تنفيذ مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)

ندرك أهمية وجود عملية منظمة للإبلاغ عن مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، مما يضمن توحيد جمع البيانات، ودقتها، ومواءمتها مع أهداف الاستدامة. ولذلك، قامت شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب بتنفيذ عملية منهجية للمبادرات تعزز الحوكمة، والامتثال، والشفافية، مما يمكننا من تتبع التقدم وقياس التأثير بفعالية.

تمر كل مبادرة في عملية محددة من التحديد إلى التحقق وتقييم الأثر، مما يضمن التوافق مع الأطر العالمية لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ومتطلبات مصرف البحرين المركزي (CBB). علاوة على ذلك، يتم مواءمة المبادرات مع معايير مبادرة التقارير العالمية (GRI)، والمواضيع المادية الخاصة بالشركة، وأهداف الاستدامة، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UN SDGs)، مما يعزز النهج الاستراتيجي القائم على البيانات في الاستدامة.

إعداد تقارير الاستدامة – التزام بالشفافية والمساءلة

في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب، نلتزم بالشفافية والمساءلة في إعداد تقارير الاستدامة، مما يضمن أن تعكس إفصاحاتنا كلًا من المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات العالمية. يعتمد نهجنا على مجموعة متنوعة من الإطارات المعترف بها دوليًا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، مما يضمن هيكلًا شاملًا وديناميكيًا لتقارير الإستدامة.

تتوافق إفصاحات الاستدامة الخاصة بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب مع دليل مصرف البحرين المركزي (CBB) (المجلد المشترك – وحدة متطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، لضمان الامتثال لمتطلبات المملكة التنظيمية المتطورة في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) بالإضافة إلى ذلك، يتم إعداد تقاريرنا وفقًا لمعايير مبادرة التقارير العالمية (GRI)، مما يدعم الاتساق، وإمكانية المقارنة، ومواءمة الإفصاحات مع تطلعات أصحاب المصلحة.

إلى جانب هذه الإطارات الأساسية، تقوم شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب أيضًا بدمج عناصر من المعايير العالمية الأخرى المعترف بها، مثل فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) ومجلس معايير الإفصاحات المناخية (CDSB)، حيثما كان ذلك مناسبًا، لتعزيز تقارير الإفصاحات المناخية وإدارة المخاطر. يضمن هذا النهج متعدد الإطارات أن تظل تقاريرنا مرنة ومتوافقة مع تطلعات الاستدامة المتطورة على المستويين الإقليمي والدولي.

تخضع كافة بيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) الواردة في هذا التقرير لعمليات التحقق والمراجعة الداخلية من قبل الإدارات المعنية ووظيفة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) المختصة قبل النشر."

تقرير الاستدامة (تتمة)

أدوار ومسؤوليات الاستدامة – نهج موحد

مجلس الإدارة:

يتولى مجلس الإدارة رسم التوجه الاستراتيجي للاستدامة، ودمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن أطر الحوكمة والإشراف العام.

رئيس إدارة المخاطر:

يقود عملية تطوير والإشراف على استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، ويضمن الامتثال التنظيمي، ودقة تقارير الاستدامة، والتفاعل الفعال مع أصحاب المصلحة.

الإدارة العليا:

تعمل الإدارة العليا على ترجمة الرؤية الاستراتيجية لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) الصادرة عن مجلس الإدارة إلى واقع تشغيلي، عبر ترسيخ الاستدامة في العمليات اليومية وصناعة القرار.

قائد فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG):

يقود تنفيذ استراتيجية الاستدامة ويشرف على حوكمة وإدارة مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) لضمان مواءمتها مع الأهداف والمتطلبات التنظيمية. كما يتولى قيادة عملية إعداد تقارير الاستدامة، بما في ذلك التقديمات الخاصة بمصرف البحرين المركزي (CBB)، ويشرف على تنفيذ ومراقبة أهداف الاستدامة وبرنامج «أبطال الاستدامة».

فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG):

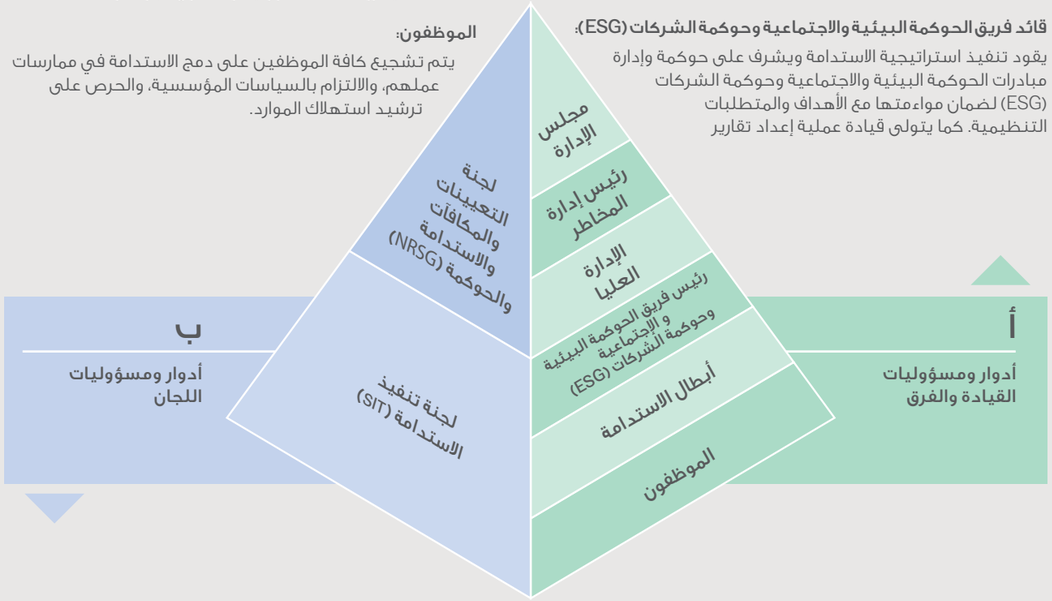
يعمل كمجموعة عمل داعمة لتنفيذ نقاط عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) التي حددتها لجنة تنفيذ الاستدامة. جرى تأسيس الفريق تحت مظلة إدارة المخاطر، ويضم أعضاء من مختلف التخصصات لدعم مشاريع ومبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).

أبطال الاستدامة:

يلعب «أبطال الاستدامة» دوراً جوهرياً في دفع مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) داخل إداراتهم، حيث يتولون إدارة جمع البيانات لإعداد التقارير، وتحديد مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) وتخفيفها، ومراقبة أداء الاستدامة، مما يعزز ثقافة المسؤولية والتعاون عبر المؤسسة.

الموظفون:

يتم تشجيع كافة الموظفين على دمج الاستدامة في ممارسات عملهم، والالتزام بالسياسات المؤسسية، والحرص على ترشيد استهلاك الموارد.



لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة (NRSGC):

تلعب هذه اللجنة المنبثقة عن مجلس الإدارة دوراً محورياً في صياغة جهود الاستدامة على مستوى المجلس، حيث تضمن حوكمة رصينة وشفافة وتكاملاً فاعلاً لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG). كما تدفع الشركة نحو استيفاء أعلى معايير الاستدامة ومشاركة الإنجازات مع أصحاب المصلحة، مما يبرز التزامنا بالتميز التشغيلي والتنظيمي.

"خلال عام ٢٠٢٥، اجتمعت لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة (NRSG) لمراجعة وتقديم الإشراف الاستراتيجي على مسائل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بما في ذلك ضمان المواءمة مع المتطلبات التنظيمية ورؤية الشركة طويلة الأجل للاستدامة."

لجنة تنفيذ الاستدامة (SIT):

تعمل هذه اللجنة على تجسيد رؤية الشركة للاستدامة وتحويلها إلى واقع ملموس، عبر ترسيخ مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في صلب العمليات، وضمان تحول الاستدامة إلى جانب تطبيقي ضمن الثقافة المؤسسية.

"خلال عام ٢٠٢٥، اجتمعت لجنة تنفيذ الاستدامة (SIT) مرتين للإشراف على تنفيذ مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، ومراقبة التقدم المحرز، وضمان جاهزية الشركة لاستيفاء متطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (CBB)."



تكامل الاستدامة في حوكمة الشركات

في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب، تندمج الاستدامة دمجاً عميقاً ضمن إطار حوكمة الشركات، مما يضمن دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في عملية اتخاذ القرار على كافة المستويات. ويتوافق هيكل الحوكمة لدينا مع أفضل الممارسات الدولية والتوقعات التنظيمية، مما يعزز قيم المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي للأعمال.

ولتعزيز تكامل مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن حوكمة الشركات، أرست الشركة آليات إشراف مهيكلة تشمل:

- **الحوكمة على مستوى مجلس الإدارة:** توفر لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة (NRSG) التوجيه الاستراتيجي لـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، لضمان بقاء الاستدامة مكوناً جوهرياً في رؤية الشركة طويلة الأجل.
- **الإشراف الإداري:** تقوم لجنة تنفيذ الاستدامة (SIT) بمراقبة تنفيذ مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) بفعالية، بما يضمن مواءمتها مع الأهداف المؤسسية والمتطلبات التنظيمية.
- **التعاون متعدد الوظائف:** يعمل فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) عن كثب مع كافة الإدارات من خلال «أبطال الاستدامة»، لتسهيل تنفيذ مبادرات (ESG) وضمان الامتثال لأطر الاستدامة.
- **الامتثال التنظيمي:** يتم دمج متطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك الإفصاحات الإلزامية وتوقعات الحوكمة، دمجاً نظامياً ضمن الهياكل التشغيلية والتقريرية للشركة.

"بناءً على إطار حوكمة رصين يوجه جهودنا المستدامة، يظل تحديد أكثر موضوعات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) جوهرية أمراً أساسياً لضمان مواءمة استراتيجيتنا مع توقعات أصحاب المصلحة. يتناول القسم التالي عملية تقييم الأولويات المادية، ونهج تفاعل أصحاب المصلحة، والموضوعات المستدامة الرئيسية التي تشكل أجندة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) الخاصة بالشركة."

تقرير الاستدامة (تتمة)

تقييم الأولويات المادية

يُعد تحديد وترتيب أولويات قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) الجوهرية أمراً حيوياً لضمان مواءمة استراتيجية الاستدامة مع أهداف الأعمال، وتوقعات أصحاب المصلحة، والمتطلبات التنظيمية. وتمثل عملية تقييم الأولويات المادية لدينا نهجاً منظماً لتحديد أكثر العوامل البيئية والاجتماعية والمؤسسية تأثيراً على عمليات الشركة، وخلق القيمة على المدى الطويل، ومصالح أصحاب المصلحة.

يُجرى تقييم الأولويات المادية كل ثلاث سنوات لضمان استمرارية المواءمة مع التوجه الاستراتيجي للشركة، والالتزامات التنظيمية، ومعايير الاستدامة العالمية. ومع ذلك، يتم إجراء مراجعة سنوية لتقييم الحاجة إلى أي تحديثات بناءً على تطور توقعات أصحاب المصلحة، والمستجدات التنظيمية، والمخاطر الناشئة، واتجاهات السوق، والتقدم الذي تحرزه الشركة في ممارسات الاستدامة. يضمن ذلك بقاء الموضوعات المادية معبرة عن التحولات الخارجية في مجالات الاستدامة والتطورات الداخلية في ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).

صُمم نهجنا في تقييم الأولويات المادية لـ:

- المواءمة مع وحدة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (CBB) ومعيار المبادرة العالمية للتقارير ٣ (GRI 3)؛ الموضوعات المادية (٢٠٢١)، مع التركيز الأساسي على آثار الشركة الفعلية والمحتملة على الاقتصاد والبيئة والأفراد (مادية الأثر)، مع الأخذ في الاعتبار مرئيات أصحاب المصلحة.
- قيادة استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) وصناعة القرار، بما يضمن ترسيخ الاستدامة في هياكل الحوكمة والعمليات التشغيلية.
- ضمان اتباع نهج يرتكز على أصحاب المصلحة، بحيث تعكس الموضوعات المادية اهتمامات وأولويات الفئات الرئيسية منهم.
- ترتيب أولويات قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) بناءً على جسامتها بالنسبة لعمليات الشركة وأثرها على أصحاب المصلحة.

عملية تقييم الأولويات المادية

تتبع الشركة نهجاً مهيكلاً وقائماً على البيانات في تقييم الأولويات المادية، لضمان أن تعكس أولويات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) التأثيرات الأكثر جوهرية على أعمالنا وأصحاب المصلحة والمشهد العام للاستدامة. وقد صُممت هذه العملية لتتوافق مع متطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ومعيار المبادرة العالمية للتقارير ٣ (GRI 3)؛ الموضوعات المادية لعام ٢٠٢١، مما يضمن الامتثال التنظيمي والالتزام بأفضل الممارسات العالمية.

ولتحديد موضوعات متطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) المادية، تُجري الشركة تقييماً منهجياً من تسع خطوات، يدمج مرئيات أصحاب المصلحة، والتوقعات التنظيمية، وتحليل المخاطر، واتجاهات الاستدامة في عملية اتخاذ القرار، وهي كالآتي:

خطوات تقييم الأولويات المادية التسع للشركة

١	**فهم السياق**	تحديد النطاق، بما يشمل أنشطة الشركة، وعلاقات الأعمال، وسياق الاستدامة العام.
٢	**تحديد الآثار**	رصد الآثار الفعلية والمحتملة لـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) عبر عملية دقيقة تشمل مقارنة الأداء بالشركات النظيرة، وأبحاث السوق، وتحليل المخاطر، والمقابلات الداخلية، والتحليل التنظيمي.
٣	**تفاعل أصحاب المصلحة**	إشراك أصحاب المصلحة عبر الاستبيانات والمقابلات لاستخلاص وجهات نظر متنوعة حول أولويات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).
٤	**نتائج الاستبيان**	مراجعة وتحليل مدخلات أصحاب المصلحة لضمان فهم شامل للمخاوف الرئيسية المتعلقة بـ (ESG).
٥	**تقييم أهمية الآثار**	تقييم الآثار الإيجابية والسلبية المحددة لـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) بناءً على صلتها بالأعمال وأصحاب المصلحة.
٦	**ترتيب أولويات الآثار**	تصنيف آثار الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) حسب الأهمية، لضمان تركيز الاهتمام على أكثر القضايا حرجاً.
٧	**تحديد الموضوعات المادية**	وضع حد فاصل للمادية (Materiality Threshold) لتحديد موضوعات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) التي تُصنف كموضوعات مادية للشركة.
٨	**الاعتماد النهائي**	الحصول على الموافقة الرسمية من مجلس الإدارة على الموضوعات المادية المحددة.
٩	**التقارير والإفصاحات**	دمج الموضوعات المادية في تقارير الاستدامة، لضمان الشفافية والمواءمة مع الأطر التنظيمية.

تفاعل أصحاب المصلحة:

كجزء من التقييم الأولي للأولويات المادية الذي أُجري في عام ٢٠٢٤، تم إشراك مجموعة متنوعة من فئات أصحاب المصلحة لضمان تمثيل شامل لوجهات النظر الداخلية والخارجية، بما في ذلك:

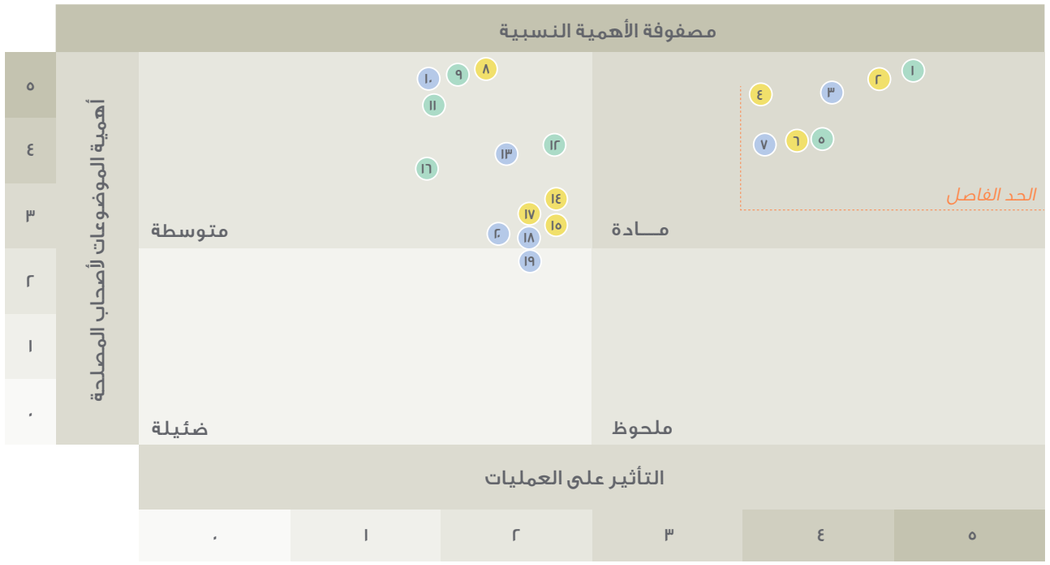


ومن خلال استبيانات مهيكلة وتفاعل مباشر، جمعت الشركة ٧٥ استجابة شاملة، وفرت رؤى قيمة حول موضوعات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) الأكثر صلة بأصحاب المصلحة. ويُعد هذا التفاعل مدخلاً جوهرياً في ترتيب أولويات قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن مصفوفة الأولويات المادية لدينا.

"خلال عام ٢٠٢٥، أبقت الشركة على ذات الموضوعات المادية المحددة في عام ٢٠٢٤ دعماً للاستمرارية واتساق قياس التقدم، مع التخطيط لإجراء مراجعة رسمية للموضوعات المادية في عام ٢٠٢٦."

تقرير الاستدامة (تتمة)

مصفوفة الأهمية النسبية



الرقم	الموضوعات
١	الابتكار في المنتجات والخدمات
٥	التغير المناخي والتأثير البيئي
٩	استخدام المياه، التصريف/التلوث
١١	إدارة الطاقة
١٢	انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG)
١٦	التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية

الرقم	الموضوعات
٢	علاقات العملاء والرضا
٤	رفاهية الموظفين وتطويرهم
٦	المشاركة المجتمعية والأعمال الخيرية
٨	معايير العمل وظروف العمل
١٤	التنوع والمساواة والشمول
١٥	الاستثمار والإقراض المسؤول
١٧	الشراكات مع المشاريع الاجتماعية

الرقم	الموضوعات
٣	حماية البيانات والخصوصية
٧	الأداء المالي
١٠	الحوكمة والأخلاقيات
١٣	الشفافية والمساءلة المؤسسية
١٨	تكوين مجلس الإدارة
١٩	علاقات الموردين والبائعين
٢٠	تنوع القوى العاملة

توضح مصفوفة الأولويات المادية لدينا بشكل مرئي كيفية تقييم موضوعات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بناءً على:

- الأهمية لأصحاب المصلحة: مستوى الاهتمام والتوقعات لدى أصحاب المصلحة تجاه الموضوع.
- الأثر على العمليات: مستوى تأثير الموضوع على عملياتنا وحوكمتنا واستراتيجيتنا طويلة الأمد.

"تُمثل الموضوعات الواقعة ضمن النطاق المحدد في مصفوفة الأولويات المادية الموضوعات الجوهرية للشركة، والتي استوفت أو تجاوزت الحد الفاصل المحدد بـ ٤ درجات، مما يشكل حجر الزاوية لاستراتيجيتنا وإفصاحاتنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات."

موضوعاتنا المادية

تُجسد الموضوعات المادية للشركة أهم العوامل في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) التي تؤثر على أعمالنا وأصحاب المصلحة. وتعمل هذه الموضوعات على صياغة أولوياتنا الاستراتيجية ومبادراتنا المستدامة، بما يضمن تحقيق الشركة لأثر ملموس مع المواءمة مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات العالمية.

وخلال عام ٢٠٢٥، حافظت الشركة على ذات الموضوعات المادية المعتمدة في عام ٢٠٢٤، بناءً على موافقة «لجنة تنفيذ الاستدامة» (SIT)، وبما أن عام ٢٠٢٤ كان العام الأول لترسيخ ممارسات الاستدامة وتحديد الموضوعات المادية، فإن الاستمرار في تبني ذات الموضوعات يدعم مبدأ الاستمرارية، واتساق قياس التقدم، والتركيز الاستراتيجي، وكفاءة الموارد، والمواءمة مع المتطلبات التنظيمية والتقريرية. ومن المقرر إجراء مراجعة رسمية للموضوعات المادية في عام ٢٠٢٦ لضمان استمرارية صلتها بالواقع بناءً على تطور نضج الاستدامة في الشركة.

موضوعاتنا المادية	
1 الابتكار في المنتجات والخدمات	أثر إيجابي فعلي ومحتمل
2 علاقات العملاء ورضاهم	أثر إيجابي فعلي ومحتمل
3 حماية البيانات وخصوصيتها	أثر إيجابي وسلبي فعلي ومحتمل
4 رفاهية الموظفين وتطويرهم	أثر إيجابي فعلي ومحتمل
5 التغير المناخي والأثر البيئي	أثر إيجابي وسلبي فعلي ومحتمل
6 المشاركة المجتمعية والأعمال الخيرية	أثر إيجابي فعلي ومحتمل
7 الأداء المالي	أثر إيجابي وسلبي فعلي ومحتمل

"إن تحديد موضوعاتنا المادية يضع الأساس الاستراتيجي لمسيرة الاستدامة في الشركة، بما يضمن توجيه جهودنا في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) توجيهاً دقيقاً ومؤثراً ومتوافقاً مع التزاماتنا طويلة الأجل. وفي القسم التالي، نترجم هذه الأولويات إلى أهداف استدامة محددة ومبادرات قابلة للقياس، لنبرهن على الدور الفاعل للشركة في دفع عجلة التقدم في هذه المجالات عبر كافة عملياتها."

تقرير الاستدامة (تتمة)

مسيرتنا في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG): من الاستراتيجية إلى الأثر

بناءً على الموضوعات المادية المعتمدة، تم تطوير أهداف الاستدامة لتعزيز الممارسات المؤسسية، ومعالجة أولويات أصحاب المصلحة، وضمان الامتثال التنظيمي. ويرتبط كل هدف بمؤشرات أداء رئيسية محددة لضمان إحراز تقدم ملموس مع دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في صناعة القرار التشغيلي.

ولأغراض التقارير، تُعرَّف «مبادرة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)» بأنها إجراء أو مشروع متميز ومعتمد، له مالك محدد وهدف موثق ونتيجة قابلة للقياس.

ويتبع نهج الشركة معيار المبادرة العالمية للتقارير ٣ (GRI 3-3) في إدارة الموضوعات المادية، بما يضمن معالجة هذه الموضوعات بشكل منهجي عبر:

- وضع أهداف استدامة محددة تعالج أولوياتنا الرئيسية.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسية ذكية (SMART) وتكليف الإدارات المعنية بها لضمان المساءلة.
- المراقبة الدورية ومراجعة التقدم المحرز لتتبع الأداء مقابل التزاماتنا المستدامة.

نحن نسعى لتحقيق تقدم ملموس في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) مع ضمان مرونة الأعمال على المدى الطويل عبر مواءمة أهدافنا مع رؤية الشركة للاستدامة والتوقعات التنظيمية.

أهداف الاستدامة ونتائج الأداء لعام ٢٠٢٥

م	الموضوع المادي	الهدف	النتائج
١	الابتكار في المنتجات والخدمات	تعزيز كفاءة الخدمات وسهولة الوصول عبر الابتكار الرقمي	– الوصول إلى ٦٤,٧٦٠ عميل مسجل في المنصات الرقمية. – تحقيق متوسط تقييم ٤.٧ على متاجر التطبيقات.
٢	علاقات العملاء ورضاهم	الارتقاء بتجربة العملاء وآليات التغذية الراجعة وحل الشكاوى	– تنفيذ مبادرات الرقمنة والأتمتة وسهولة الوصول لتعزيز تجربة العميل وتبسيط رحلة الخدمة وتقوية عمليات حل الشكاوى. – تحقيق متوسط زمن حل الشكاوى قدره ١.٧٦ يوماً.
٣	حماية البيانات وخصوصيتها	تعزيز إطار حماية البيانات بالشركة	– تطوير إطار حماية البيانات عبر تحسين الضوابط الفنية والإجرائية لحماية المعلومات الشخصية والحساسة. – تحقيق تغطية بنسبة ١٠٠% للموظفين في تدريبات التوعية بخصوصية وحماية البيانات
٤	رفاهية الموظفين وتطويرهم	تعزيز تطوير الموظفين والتفاعل في بيئة العمل	– تحقيق مشاركة بنسبة ١٠٠% للموظفين في دورتين تدريبيتين احترافيتين على الأقل. – تحقيق نسبة مشاركة ٨٦% في استبيان رضا وتفاعل الموظفين (CultureAmp).
٥	التغير المناخي والأثر البيئي	خفض الانبعاثات وتعزيز كفاءة الموارد	– تحقيق خفض بنسبة ٤% في إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة (٢٠٢٥ مقابل ٢٠٢٤)، باستثناء فئات النطاق ٣ المضافة حديثاً، متجاوزين بذلك مستهدف الـ ٣%، وذلك عقب توسيع نطاق تقارير النطاق ٣.
٦	المشاركة المجتمعية والأعمال الخيرية	تعزيز التفاعل المجتمعي والأثر الخيري	– تحقيق نسبة التزام ٩٧% بخطة التبرعات السنوية، ودعم ٦٥ منظمة خيرية في البحرين.
٧	الأداء المالي	تعزيز المرونة والاستقرار المالي للشركة	– الاستمرار في تحقيق الربحية للعام الثاني على التوالي، مما يعزز المرونة المالية واستقرار الأعمال.

تقدمنا في المجالات الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)

واصلت الشركة في عام ٢٠٢٥ دفع مسيرتها في هذا المجال عبر ترجمة الاستراتيجية إلى أفعال واقعية تشمل كافة موضوعاتها المادية. ومن خلال التحول الرقمي، والحوكمة الرصينة، والمبادرات الاجتماعية والبيئية الموجهة، ركزت الشركة على تقديم حلول عملية قائمة على النتائج، تخلق قيمة مضافة للعملاء والموظفين والمجتمعات وأصحاب المصلحة.

وتسترشد جهودنا المستدامة بالموضوعات المادية التي حددها تقييمنا الممنهج، لضمان معالجة الأولويات الأكثر صلة. وقد صُممت كل مبادرة لتساهم في تحسينات ملموسة في الأداء، مع ترسيخ ممارسات الأعمال المسؤولة والمرونة طويلة الأمد.

يستعرض القسم التالي التقدم المحرز، موضحاً كيف يجري تطوير كل موضوع مادي عبر إجراءات استراتيجية وتحسينات تشغيلية ونتائج قابلة للقياس.

"قد تمثل مبادرة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) توجيهاً استراتيجياً، أو تنفيذاً لسياسة، أو تحسيناً للأنظمة، أو تطويراً للعمليات، أو حلولاً رقمية، أو برامج توعوية، أو أنشطة شراكة تحقق أثراً مستداماً قابلاً للقياس."



تقرير الاستدامة (تتمة)

الموضوع المادي

١. الابتكار في المنتجات والخدمات

الهدف

تعزيز كفاءة الخدمات وسهولة الوصول عبر الابتكار الرقمي

عدد المبادرات

١٧

ركائز الشركة

أهداف التنمية المستدامة





خلال عام ٢٠٢٥، سرعت الشركة وتيرة تحولها الرقمي عبر توسيع الخدمات المالية القائمة على المنصات، وتقديم منتجات رقمية مبتكرة، وتقوية قدرات المعالجة وانضمام العملاء. وقد ساهمت هذه المبادرات في تحسين سهولة الوصول للخدمات، وتقليص الفترات الزمنية لإنجاز المعاملات، والارتقاء بتجربة العميل، وترسيخ مكانة الشركة كمزود مبتكر للخدمات المالية الرقمية.

الإجراءات الاستراتيجية

- تقديم حلول التمويل الإسلامي: توفير خيارات تمويل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما أدى لتوسيع خيارات العملاء ضمن محفظة الشركة.
- تطوير تطبيق «سهل»: توسيع نطاق التطبيق ليصبح منصة مالية رقمية متعددة الخدمات تغطي البطاقات، والقروض، والتأمين، وطلبات الخدمة.
- إطلاق ميزة «الخدمات المصرفية المفتوحة»: تسهيل انضمام العملاء والتحقق من بياناتهم بشكل آمن وفعال وغير ورقي عبر بوابة «ترابط».
- تعزيز قدرات معالجة البطاقات: التعاون مع شركة سناد ذ.م.م كمعالج حصري لبطاقات «امتياز» الائتمانية ومسبقة الدفع.

النتائج القابلة للقياس

- الوصول إلى ٦٤,٧٦٠ عميل مسجل في المنصات الرقمية.
- تحقيق متوسط تقييم ٤,٧ على متاجر التطبيقات.
- فوز تطبيق «سهل» بجائزة البحرين للمحتوى الرقمي للمرة الثانية على التوالي، تقديراً للتميز في ابتكار الخدمات المالية الرقمية والتصميم الذي يرتكز على العميل.
- نجاح حملة تفعيل تطبيق «سهل» في «سيتي سنتر» في استقطاب ٢,١٨١ عميلاً (٧٥٪ منهم مستخدمون جدد).

التحسينات التشغيلية

- رقمنة العمليات: تحويل عمليات انضمام العملاء، وطلبات زيادة الحد الائتماني، والخطابات الرقمية، والتمويل العقاري، وإصدار تأمين السفر إلى عمليات رقمية بالكامل، مما قلل من المعالجة اليدوية والاعتماد على الفروع.
- تطبيق المدفوعات غير الورقية: التوسع في استخدام التحويلات البرقية لصرف المبالغ وتسوية الالتزامات.
- تحسين البنية التحتية السحابية: الاستفادة من خطط توفير خدمات أمازون ويب (AWS) لرفع الكفاءة وتقليل البصمة الكربونية الناتجة عن استهلاك الطاقة.

الأثر على أصحاب المصلحة

- استفادة العملاء من خدمات مالية أسرع، وأسهل، وغير ورقية.
- دعم فئة الشباب عبر بطاقات «يونيبال» (UniPal) مسبقة الدفع والقنوات الرقمية.
- تعزيز موثوقية معالجة البطاقات وأداء الخدمة عبر الشراكة مع شركة سناد ذ.م.م.



الموضوع المادي

٢. علاقات العملاء ورضاهم

الهدف

الارتقاء بتجربة العملاء، وآليات التغذية الراجعة، وحل الشكاوى

عدد المبادرات

٣٤

ركائز الشركة

أهداف التنمية المستدامة



عملت الشركة خلال عام ٢٠٢٥ على توثيق علاقاتها بالعملاء ورفع مستويات الرضا عبر تبسيط رحلات الخدمة، وتوسيع قنوات الخدمة الذاتية الرقمية، وتعزيز آليات تلقي الملاحظات وحل الشكاوى. وقد ساهمت هذه المبادرات في تقليص الفترات الزمنية لإنجاز المعاملات، ورفع مستوى الشفافية في تقديم الخدمة، وترسيخ تجربة متسقة ترتكز على العميل عبر كافة القنوات الفعلية والرقمية.

الإجراءات الاستراتيجية

- تفعيل آليات متكاملة لملاحظات العملاء: تطبيق أنظمة استطلاع آراء عبر قنوات متعددة (الهاتف، البريد الإلكتروني، الرد الآلي التفاعلي IVR، ورموز الاستجابة السريعة QR في الفروع) لقياس مستويات الرضا ومؤشر صافي الترويج (NPS).
- توسيع رحلات الخدمة الذاتية: إتاحة المزيد من الخدمات الرقمية المؤتمتة عبر تطبيق «سهل» والمنصات الأخرى.
- الارتقاء بتجربة الفروع: تطوير تجربة العميل داخل الفروع عبر تبسيط العمليات، وتحديث أنظمة إدارة الانتظار، ودمج نماذج المبيعات والخدمة.

النتائج القابلة للقياس

- تقليص زمن طلبات فك الرهن: خفض الفترة الزمنية لإنجاز معاملات فك الرهن من أكثر من ١٠ أيام عمل إلى ٢–٣ أيام فقط.
- رقمنة طلبات استرداد التأمين: تحويل طلبات استرداد مبالغ التأمين على الحياة إلى عملية رقمية مع استرجاع آلي لرقم الحساب المصرفي الدولي الآيبان (IBAN) ومعالجته.
- كفاءة حل الشكاوى: تسجيل شكوى واحدة فقط لدى مصرف البحرين المركزي خلال الربعين الأول والثاني من عام ٢٠٢٥، مما يعكس جودة الخدمة وفعالية معالجة القضايا.
- الأتمتة التقريرية: تطبيق نظام مؤتمت لحساب وإصدار تقارير المدة الزمنية لإنجاز المعاملات (TAT) عبر لوحة بيانات مركزية، مما يتيح مراقبة أداء حل الشكاوى في الوقت الفعلي.

التحسينات التشغيلية

- تصميم وتنفيذ عملية مركزية لمعالجة شكاوى العملاء مدعومة بقنوات تقديم إلكترونية.
- رقمنة الإخطارات القانونية، وخطابات العملاء، وطلبات الخدمة لتحل محل العمليات الورقية.
- أتمتة العديد من تدفقات العمل، بما في ذلك مطالبات الوفاة، وإشعارات التسجيل في خدمة الدفع المباشر، واستخراج تقييم الضمانات.

الأثر على أصحاب المصلحة

- حصول العملاء على حلول أسرع، وتواصل أكثر وضوحاً، وراحة أكبر في التعامل.
- دعم العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية من خلال ممارسات تحصيل مسؤولة ومساعدات موجهة.
- تعزيز القيمة المقدمة للعملاء عبر برامج الولاء، والحملات التفضيلية، وخفض أسعار الفائدة على تمويل العقارات والمركبات.





تقرير الاستدامة (تتمة)

الموضوع المادي

٣. حماية البيانات وخصوصيتها

الهدف

تعزيز إطار حماية البيانات بالشركة

عدد المبادرات

١٦

ركائز الشركة

أهداف التنمية المستدامة

عززت الشركة خلال عام ٢٠٢٥ إطار حماية البيانات وخصوصيتها عبر تقوية حوكمة أمن المعلومات، وتطوير الضوابط الوقائية، وتوسيع نطاق الوعي المؤسسي. وقد أدت هذه المبادرات إلى الارتقاء بمستوى حماية معلومات العملاء والأعمال، وتقليل مخاطر الأمن السيبراني وخصوصية البيانات، وتعزيز الامتثال للمعايير التنظيمية والدولية.

الإجراءات الاستراتيجية

- تقوية حوكمة أمن المعلومات: المواءمة المستمرة مع المعايير الدولية والمتطلبات التنظيمية.
- تعزيز حماية البيانات الحساسة: تطوير الضوابط الفنية والإجرائية لحماية البيانات الشخصية والحساسة عبر كافة الأنظمة والمنصات.
- تبني مبدأ «الأمن بالبناء» (Secure-by-design): دمج مبادئ الأمن في صلب عمليات انضمام العملاء ومعالجة البيانات.

النتائج القابلة للقياس

- الحصول على شهادة نظام إدارة أمن المعلومات ISO/IEC27001:2022.
- النجاح في تجديد اعتماد شهادة PCI DSS v4.0.1، مما يعزز حماية بيانات حاملي البطاقات وأمن عمليات الدفع.
- تقوية آليات التحقق وصلاحيات الوصول للأنظمة الحيوية.

التحسينات التشغيلية

- أتمتة عمليات جمع بيانات العملاء و«اعرف عميلك (KYC)» لرفع دقة البيانات وسلامتها والامتثال التنظيمي.
- تطوير ضوابط خصوصية وحماية البيانات طوال دورة حياة المعلومات.
- تعزيز قدرات التداول الآمن للبيانات ونقلها وحماية الشبكات.

الأثر على أصحاب المصلحة

- ضمان حماية أفضل للمعلومات الشخصية والمالية للعملاء.
- تقليل مخاطر تسرب البيانات، والاحتيال، والوصول غير المصرح به.
- زيادة الثقة التنظيمية وثقة أصحاب المصلحة في ممارسات حماية البيانات لدى الشركة.





الموضوع المادي

٤. رفاهية الموظفين وتطويرهم

الهدف

تعزيز تطوير الموظفين والتفاعل في بيئة العمل

عدد المبادرات

٢١

ركائز الشركة

أهداف التنمية المستدامة

أحرزت الشركة في عام ٢٠٢٥ تقدماً ملموساً في مجالات رفاهية الموظفين وتفاعلهم وتطويرهم، وذلك عبر تقديم مبادرات صحية موجهة، وتقوية مسارات التعلم والقيادة، وتعزيز مرونة العمل وإيصال صوت الموظف. وقد ساهمت هذه الجهود في دعم قوة عاملة أكثر صحة وتفاعلاً، وتعزيز القدرات الداخلية لتحقيق أداء مؤسسي مستدام على المدى الطويل.

الإجراءات الاستراتيجية

- تنفيذ مبادرات التوعية الصحية: إطلاق جلسات «فكر باللون الوردي – أنت السند» لإشراك الموظفين الذكور في دورهم الداعم للمرأة في مكافحة سرطان الثدي.
- تعزيز مسارات التعلم والتطوير: التركيز على القيادة، والجاهزية الرقمية، ومهارات المستقبل.
- تطوير آليات التفاعل والخدمة: تعزيز مرونة العمل وإيصال صوت الموظف، وتنظيم أنشطة بناء الفريق مثل بطولة الشركة للبولينج.

النتائج القابلة للقياس

- إجراء استبيان تفاعل الموظفين (Culture Amp) لارتباط الموظفين للعام الثاني على التوالي لرصد مرئيات القوى العاملة حول التفاعل، والقيادة، والتواصل، والتقدير، والرفاهية.
- تقديم تدريبات الجاهزية للذكاء الاصطناعي وبرنامج تطوير «القيادة والإدارة الفعالة» للمديرين في المستويات المتوسطة والعليا.
- تطبيق ترتيبات العمل عن بُعد واستحداث إجازة مرضية ليوم واحد دون الحاجة لشهادة طبية دعماً للتوازن بين العمل والحياة.

التحسينات التشغيلية

- تطوير الهندسة الإنسانية (Ergonomics) في مكان العمل عبر توفير كراسي مريحة، وتعزيز الجاهزية للصحة والسلامة عبر تدريبات الإسعافات الأولية والسلامة من الحرائق.
- تأسيس برامج منظمة للتدريب الصيفي وبرامج «فرص» للمتدربين لدعم تطوير المواهب ونمو الكوادر الوطنية.
- استحداث اللجنة الاجتماعية ومبادرة «لدي فكرة» لتعزيز التفاعل، والتعاون، والتحسين المستمر.

الأثر على أصحاب المصلحة

- ارتقاء مستويات الرفاهية والتحفيز لدى الموظفين وتعزيز التوازن بين العمل والحياة الخاصة.
- تقوية القدرات الداخلية للشركة وتطوير قنوات القيادة المستقبلية.
- بناء قوة عاملة أكثر مهارة وتفاعلاً وإنتاجية لدعم نجاح الشركة على المدى الطويل.







تقرير الاستدامة (تتمة)

الموضوع المادي

٥. التغير المناخي والأثر البيئي

الهدف

خفض الانبعاثات والارتقاء بكفاءة الموارد

عدد المبادرات

١٥

ركائز الشركة

أهداف التنمية المستدامة

عملت الشركة خلال عام ٢٠٢٥ على الحد من بصمتها البيئية عبر تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتسريع التحول نحو العمليات غير الورقية، ودعم المبادرات البيئية الوطنية. وقد ساهمت هذه الإجراءات في تعزيز كفاءة الموارد، وخفض الانبعاثات التشغيلية، وترسيخ الوعي البيئي في كافة مفاصل المؤسسة.

الإجراءات الاستراتيجية

- تنفيذ مبادرات كفاءة الطاقة وتحسين استهلاك الموارد في المقر الرئيسي وكافة الفروع.
- التوسع في العمليات الرقمية وغير الورقية في قطاعات المالية والقانون وخدمات العملاء.
- دعم مبادرات التنوع البيولوجي وعزل الكربون في مملكة البحرين.

النتائج القابلة للقياس

- خفض استهلاك الكهرباء خارج ساعات العمل عبر تحسين نظام إدارة المباني (BMS) في المقر الرئيسي.
- رقمنة عمليات توثيق واعتماد المستندات الرئيسية عبر وظائف متعددة في الشركة.
- إتمام مشروع تشجير لموقع مختار في مدينة حمد عبر زراعة ١١٠ شجيرة وشجرة.

التحسينات التشغيلية

- اعتماد التوقيعات الرقمية، والفواتير الإلكترونية، والملفات القانونية الرقمية، والإخطارات القانونية الرقمية.
- تركيب أنظمة تكييف هواء موفرة للطاقة في الفروع الجديدة.
- استخدام العبوات القابلة لإعادة التدوير للموظفين، واعتماد تصاميم لبطاقات «امتياز» مصنعة من مواد معاد تدويرها.

الأثر على أصحاب المصلحة

- الحد من البصمة البيئية عبر خفض استهلاك الورق والطاقة.
- تعزيز المواءمة مع الأولويات البيئية الوطنية من خلال مبادرات التشجير.
- ترسيخ الوعي البيئي والسلوك المسؤول لدى القوى العاملة.





الموضوع المادي

٦. المشاركة المجتمعية والأعمال الخيرية

الهدف

تعزيز التفاعل المجتمعي والأثر الخيري

عدد المبادرات

٣٢

ركائز الشركة

أهداف التنمية المستدامة

لطالما كانت المسؤولية الاجتماعية للشركات جزءاً أصيلاً من القيم الجوهرية للشركة، مع التركيز على تقديم أثر اجتماعي مستدام عبر التفاعل المجتمعي، والمساهمات الخيرية، وبرامج الدعم الشاملة. وخلال عام ٢٠٢٥، عززت الشركة هذا الالتزام عبر توسيع الشراكات والمبادرات الموجهة التي تدعم الصحة العامة، وتمكين الشباب، والرفاه الاجتماعي، والشمول المالي؛ مما ساهم في خلق قيمة مستدامة للمجتمعات في كافة أنحاء البحرين.

الإجراءات الاستراتيجية

- دعم المنظمات المعنية بالصحة العامة، والتأهيل، وذوي العزيمة، والتعليم الخاص في البحرين.
- عقد شراكات مع الجمعيات الخيرية لدعم الأيتام، ودور رعاية المسنين، والأسر المتعففة، والعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية.
- تنفيذ زيارات جامعية، ودعم مبادرات تمكين الشباب، وتنظيم «يوم البائع البحريني» لدعم الشركات المحلية.
- المساهمة في دعم المنظمات الوطنية المعنية بالأعمال الإنسانية، والرفاه الاجتماعي، والأمن الغذائي.

النتائج القابلة للقياس

- المشاركة في مبادرة «٣٠ يوماً من العطاء» الرمضانية عبر دعم تحضير وتوزيع ٣٠٠٠ وجبة إفطار.
- تقديم الدعم المالي لصندوق الزكاة وجمعية «حفظ النعمة» (بنك الطعام).
- تقديم مساهمات مالية للعديد من المنظمات المعنية بالصحة والإعاقة والرفاه الاجتماعي.
- إشراك طلبة الجامعات عبر زيارات التوعية المهنية ودعم البائعين المحليين من خلال «يوم البائع البحريني».

التحسينات التشغيلية

- إضفاء الطابع الرسمي على عمليات مراجعة الرعاية والتبرعات عبر لجان داخلية مختصة.
- تعزيز التنسيق بين وظائف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، والتسويق، واللجنة الاجتماعية لتنفيذ المبادرات المجتمعية

الأثر على أصحاب المصلحة

- تحسين فرص الوصول للرعاية والدعم للفئات المتعففة في المجتمع.
- تقوية الشراكات مع المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني.
- تحقيق أثر اجتماعي إيجابي في قطاعات الصحة والتعليم والرفاه.





تقرير الاستدامة (تتمة)

الموضوع المادي

٧. الأداء المالي

الهدف

تعزيز المرونة والاستقرار المالي للشركة

عدد المبادرات

١٩

ركائز الشركة

أهداف التنمية المستدامة

عززت الشركة خلال عام ٢٠٢٥ أداءها المالي عبر تمتين أطر الحوكمة وضوابط مكافحة الجرائم المالية، وإطلاق حملات نمو واستقطاب موجهة، وتوسيع نطاق حضورها في السوق، والارتقاء بالكفاءة التشغيلية. وقد ساهمت هذه المبادرات في دعم نمو المحفظة، وتعزيز قدرة العملاء على تحمل التكاليف وتسهيل الوصول إلى الحلول التمويلية، وتحسين الانضباط المالي، وترسيخ الثقة لدى العملاء والجهات التنظيمية وشركاء الأعمال.

الإجراءات الاستراتيجية

- تطوير ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) عبر أتمتة الأنظمة، والتكامل التقني، والتدريب الموجه للموظفين.
- إطلاق حملات لاستقطاب عملاء التمويل الاستهلاكي والبطاقات الائتمانية مدعومة بهياكل مكافآت وحوافز مجزية.
- خفض أسعار الفائدة على تمويل العقارات والمركبات بما يتماشى مع خفض سعر الفائدة الرئيسي الصادر عن مصرف البحرين المركزي (CBB).
- توسيع النطاق الجغرافي عبر افتتاح فرع سترة واستقطاب ممثلين جدد للمبيعات المباشرة.
- تنظيم جولات ترويجية للمؤسسات والشركات للتعريف بمنتجات التمويل الاستهلاكي وبطاقات «امتياز» الائتمانية.

النتائج القابلة للقياس

- زيادة معدلات استقطاب العملاء عبر محافظ التمويل الاستهلاكي والبطاقات الائتمانية.
- تحسين مستويات سهولة الوصول والقدرة على تحمل تكاليف الحلول التمويلية.
- تعزيز الاتساق في أنشطة مراقبة الجرائم المالية والامتثال.
- الارتقاء بكفاءة العمليات المالية والعمليات المرتبطة بالحوكمة.

التحسينات التشغيلية

- أتمتة عمليات حساب عمولات الوكلاء، وإصدار الفواتير، وإشعارات التسوية.
- رقمنة عملية الترشح لانتخابات مجلس الإدارة لرفع مستوى الكفاءة والشفافية.
- تحسين هيكل التكاليف السحابية عبر نقل موارد خدمات أمازون ويب (AWS) من نظام التسعير حسب الطلب إلى خطط التوفير.

الأثر على أصحاب المصلحة

- حوكمة مالية أقوى وامتثال تنظيمي معزز.
- تحسين تجربة العميل وتسهيل الوصول إلى التمويل المسؤول.
- تطوير إدارة التكاليف والفعالية التشغيلية.
- زيادة مستويات الثقة لدى العملاء والشركاء والجهات التنظيمية.





> *إن قيادة الاستدامة لا تقتصر على تنفيذ مبادرات ذات مغزى فحسب، بل تتطلب أيضاً قياس نتائجها لضمان المساءلة والتحسين المستمر. وفي القسم التالي، نستعرض مؤشرات الأداء الرئيسية لـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات(ESG) الخاصة بالشركة، بما يتوافق مع إطار التقارير الصادر عن مصرف البحرين المركزي، مما يبرهن على التزامنا بالشفافية والامتثال التنظيمي والأداء المستدام القابل للقياس."*

مؤشرات الأداء الرئيسية لـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) إفصاحات مصرف البحرين المركزي (CBB)

تلتزم الشركة باستيفاء المتطلبات التنظيمية التي وضعها مصرف البحرين المركزي (CBB)، وتماشياً مع «وحدة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) » الصادرة عن المصرف، تفصح الشركة عن ٣١ مؤشراً للأداء كما هو موضح في الملحق (أ) من الوحدة.

توفر هذه الإفصاحات رؤى كمية حول أداء الشركة في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة، مما يضمن الامتثال لإطار التقارير الصادر عن مصرف البحرين المركزي (CBB) ويعزز قيم الشفافية في جهودنا المستدامة.

ملاحظة: تتعلق إفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) الواردة في هذا القسم حصرياً بشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب (BCFC) وشركة التسهيلات لخدمات التأمين (TISCO)، وهما الكيانان التابعان للمجموعة المرخصان من قبل مصرف البحرين المركزي (CBB) والملزمان بتقديم التقارير وفقاً لوحدة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) الواردة في المجلد المشترك. تعكس هذه الإفصاحات الأداء والمبادرات التي اتخذها هذان الكيانان، بما يضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية والشفافية في تقارير الاستدامة.

تغطي هذه الإفصاحات الفترة الممتدة من ١ يناير ٢٠٢٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

مؤشرات الأداء الرئيسية البيئية:

E.1 الرقابة البيئية

١. الرقابة البيئية والحوكمة

تعالج الشركة آثارها البيئية من خلال إطار حوكمة مهيكل يشمل:

- الإشراف على مستوى مجلس الإدارة: تواصل لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة الإشراف على الاستراتيجيات البيئية، وضمان الامتثال للوائح، ودمج الاعتبارات البيئية في التخطيط طويل الأجل للشركة.
- التنفيذ على المستوى الإداري: تواصل لجنة تنفيذ الاستدامة (SIT) مراقبة تنفيذ المبادرات البيئية وتتبع الأداء البيئي.
- فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) : يضمن التنفيذ الفعال للاستراتيجيات والمبادرات البيئية.

٢. نهج مجلس الإدارة والإدارة تجاه القضايا البيئية

تلتزم الشركة بالحد من بصمتها البيئية عبر إجراءات مدفوعة بالحوكمة؛ حيث تواصل لجنة (NRSG) تقديم الإشراف الاستراتيجي على المسائل البيئية، بينما تضمن لجنة تنفيذ الاستدامة (SIT) الاستمرار في تنفيذ المستهدفات البيئية عبر مبادرات يشرف عليها فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) .

٣. إطار الإدارة البيئية

٣,١ السياسات

تُمثل سياسة المجموعة لـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) القاعدة الأساسية للحوكمة البيئية، حيث تنظم دمج المبادرات البيئية في عمليات الشركة، وتحدد إطار العمل المعتمد للتطبيقات البيئية.

٣,٢ الالتزامات

- المواءمة الاستراتيجية: تواصل الشركة مواءمة أهدافها البيئية مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ وبرنامج الحكومة (٢٠٢٣–٢٠٢٦) «من التعافي إلى التنمية المستدامة»، مما يعزز التزامها بالإدارة المستدامة للموارد.
- الالتزامات البيئية: تشمل مجالات التركيز الرئيسية خفض استهلاك الكهرباء والمياه، والتحول إلى العمليات الرقمية، وتقليل توليد النفايات.

٣,٣ الأهداف والمستهدفات

- يستمر وضع أهداف بيئية سنوية لتتبع التقدم المحرز في استهلاك الطاقة والمياه.
- تقوم لجنة تنفيذ الاستدامة (SIT) بمراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية البيئية ورفع تقارير التقدم إلى لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة (NRSG) على مستوى مجلس الإدارة.

يضمن التتبع الكمي إجراء تقييم وتطوير مستمر لاستراتيجية الشركة في الحد من الأثر البيئي.

٣,٤ المسؤوليات

- لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة (NRSG) (مستوى مجلس الإدارة): ترسم التوجه الاستراتيجي للحوكمة البيئية.
- لجنة تنفيذ الاستدامة (SIT) (المستوى الإداري): تضمن التنفيذ وتتبع أداء المبادرات البيئية.
- فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG): يتولى تطبيق السياسات والمبادرات البيئية وأنشطة المراقبة.

٣,٥ المبادرات البيئية الرئيسية وإجراءات الإشراف

- تتبع سنوي مستمر لاستهلاك الكهرباء والمياه لتحديد فرص خفض الاستهلاك.
- دفع عجلة التحول الرقمي لتحسين كفاءة الموارد والحد من الأثر البيئي.
- تنظيم حملات توعوية داخلية حول الأثر المناخي والممارسات البيئية المسؤولة.

مؤشرات الأداء الرئيسية لـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)
إفصاحات مصرف البحرين المركزي (CBB) (تتمة)

E.2 استهلاك الطاقة

١. استهلاك الطاقة لعام ٢٠٢٥ (جيجا جول – GJ)

١,١ الطاقة غير المباشرة

المصدر	الاستهلاك (جيجا جول)
استهلاك الكهرباء (غير متجددة)	٩,٠٣٧

١,٢ الطاقة المباشرة

المصدر	الاستهلاك (جيجا جول)
استهلاك البنزين (غير متجدد)	١,١٩٧

إجمالي استهلاك الطاقة لعام ٢٠٢٥ (جيجا جول)

مصادر الطاقة	الاستهلاك (جيجا جول)
إجمالي استهلاك الطاقة غير المباشرة (غير متجددة)	٩,٠٣٧
إجمالي استهلاك الطاقة المباشرة (غير متجددة)	١,١٩٧
إجمالي استهلاك الطاقة (غير متجددة)	**١٠,٢٣٤**

٢. المعايير، والتقنيات، والافتراضات، ومنهجية الحساب

- تم تحويل استهلاك الكهرباء من كيلوواط ساعة (kWh) إلى جيجا جول (GJ) باستخدام معامل تحويل قدره ٠,٠٠٣٦ جيجا جول لكل كيلوواط ساعة.
- معامل تحويل البنزين المستخدم هو ٤٤,٦٥ جيجا جول لكل طن (ما يعادل ٠,٠٣٣١٢٣ جيجا جول لكل لتر)، وفقاً لمعاملات التحويل الصادرة عن وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية (DEFRA) لعام ٢٠٢٥.

ملاحظات:

- استندت حسابات استهلاك البنزين إلى المبالغ المالية المصروفة، ثم حُولت إلى استهلاك فعلي باستخدام التعريفات المطبقة في مملكة البحرين حسب نوع الوقود المستخدم لكل مركبة مملوكة (بنزين ٩١ أو ٩٥). سعر لتر بنزين ٩١ هو ٠,١٤٠ دينار بحريني، وسعر لتر بنزين ٩٥ هو ٠,٢٠٠ دينار بحريني.
- تم الحصول على بيانات استهلاك الكهرباء من فواتير هيئة الكهرباء والماء (EWA) لكافة مواقع الشركة.

E.3 كثافة الطاقة

١. كثافة الطاقة نسبة إلى الإيرادات

كثافة استهلاك الطاقة في الشركة نسبة إلى الإيرادات	٠,١٥٧ جيجا جول ساعة لكل مليون دينار بحريني

٢. المعايير، والتقنيات، والافتراضات، ومنهجية الحساب

معاملات تحويل الطاقة المستخدمة:

- تم تحويل استهلاك الكهرباء من كيلوواط ساعة إلى جيجا جول باستخدام معامل تحويل ٠,٠٠٣٦.
- معامل تحويل البنزين المستخدم هو ٤٤,٦٥ جيجا جول لكل طن (ما يعادل ٠,٠٣٣١٢٣ جيجا جول لكل لتر).
- التحويل من جيجا جول إلى جيجا واط ساعة: ١ جيجا واط ساعة = ٣,٦٠٠ جيجا جول.

E.4 مزيج الطاقة

١. النسبة المئوية للطاقة حسب المصدر لعام ٢٠٢٥

مصادر الطاقة	٪	الاستهلاك (جيجا جول)
استهلاك الطاقة غير المباشرة	٨٨,٣	٩,٠٣٧
استهلاك الطاقة المباشرة	١١,٧	١,١٩٧
إجمالي استهلاك الطاقة	**١٠٠,٠٠**	**١٠,٢٣٤**

٢. النسبة المئوية للطاقة حسب النوع لعام ٢٠٢٥

نوع الطاقة	٪
الطاقة غير المتجددة	١٠٠٪
الطاقة المتجددة	٠٪

E.5 انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG)

١. تحليل إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون – MTCO2E)

النطاق	البند	الانبعاثات (MTCO2E)
النطاق ١	استهلاك الوقود للمركبات المملوكة	٨٣,٥
النطاق ٢	الكهرباء المشتراة	١,١٩٢,١
النطاق ٣	النفايات غير الخطرة	٥,٤
	سفر الأعمال	٢,٥
	استهلاك المياه	٠,٨
	تنقل الموظفين	٢٢٣,٣
إجمالي الانبعاثات (النطاق ١، ٢، ٣)		**١,٥٠٧,٦**

٢. المعايير، والتقنيات، والافتراضات، ومنهجية الحساب

- يُشير (MTCO2E) إلى الأطنان المترية من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.
- تم حساب الانبعاثات بناءً على منهجية بروتوكول الغازات الدفيئة.
- استُخدمت عوامل الانبعاث بناءً على:
  - العوامل الخاصة بالدولة (عند توفرها).
  - عوامل التحويل الصادرة عن وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية (DEFRA) لعام ٢٠٢٥.
- استندت حسابات استهلاك الكهرباء والمياه إلى فواتير هيئة الكهرباء والماء.
- استند حساب استهلاك الوقود إلى سجلات استخدام الوقود للمركبات المملوكة للشركة.
- تم حساب انبعاثات النفايات بناءً على تقارير التخلص من النفايات غير الخطرة.
- استندت انبعاثات سفر الأعمال إلى البيانات المقدمة من شركات الطيران حيثما توفرت، وفي حال عدم توفرها، تم الحساب باستخدام عوامل انبعاثات الطيران الصادرة عن وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية (DEFRA) لعام ٢٠٢٥ بناءً على تفاصيل كل رحلة.
- تم تقدير انبعاثات تنقل الموظفين عبر حساب متوسط استهلاك البنزين للسيارات العادية للموظفين خلال العام (باستثناء عطلات نهاية الأسبوع، والعطلات الرسمية، والإجازات السنوية) وفقاً لمعدلات التحويل الصادرة عن وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية (DEFRA) لعام ٢٠٢٥.
- بالنسبة لفرع الشركة في «مجمع السيف – المحرق»، يتم احتساب رسوم تبريد المناطق (المياه المبردة) من قبل المؤجر بناءً على منهجية التوزيع، ولا تتوفر بيانات الاستهلاك الفعلي لحساب الانبعاثات. وبناءً عليه، لم يتم تضمين الانبعاثات ذات الصلة ضمن الأرقام المعلنة.

E.6 كثافة الانبعاثات

١. كثافة الانبعاثات

البند	كثافة الانبعاثات
كثافة الانبعاثات حسب المساحة	٠.٠٧ طن متري من ثاني أكسيد الكربون لكل متر مربع
كثافة الانبعاثات لكل موظف	٥.٩٨ طن متري لكل موظف
كثافة الانبعاثات حسب الإيرادات	**٨٣.٥١ طن متري من ثاني أكسيد الكربون لكل مليون دينار بحريني**

٢. المعايير، والتقنيات، والافتراضات، ومنهجية الحساب

يتم حساب كثافة الانبعاثات بقسمة إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة (النطاق ١، والنطاق ٢، والنطاق ٣) على عوامل القياس المختارة (المساحة بالمتر المربع، وعدد الموظفين، والإيرادات).

مؤشرات الأداء الرئيسية لـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)
إفصاحات مصرف البحرين المركزي (CBB) (تتمة)

E.7 التخفيف من مخاطر المناخ

١. تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ

في عام ٢٠٢٥، قامت الشركة بدمج المخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن إطار إدارة المخاطر الخاص بها كجزء من عملية تكامل مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، وفاءً بالالتزام المعلن عنه في العام التقريري السابق.

تحدد الشركة المخاطر المناخية من خلال عملية تحديد المخاطر المؤسسية وإدراج هذه المخاطر ضمن سجل المخاطر العام، بما يغطي المخاطر المادية والانتقالية على حد سواء حيثما ينطبق ذلك. ويتم تقييم المخاطر المناخية باستخدام منهجية تقييم المخاطر المعتمدة في الشركة، عبر تطبيق معايير «الاحتمالية» و«الأثر» لتقييم الآثار المالية والتشغيلية المحتملة. وتتم إدارة المخاطر المناخية عبر ضوابط محددة، وخطط عمل، ومراقبة مستمرة تحت إشراف وظيفة إدارة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، حيث:

- تندمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن ممارسات إدارة المخاطر والأهداف الاستراتيجية للشركة، بما في ذلك مخاطر المناخ المادية والانتقالية.
- تتم مراقبة مخاطر المناخ والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ورفع تحديثات بشأنها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة عند الاقتضاء.
- تتعاون وظيفة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) مع الإدارات المعنية لضمان الامتثال للوائح والأطر ذات الصلة.
- يتم تعزيز مبادرات الاستدامة بما يتماشى مع أهداف الشركة في هذا المجال.
- يتم نشر الوعي بالاستدامة بين كافة أصحاب المصلحة.
- تخضع المسائل المتعلقة بـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، بما في ذلك إدارة المخاطر المناخية، لسياسة المجموعة الخاصة بهذا الشأن.

٢. الاستثمار في المبادرات المرتبطة بالمناخ

استثمرت الشركة في عام ٢٠٢٥ مبلغاً قدره ١٢١,٧٢٧,٠٠ ديناراً بحرينياً في مبادرات مرتبطة بالمناخ تهدف إلى تعزيز الاستدامة عبر مختلف العمليات. وقد وجهت هذه الاستثمارات استراتيجياً نحو:

- **تحسينات كفاءة الطاقة:** الارتقاء بكفاءة استهلاك الطاقة في المباني والعمليات للحد من إجمالي الاستهلاك والانبعاثات.
- **الرقمنة والعمليات غير الورقية:** توسيع الخدمات الرقمية والعمليات المؤتمتة لتقليل استهلاك الورق والزيارات الفعلية للفروع.
- **البنية التحتية المستدامة والمبادرات البيئية:** تعزيز كفاءة البنية التحتية التكنولوجية ودعم مبادرات التحسين البيئي.

E.8 استهلاك المياه

١. إجمالي استهلاك المياه

العنصر	الاستهلاك (متر مكعب – M3)
المياه المستهلكة	لا ينطبق
المياه المسحوبة	٣٩٩٢
المياه المعاد تدويرها أو استصلاحها	لا ينطبق
إجمالي استهلاك المياه	**٣٩٩٢**

E.9 توليد النفايات

١. إجمالي النفايات المتولدة

– بلغ إجمالي النفايات المتولدة في عام ٢٠٢٥ مقدار ١٠٣ طن متري (كافة النفايات غير خطرة).

٢. طرق التخلص من النفايات

– تتخلص الشركة من النفايات عبر أنظمة جمع النفايات البلدية بما يتوافق مع لوائح إدارة النفايات في مملكة البحرين.

٢,١ ممارسات الإدارة المستدامة للنفايات

– تركز الشركة حالياً على مراقبة إجمالي النفايات غير الخطرة المتولدة ورفع وعي الموظفين بممارسات الحد من النفايات. ومن المقرر البدء في التنفيذ التدريجي لفرز النفايات وإعادة تدويرها اعتباراً من عام ٢٠٢٦.

٣. المعايير، والتقنيات، ومنهجية الحساب

– تقوم الشركة بحساب إجمالي النفايات المتولدة عبر وزن النفايات يومياً في كافة مواقعها.

E.10 مستهدفات الانبعاثات

١. نهج إدارة إجمالي الانبعاثات

تلتزم الشركة بالحد من بصمتها البيئية عبر وضع مستهدفات لخفض الانبعاثات وتنفيذ مبادرات كفاءة الموارد. وفي عام ٢٠٢٥، حافظت الشركة على مستهدف خفض الانبعاثات بنسبة ٣٪ مدعوماً بمبادرات كفاءة الطاقة، وترشيد استهلاك المياه، وتدابير الحد من النفايات.

وخلال العام، قامت الشركة بتطوير تقارير إجمالي الانبعاثات عبر توسيع تغطية النطاق ٣ لتشمل فئات إضافية مثل استهلاك المياه، وسفر الأعمال، وتنقل الموظفين، مما عزز من اكتمال سجل الانبعاثات الخاص بها. وتستمر جهود خفض الانبعاثات لتشمل مبادرات التحول الرقمي والتحسينات التشغيلية الرامية إلى تحسين استهلاك الموارد.

٢. نهج مجلس الإدارة والإدارة تجاه الانبعاثات

تدرك إدارة الشركة العليا ومجلس إدارتها أهمية معالجة المخاطر المرتبطة بالمناخ ومواءمة جهود خفض الانبعاثات مع أهداف الاستدامة لرؤية البحرين ٢٠٣٠، وتقدم لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة (NRSG) المنبثقة عن المجلس الإشراف الاستراتيجي، بينما تضمن لجنة تنفيذ الاستدامة (SIT) المراقبة المستمرة ودمج استراتيجيات خفض الانبعاثات في عمليات الشركة.

كما تشرف لجنة تنفيذ الاستدامة (SIT) على تتبع الانبعاثات ومراجعة التقدم المحرز بصفة ربع سنوية، وتضمن أخذ المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ في الاعتبار ضمن عمليات اتخاذ القرار.

٣. السياسات، والالتزامات، والأهداف والمستهدفات، والمسؤوليات، والإجراءات الرئيسية والإشراف:

٣,١ السياسات

تحدد سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) بالشركة التزامها بالمسؤولية البيئية، ودمج خفض الانبعاثات في صناعة القرارات التشغيلية والاستراتيجية.

٣,٢ الالتزامات

تلتزم الشركة بالخفض المستمر للانبعاثات، ومواءمة جهودها مع رؤية البحرين ٢٠٣٠ للاستدامة والسياسات البيئية الأوسع نطاقاً.

٣,٣ الأهداف والمستهدفات

وضعت الشركة هدفاً لتحقيق خفض بنسبة ٣٪ في إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في عام ٢٠٢٥ مقارنة بالعام السابق.

وفي عام ٢٠٢٥، سجلت الشركة إجمالي انبعاثات قدره ١,٥٠٧,٦٠ طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مقارنة بـ ١,٣٣٥,٤٣ طن متري في عام ٢٠٢٤. ويعود الارتفاع في الانبعاثات المسجلة بشكل أساسي إلى توسيع نطاق تقارير النطاق ٣ في عام ٢٠٢٥ ليشمل فئات إضافية مثل استهلاك المياه، وسفر الأعمال، وتنقل الموظفين، والتي لم تكن مدرجة في العام السابق.

وعلى أساس المقارنة بالمثل (باستثناء فئات النطاق ٣ المضافة حديثاً)، انخفض إجمالي انبعاثات الشركة في عام ٢٠٢٥ بنسبة ٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، وبذلك تجاوزت الشركة مستهدف خفض الانبعاثات المحدد بـ ٣٪.

٣,٤ المسؤوليات

- لجنة التعيينات والمكافآت والاستدامة والحوكمة (NRSG): توفر الإشراف الاستراتيجي وتضمن المواءمة مع أهداف الاستدامة الوطنية.
- لجنة تنفيذ الاستدامة (SIT): تقود مبادرات خفض الانبعاثات وتضمن تتبع الأداء.
- قائد فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG): يشرف على تخطيط وتنسيق وتنفيذ ومراقبة المبادرات الداعمة لأهداف خفض الانبعاثات بالشركة، بما في ذلك جمع البيانات والتحقق منها وإعداد التقارير.

٣,٥ الإجراءات الرئيسية والإشراف

توظف الشركة مجموعة من العمليات والمشاريع والمبادرات لإدارة وخفض الانبعاثات، وتشمل:

- تنفيذ نظام مهيكل لقياس وتتبع انبعاثات الغازات الدفيئة عبر النطاق ١ والنطاق ٢ وفئات مختارة من النطاق ٣.
- مراقبة استهلاك الطاقة من خلال فواتير المرافق وجمع البيانات مركزياً.
- مبادرات التوعية بالاستدامة لتعزيز الاستخدام الكفء للكهرباء والماء.
- تتبع بيانات النفايات ومراقبة توليد النفايات غير الخطرة.
- مبادرات الرقمنة لتقليل استخدام الورق وتبسيط العمليات الداخلية.

مؤشرات الأداء الرئيسية لـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)
إفصاحات مصرف البحرين المركزي (CBB) (تتمة)

مؤشرات الأداء الرئيسية الاجتماعية:

S.1 إجمالي القوى العاملة حسب الجنس، والفئة العمرية، ونوع التوظيف

١. تكوين إجمالي القوى العاملة

حتى تاريخ العام التقريري، يتألف إجمالي القوى العاملة في الشركة من ٢٥٢ موظفاً.

١,١ القوى العاملة حسب الجنس

الجنس	العدد	٪
ذكر	١٧٩	٧١٪
أنثى	٧٣	٢٩٪
الإجمالي	**٢٥٢**	**١٠٠٪**

١,٢ القوى العاملة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	٪
أقل من ٣٠ عاماً	٢٨	١١٪
٣٠–٥٠ عاماً	٢١٢	٨٤٪
أكثر من ٥٠ عاماً	١٢	٥٪
الإجمالي	**٢٥٢**	**١٠٠٪**

١,٣ القوى العاملة حسب نوع التوظيف

نوع العقد	العدد	٪
دوام كامل	٢٥٢	٩٠٪
مصادر خارجية	١٤	٥٪
مؤقت	٧	٢٪
متدرب	٨	٣٪
الإجمالي	**٢٨١**	**١٠٠٪**

S.2 عمالة الأطفال والعمل القسري

١. بيان حظر عمالة الأطفال والعمل القسري

تلتزم شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب بالحفاظ على أعلى المعايير الأخلاقية والقانونية في ممارسات التوظيف الخاصة بها. وتلتزم الشركة التزاماً صارماً بقانون العمل البحريني، الذي يحظر صراحة عمالة الأطفال والعمل القسري بكافة أشكاله. كما تضمن الشركة مواءمة جميع عمليات التوظيف والتعاقد مع هذا الإطار القانوني، بما يحمي حقوق وكرامة كافة الموظفين.

٢. نهج مجلس الإدارة والإدارة

يوفر مجلس إدارة الشركة الإشراف الاستراتيجي لضمان الامتثال الكامل لأنظمة العمل في البحرين وممارسات التوظيف الأخلاقية، بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل. وتعمل الإدارة على إنفاذ هذا الالتزام من خلال سياسات توظيف صارمة، وإجراءات العناية الواجبة في عقود العمل، وممارسات القوى العاملة الأخلاقية. وتماشياً مع سياسة الموارد البشرية للمجموعة، تقوم الشركة حصرياً بتوظيف الأفراد الذين استوفوا السن القانوني الأدنى للعمل، مما يضمن الامتثال لقانون العمل وتعزيز قوة عاملة مسؤولة وناضجة. ويتم إطلاع مجلس الإدارة على المسائل المتعلقة بالتوظيف كجزء من مسؤولياته في الحوكمة ومراقبة الامتثال.

٣. وصف السياسات والالتزامات والأهداف والمستهدفات والإجراءات المحددة

٣,١ السياسات

تتضمن سياسة الموارد البشرية بالشركة بنود الامتثال لقانون العمل البحريني، وتحظر صراحة عمالة الأطفال والعمل القسري.

٣,٢ الالتزامات

تتبنى الشركة سياسة عدم التسامح المطلق تجاه عمالة الأطفال والعمل القسري، وتلتزم بإعلاء ممارسات التوظيف العادلة والأخلاقية عبر كافة عملياتها.

٣,٣ الأهداف والمستهدفات

غير قابلة للتطبيق.

٣,٤ المسؤوليات

تتولى إدارة الأفراد والثقافة مسؤولية تنفيذ ومراقبة الامتثال للسياسات المتعلقة بالعمل والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

٣,٥ إجراءات محددة

لم يتم تحديد أي حالات لعمالة الأطفال أو العمل القسري ضمن عمليات شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

S.3 دوران الموظفين

١. إجمالي معدل دوران الموظفين السنوي

بلغ إجمالي معدل دوران الموظفين في الشركة خلال العام التقريري ١٠,٣٪.

١,١ دوران الموظفين حسب الجنس

الجنس	العدد	٪
ذكر	١٨	٦٢٪
أنثى	١١	٣٨٪
الإجمالي	**٢٩**	**١٠٠٪**

١,٢ دوران الموظفين حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	٪
أقل من ٣٠ عاماً	٥	١٧٪
٣٠–٥٠ عاماً	٢٤	٨٣٪
أكثر من ٥٠ عاماً	٠	٠٪
الإجمالي	**٢٩**	**١٠٠٪**

S.4 نسبة الأجور بين الجنسين

١. متوسط إجمالي التعويضات للنساء مقارنة بالرجال

النسبة	**١:١**

S.5 الصحة والسلامة

١. إجمالي عدد الإصابات والوفيات

تقوم الشركة بمراقبة وتقييد إصابات مكان العمل لضمان بيئة عمل آمنة. يوضح الجدول التالي عدد الإصابات والوفيات التي حدثت على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، بما في ذلك العام التقريري:

السنة	عدد الإصابات	تاريخ الإصابة	عدد الوفيات
٢٠٢٥	٠	لا ينطبق	٠
٢٠٢٤	١	٢٩ يوليو ٢٠٢٤	٠
٢٠٢٣	٠	لا ينطبق	٠

مؤشرات الأداء الرئيسية لـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)
إفصاحات مصرف البحرين المركزي (CBB) (تتمة)

٢. أيام العمل الضائعة بسبب إصابات العمل

يوضح الجدول التالي إجمالي عدد أيام العمل الضائعة نتيجة إصابات مكان العمل في كل عام من الأعوام الثلاثة الماضية:

السنة	أيام العمل الضائعة نتيجة الإصابة
٢٠٢٥	لا ينطبق
٢٠٢٤	١٤ يوماً
٢٠٢٣	لا ينطبق

٣. تدابير الصحة والسلامة المهنية:

تتبنى الشركة نهجاً شاملاً للصحة والسلامة المهنية، بما يضمن بيئة عمل آمنة من خلال سياسات مهيكلة وبرامج تدريبية ومراقبة مستمرة.

وقد قامت الشركة بتنفيذ التدابير الرئيسية التالية:

- سياسة التأمين الطبي: تضمن حصول كافة الموظفين على خدمات الرعاية الصحية.
- سياسة التأمين على الحياة: توفر أماناً مالياً لعائلات الموظفين في حال حدوث وقائع غير متوقعة.
- سياسة الأمن والسلامة: تضع بروتوكولات السلامة في مكان العمل وتدابير الوقاية من المخاطر.
- التدريب السنوي على مراقبة الأمن والسلامة لكافة الموظفين: يخضع الموظفون لتدريب إلزامي حول تخفيف المخاطر والجاهزية لحالات الطوارئ.
- تمارين الإخلاء السنوية: تمارين محاكاة لتعزيز عمليات الإخلاء وجاهزية الاستجابة للطوارئ.
- التدريب المهني على الإسعافات الأولية.
- التدريب المهني السنوي على السلامة من الحرائق.

يتم تنفيذ وقياس هذه التدابير من خلال:

- عمليات تدقيق السلامة الدورية لضمان الامتثال لأنظمة السلامة في مكان العمل.
- ملاحظات الموظفين خلال جلسات التدريب لتطوير برامج السلامة.
- حليل تقارير الحوادث لرصد المخاطر وتحسين التدابير الوقائية.
- مراجعات الإدارة لإجراءات الاستجابة للطوارئ لتعزيز فعاليتها.

S.6 عدم التمييز

١. نهج الشركة في معالجة مسائل التحرش والتمييز

تلتزم المجموعة بإيجاد بيئة عمل خالية من التحرش ومرحبة بالجميع. ويُقصد بالتحرش في مكان العمل أي سلوك، سواء كان لفظياً أو جسدياً، يهدف إلى أو يؤدي إلى التدخل غير المشروع في عمل موظف أو مجموعة من الموظفين. وقد يشمل التحرش سلوكاً ترهيبياً أو عدائياً، أو تحرشاً جنسياً، أو عنصرياً، أو دينياً، أو عرقياً، وقد يستند إلى السن، أو الجنس، أو الإعاقة، أو المظهر. إن التحرش بأي شكل من الأشكال غير مقبول داخل المجموعة، وسيتم التعامل معه بحزم واحترام وفقاً لدليل إجراءات الأفراد والثقافة للمجموعة.

٢. نهج مجلس الإدارة والإدارة:

يشرف مجلس الإدارة والإدارة العليا على تنفيذ ممارسات عدم التمييز بما يتماشى مع قانون العمل البحريني. ولا تمارس المجموعة أي تمييز بناءً على السن، أو الجنس، أو الأصل العرقي، أو الحالة الاجتماعية، أو الدين، أو المعتقد. وتسعى المجموعة جاهدة لزيادة تمثيل المرأة والكوادر الوطنية، وتحديداً في الأدوار الإدارية والقيادية. وينظم دليل إجراءات الأفراد والثقافة للمجموعة كافة جوانب التوظيف، بما في ذلك الاختيار، والتكليف بالمهام، والتعويضات، والانضباط، وإنهاء الخدمة، والحصول على المزايا والتدريب. وتُعتبر أي مخالفة لسياسة عدم التمييز مخالفة جسيمة، وسيتم اتخاذ إجراءات فورية بشأنها.

S.7 البحرنة

١. نهج مجلس الإدارة تجاه التوطين

يقر مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب بأن «البحرنة» تمثل أولوية استراتيجية رئيسية تساهم في تقوية القوة العاملة الوطنية وتدعم التنمية الاقتصادية للبلاد. وتضمن سياسة تكافؤ الفرص الوظيفية بالشركة مواءمة التوظيف والترقي المهني مع أنظمة العمل في البحرين، مع إعطاء الأولوية لفرص العمل للمواطنين البحرينيين في إطار بيئة عمل متنوعة وشاملة.

٢. عدد ونسبة الموظفين الوطنيين

حتى تاريخ العام التقريري، يتكون هيكل القوى العاملة في الشركة من الآتي:

فئة الموظفين	عدد الموظفين	النسبة من إجمالي القوى العاملة
الموظفون البحرينيون	٢٤٧	٩٨٪
الموظفون غير البحرينيين	٥	٢٪
إجمالي القوى العاملة	٢٥٢	١٠٠٪

S.8 الاستثمار المجتمعي

١. الاستثمار المجتمعي كنسبة مئوية من الإيرادات

استثمرت الشركة ما نسبته ٠,٨٨٪ من إجمالي إيراداتها في المبادرات المجتمعية خلال العام التقريري.

٢. نطاق وأثر مبادرات الاستثمار المجتمعي

نفذت الشركة في عام ٢٠٢٥ خطة التبرعات السنوية، والتي استهدفت دعم ٦٨ منظمة خيرية. وقد نجحت الشركة في تقديم تبرعات لـ ٦٥ منظمة، بينما جرى استبعاد ثلاث منظمات لعدم استيفاء متطلبات الترخيص التنظيمي.

علاوة على ذلك، أوفت الشركة بالتزاماتها تجاه ٣٣ منظمة إنسانية، مما عزز دورها في دعم رفاهية المجتمع. وقد شمل الاستثمار المجتمعي عدة مجالات تركيز، منها:

- تبرعات عامة.
- دعم ذوي العزيمة (الأشخاص ذوي الإعاقة).
- مساهمات في التخصصات النوعية.
- مبادرات رعاية المسنين.
- حفظ التراث.
- دعم الأيتام.
- برامج المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع.

S.9 حقوق الإنسان

١. نهج الشركة في معالجة قضايا حقوق الإنسان

تلتزم شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب بالتمسك بمبادئ حقوق الإنسان بما يتوافق مع قانون العمل البحريني، وضمان بيئة عمل يسودها العدل والشمولية وتخلو من التمييز أو التحرش. وتدمج الشركة اعتبارات حقوق الإنسان في ممارسات التوظيف، والسياسات، وأطر حقوق الموظفين لحماية رفاهية كافة العاملين.

٢. نهج مجلس الإدارة والإدارة

- يضمن مجلس إدارة الشركة ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في السياسات المؤسسية وممارسات مكان العمل، بما يتوافق تماماً مع قانون العمل البحريني واللوائح التنظيمية للقطاع.
- تتولى الإدارة مسؤولية تنفيذ هذه السياسات، وضمان الامتثال للمعايير القانونية، وتعزيز بيئة عمل محترمة وشاملة.

مؤشرات الأداء الرئيسية لـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)
إفصاحات مصرف البحرين المركزي (CBB) (تتمة)

٣. التزامات وسياسات حقوق الإنسان

٣,١ السياسات:

ينعكس التزام الشركة بحقوق الإنسان في السياسات التالية:

- سياسة تكافؤ الفرص الوظيفية: تضمن المعاملة العادلة لكافة الموظفين بغض النظر عن الجنس، أو الأصل العرقي، أو اللغة، أو الدين، أو المعتقد.
- مدونة قواعد السلوك: تعزز السلوك الأخلاقي والممارسات غير التمييزية.
- سياسة مكافحة التحرش: توفر إجراءات واضحة للإبلاغ عن التمييز أو التحرش.

٣,٢ الالتزامات

الامتثال لقانون العمل البحريني، بما في ذلك:

- المادة ٢ مكرر: تحظر التمييز في مكان العمل.
- المادة ١٩: تضمن حصول كافة الموظفين على عقود مكتوبة باللغة العربية تتضمن حقوقاً والتزامات محددة بوضوح.
- المادة ١٩٢ مكرر: تتناول منع التحرش الجنسي والتعامل الصارم مع الشكاوى.

٣,٣ الأهداف والمستهدفات

لا ينطبق.

(ملاحظة: بما أن «حيثما ينطبق ذلك» تشير إلى الأهداف والمستهدفات والمسؤوليات، فقد جرى حجبها لعدم صلتها بعمليات الشركة).

٣,٤ المسؤوليات

تتولى إدارة الأفراد والثقافة مسؤولية إنفاذ سياسات حقوق الإنسان وتزويد الموظفين بالمواد التوعوية، بما في ذلك «دليل الموظف» الذي يثقف الكادر الوظيفي حول حقوقهم بموجب القانون البحريني.

S.10 تكوين الإدارة والتنوع

١. تحليل تكوين الإدارة

الجنس	مستوى المبتدئين	المستوى المتوسط	المناصب العليا / التنفيذية	الإجمالي العام
أنثى	٪١٢,٣٠	٪١٣,٨٩	٪٢,٧٨	٧٣
ذكر	٪٣١,٣٥	٪٣٢,١٤	٪٧,٥٤	١٧٩
إجمالي القوى العاملة	**٪٤٣,٦٥**	**٪٤٦,٠٣**	**٪١٠,٣٢**	**٢٥٢**

S.11 التطوير والتدريب

١. متوسط ساعات التدريب حسب الفئات

١,١ حسب الجنس

الجنس	متوسط ساعات التدريب
ذكر	٣٤ ساعة
أنثى	٤٤ ساعة

١,٢ حسب فئة التوظيف

نوع التوظيف	متوسط ساعات التدريب
دوام كامل	٣٧ ساعة
دوام جزئي	لا ينطبق
متدرب	ساعة واحدة
مؤقت	ساعة واحدة

مؤشرات الأداء الرئيسية للحوكمة

G.1 تكوين مجلس الإدارة

تم تفصيل تكوين مجلس إدارة الشركة في قسم «حوكمة الشركات» من هذا التقرير.

G.2 المفاوضة الجماعية

١. القوى العاملة المشمولة باتفاقيات المفاوضة الجماعية

لا يوجد لدى الشركة اتفاقيات مفاوضة جماعية، حيث أن قانون العمل البحريني لا يلزم المؤسسات المالية بالمفاوضة الجماعية ولا يعترف بها.

٢. عملية تفاوض وتفاعل الموظفين بشأن العقود

على الرغم من أن الشركة لا تشارك في المفاوضة الجماعية، إلا أنها تضمن وجود آليات مهيكلة للموظفين للتفاوض ومعالجة المسائل المتعلقة بالعمل من خلال ما يلي:

- كافة عقود الموظفين هي اتفاقيات فردية تتوافق مع قانون العمل البحريني.
- تُحكم حقوق الموظفين، والمزايا، وسياسات مكان العمل عبر سياسات الموارد البشرية الموحدة.
- تضمن قنوات التواصل المفتوحة معالجة مخاوف الموظفين دون الحاجة إلى هياكل المفاوضة الجماعية.
- يمتلك الموظفون قنوات رسمية لرفع المخاوف، والتي يتم مراجعتها ومعالجتها عبر عمليات الموارد البشرية المهيكلة لضمان الحل العادل.
- تجري إدارة الأفراد والثقافة تقييمات دورية للمقارنة المعيارية لمزايا الموظفين وسياساتهم، لضمان المواءمة مع معايير القطاع واحتياجات القوى العاملة المتغيرة.
- وجود لجنة عليا للموارد البشرية لتقييم الحالات الخاصة التي تتطلب اعتبارات إضافية، مما يضمن الاتساق والعدالة في ممارسات التوظيف.
- تعزز الشركة الحوار المفتوح ومشاركة الموظفين عبر منصات التفاعل والتغذية الراجعة القائمة، مما يمكن الموظفين من المساهمة في تحسين بيئة العمل.

G.3 الإبلاغ عن المخالفات

١. الآليات الداخلية والخارجية للإبلاغ عن المخاوف

أرست الشركة آليات داخلية وخارجية للإبلاغ عن المخالفات لضمان بيئة مؤسسية شفافة وخاضعة للمساءلة. وتستند الثقافة السائدة في المجموعة إلى قيمها الجوهرية، ويتوقع من كافة الموظفين الالتزام بهذه القيم والمساهمة في إيجاد مكان عمل إيجابي وتفاعلي.

يتوقع من كافة مديري المجموعة الإلمام بالسياسات والإجراءات التي تنظم مكان العمل وتطبيقها عند الاقتضاء، والسعي لإيصال متطلبات هذه السياسات والإجراءات عبر كافة أقسام المجموعة.

كما يتوقع من كافة الموظفين قراءة الوثائق المقدمة لهم أو المتاحة إلكترونياً، بما في ذلك عقود العمل، والوصف الوظيفي، وسياسات وإجراءات الأفراد والثقافة، ومدونة قواعد سلوك الموظف، وسياسة وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات، وأي جداول جزاءات انضباطية ذات صلة.

أ. إجراءات الإبلاغ الداخلي:

- يتم تشجيع الموظفين على إبلاغ رؤسائهم المباشرين أو الإدارة العليا بالمخاوف عند الاقتضاء.
- في الحالات الحساسة، يمكن للموظفين تصعيد المخاوف إلى:
  - رئيس التدقيق الداخلي.
  - لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال (ARCC).
  - رئيس مجلس الإدارة.

ب. خيارات الإبلاغ الخارجي:

في حال كانت القنوات الداخلية غير كافية، يمكن للموظفين طلب التوجيه من الجهات التنظيمية الخارجية ذات الصلة أو المنظمات المعنية بحماية المبلغين عن المخالفات.

السرية والحماية:

تضمن الشركة للمبلغين عن المخالفات السرية التامة والحماية من أي إجراءات انتقامية، مما يتيح رفع المخاوف دون خوف من أي عواقب سلبية.

٢. مبادرات التوعية بالإبلاغ عن المخالفات

- تعزز الشركة الوعي بالإبلاغ عن المخالفات عبر «دليل الموظف»، الذي يوضح إجراءات الإبلاغ بالتفصيل.
- يمكن الوصول إلى الدليل عبر نظام الموارد البشرية، مما يضمن إلمام كافة الموظفين بحقوقهم ومسؤولياتهم.

مؤشرات الأداء الرئيسية لـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)
إفصاحات مصرف البحرين المركزي (CBB) (تتمة)

G.4 خصوصية البيانات

١. سياسة خصوصية البيانات

تطبق الشركة إرشادات للخصوصية لتنظيم ممارسات التعامل مع البيانات الشخصية وحمايتها. وخلال عام ٢٠٢٥، واصلت الشركة تطوير أطر حوكمة الأمن لديها لتعزيز المواءمة مع قانون حماية البيانات الشخصية البحريني (PDPL) وأفضل الممارسات الدولية في أمن المعلومات.

٢. الخطوات المتخذة للامتثال لقواعد قانون حماية البيانات الشخصية (PDPL)

لضمان الامتثال للقانون، نفذت الشركة التدابير التالية:

- التحسين المستمر لبرنامج خصوصية وحماية البيانات لتقوية الحوكمة والإشراف على معالجة البيانات الشخصية.
- توفير إرشادات الخصوصية لتقديم التوجيه حول ممارسات التعامل مع البيانات.
- الارتقاء بقدرات الوصول إلى البيانات وحمايتها ومراقبتها عبر ممارسات متطورة لإدارة البيانات، وتطوير ضوابط إدارة البيانات.
- التخطيط لتنفيذ سياسة رسمية لخصوصية البيانات في عام ٢٠٢٦ لتعزيز الامتثال لأنظمة قانون حماية البيانات الشخصية (PDPL).
- التحسين المستمر للشفافية في ممارسات معالجة وتداول بيانات العملاء.
- تطوير قنوات استقبال ومعالجة الطلبات المتعلقة بخصوصية البيانات لتعزيز الاستجابة والامتثال.
- تقديم تدريبات وتوعية مستمرة للموظفين حول أمن المعلومات وخصوصية البيانات.

G.5 ممارسات الإفصاح

١،١. تقارير بيانات الاستدامة للمنظمات الداعمة

تتمتع الشركة بعضوية برنامج مجتمع مبادرة التقارير العالمية (GRI) منذ أبريل ٢٠٢٤، وهي ملتزمة بتعزيز الشفافية في إفصاحات الاستدامة. وتقوم الشركة بإعداد تقاريرها بالإشارة إلى معايير مبادرة التقارير العالمية (GRI)، وقد قدمت تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٤ إلى سكرتارية المبادرة كجزء من هذا الالتزام، وستستمر في هذا النهج للتقارير المستقبلية. كما يتوفر تقرير الاستدامة الخاص بالشركة في قاعدة بيانات إفصاحات الاستدامة التابعة لمبادرة مبادرة التقارير العالمية (GRI).

٢. التركيز على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)

تدمج الشركة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في عملياتها ومبادراتها المستدامة، بما يضمن مساهمة جهودها في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في تحقيق الأولويات العالمية للاستدامة. وفي حين يتبع نهج الشركة رؤية شمولية تراعي أهدافاً متعددة، فقد تم في عام ٢٠٢٥ تركيز الاهتمام الأكبر على الأهداف التالية، نظراً لارتباطها الوثيق بنموذج أعمال الشركة وموضوعاتها المادية وأهدافها المستدامة:

- الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه.
- الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية.
- الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية.
- الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

تظل الشركة منفتحة على المساهمة في أهداف التنمية المستدامة الأخرى حيثما كان ذلك ملائماً وممكناً. ويجري تتبع التقدم المحرز في الأهداف التي جرى التركيز عليها عبر تنفيذ مبادرات موجهة، يتم الإفصاح عنها ضمن تقرير الاستدامة هذا.

٣. تكامل تقارير الاستدامة والبيانات

تواصل الشركة نشر تقرير شامل للاستدامة كقسم مخصص ضمن تقريرها السنوي. ويتم دمج بيانات الاستدامة ضمن الإفصاحات المؤسسية عبر:

- المواءمة المستمرة مع إطار تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات(ESG) الصادر عن مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية.
- الاستمرار في إعداد التقارير المرجعية وفق معايير مبادرة التقارير العالمية (GRI) للحفاظ على أفضل الممارسات الدولية في الشفافية والمساءلة.
- اعتماد عمليات تحقق داخلية رصينة لضمان دقة واتساق بيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) قبل النشر.
- التفاعل المستمر مع الإدارات المعنية لتتبع المبادرات والأداء عبر كافة وظائف الأعمال.

G.6 تضارب المصالح

١. تضارب المصالح تجاه أصحاب المصلحة:

١،١ العضوية المشتركة في مجالس الإدارة

تفصح الشركة عن عضوية كافة أعضاء مجلس الإدارة في مختلف المجالس واللجان التي يشغلونها ضمن تقرير حوكمة الشركات السنوي الذي يُدرج في التقرير السنوي. بالإضافة إلى ذلك، يتم مشاركة هذه المعلومات ونشرها لدى الجهات المختصة وفقاً للمتطلبات التنظيمية، مثل بورصة البحرين، ووزارة الصناعة والتجارة، ومصرف البحرين المركزي. ويتم الإفصاح عن ذلك أيضاً في ملفات تعريف أعضاء المجلس، إلى جانب العضويات والمناصب الإدارية الأخرى. وفي خطاب الإفصاح الذي يوقعه كل مدير عند تعيينه، يضمن هذا الإفصاح التوزيع السليم للعضويات عبر المجلس، مما يقلل من أي تضارب محتمل في المصالح ناتج عن تنافس المصالح أو النفوذ، وتحديداً مع الجهات التي قد تربطها أعمال أو مصالح مع الشركة. علاوة على ذلك، يُدرج بند ثابت في جدول أعمال كل اجتماع عبر المجموعة وهو: «الإفصاح عن تضارب المصالح»، حيث يتعين على المديرين الإفصاح عن أي تضارب محتمل قبل الشروع في مناقشة جدول أعمال الاجتماعات. وفي حال وجود موضوع معروض للمراجعة أو الاعتماد، يقوم المديرون الذين لديهم تضارب في المصالح بالإفصاح عن ذلك وطلب الانسحاب من أي نقاش أو قرار بشأنه. وأخيراً، يشار بإيجاز إلى أي حالة تضارب مصالح مع الإجراء المتخذ بشأنها في تقرير حوكمة الشركات.

١،٢ الملكية المتبادلة مع الموردين وأصحاب المصلحة الآخرين

تفصح الشركة بصفة دورية عن عدد الأسهم المملوكة لمديريها في الشركة ضمن تقرير حوكمة الشركات السنوي. ويتم هذا الإفصاح لضمان الشفافية وتجنب حالات تضارب المصالح الناتجة عن الملكية المتبادلة والتي قد تؤثر على صناعة القرار أو تؤدي إلى علاقات عمل متحيزة. كما يُدرج هذا الإفصاح ضمن «إقرار المصالح» الذي يقدمه المدير عقب كل انتخاب أو ترشيح أو تعيين.

١،٣ وجود مساهمين مسيطرين

كما أُشير في النقطة السابقة، تفصح الشركة عن أي مصالح سيطرة يمتلكها مديروها، إن وجدت، عبر تقديم معلومات حول عدد الأسهم وقوة التصويت المملوكة لمديريها والتي قد تؤثر في قرارات الشركة. وتُدرج قائمة بالأسهم المملوكة للمديرين في تقرير حوكمة الشركات، كما يُدرج المساهمون المسيطرون في التقرير السنوي كجزء من البيانات المالية الختامية.

١،٤ الأطراف ذات العلاقة؛ علاقاتهم، وطبيعتهم، ومعاملاتهم، والأرصدة القائمة

يتم الإفصاح عن تفاصيل معاملات الأطراف ذات العلاقة من قبل المديرين أو الإدارة العليا أثناء الاجتماعات، كما يتم رصدها أحياناً مباشرة من قبل وحدات الأعمال وإبلاغ إدارة الحسابات والمالية بها، حيث يُعد «إخطار معاملات الأطراف ذات العلاقة» – إلى جانب إفصاحات تضارب المصالح – بنوداً ثابتة في اجتماعات مجلس إدارة المجموعة ولجانها. علاوة على ذلك، يتم إبلاغ القسم المعني بهذه المعاملات كل ربع سنة، ويُذكر ملخص موجز عنها في التقرير السنوي كجزء من البيانات المالية، وتُحفظ تفاصيل هذه المعاملات لغرض الشفافية لدى إدارة الحسابات والمالية.

تُوجد هذه الإفصاحات عادةً في تقارير الحوكمة أو التقارير المالية للشركة لإطلاع أصحاب المصلحة بانتظام على أي تضارب محتمل في المصالح حفاظاً على الثقة وضماناً للممارسات الأخلاقية. وأخيراً، يتم إخطار مساهمي الشركة في كل اجتماع للجمعية العمومية بتوفر ملخص لمعاملات الأطراف ذات العلاقة في التقارير السنوية، كما تتوفر التفاصيل الكاملة لدى أمين سر المجموعة أثناء الاجتماع لمزيد من الفحص من قبل المساهمين أو الجهات التنظيمية.

G.7 مدونة قواعد سلوك الموردين

لم تقم الشركة حتى الآن بإعداد مدونة قواعد سلوك الموردين، ولكن هناك خطة قائمة لتطوير وتنفيذ هذه المدونة في عام ٢٠٢٦ لوضع توقعات واضحة لممارسات الأعمال المسؤولة بين الموردين. وحالياً، لا يتم تقييم الموردين من حيث الامتثال، على أن يتم استحداث آلية تقييم رسمية بالتزامن مع تنفيذ المدونة.

مؤشرات الأداء الرئيسية لـ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)
إفصاحات مصرف البحرين المركزي (CBB) (تتمة)

G.8 الأجور التحفيزية

١. الحوافز التنفيذية للاستدامة

في عام ٢٠٢٥، قامت الشركة رسمياً بتحفيز المسؤولين التنفيذيين على الأداء المستدام عبر دمج أهداف مرتبطة بالاستدامة ضمن بطاقات قياس الأداء التنفيذي، والتي تؤثر بدورها على تقييم الأداء التنفيذي ونتائج التعويضات المتغيرة.

٢. النسبة المئوية للتعويضات التنفيذية المرتبطة بمقاييس أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)

تمثل أهداف الأداء المرتبطة بالاستدامة متوسطاً قدره ٥٠٪ من إجمالي أوزان أهداف الأداء عبر المناصب التنفيذية، وهي تؤثر بشكل مباشر على تقييم الأداء التنفيذي ومخرجات التعويضات المتغيرة.

٣. الروابط الأخرى بين الأداء التنفيذي وأداء الاستدامة

لا توجد روابط أخرى محددة بين الأداء التنفيذي وأداء الاستدامة بخلاف دمج الأهداف المرتبطة بالاستدامة ضمن بطاقات قياس الأداء التنفيذي.

G.9 الأخلاقيات ومكافحة الفساد

١. سياسة الأخلاقيات ومكافحة الفساد

تتبع الشركة سياسة للأخلاقيات ومكافحة الفساد، بما يضمن النزاهة والسلوك الأخلاقي للأعمال عبر كافة العمليات.

١,١ شهادة امتثال الموظفين

نوع الشهادة	النسبة المئوية للقوى العاملة الحاصلة على الشهادة
مدونة قواعد سلوك الموظف	١٠٠٪
تدريب الامتثال ومكافحة غسل الأموال	١٠٠٪

يتعين على كافة الموظفين الإقرار رسمياً بالامتثال للسياسات الأخلاقية للشركة عبر التدريب الإلزامي والتوقيع على مدونة قواعد السلوك.

٢. التزام الشركة بالأخلاقيات ومكافحة الفساد

تلتزم الشركة بالتمسك بأعلى معايير الأخلاق والنزاهة والشفافية في كافة العمليات التجارية. وتسعى المجموعة للعمل بأسلوب يتسم بالأمانة والعدل والشفافية في تعاملاتها التجارية والمهنية، وضمان أخذ الاعتبارات الأخلاقية في الحسبان عند حل القضايا.

وتشمل المبادئ الموجهة لهذا النهج ما يلي:

- التمسك بقيم المجموعة.
- تعزيز المساواة والشمول واحترام التنوع.
- التحلي بالمسؤولية والمساءلة عن السلوك الشخصي.
- العمل بأمانة وإخلاص في كافة تعاملات العمل.
- العمل بنزاهة عند مواجهة المعضلات الأخلاقية.

ولتعزيز هذا الالتزام، تلزم الشركة كافة الموظفين بحضور تدريب سنوي حول مكافحة غسل الأموال، والامتثال، والتوعية بالاحتيال، كما تطلب منهم التوقيع والالتزام بمدونة قواعد سلوك الموظف. ويشرف مجلس الإدارة على حوكمة الشركات، لضمان الامتثال للقوانين المحلية واللوائح والمعايير الأخلاقية للأعمال، مما يساهم في ترسيخ ثقافة الشفافية والمساءلة والسلوك المهني المسؤول.

G.10 الضمان

١. عملية التأكد والتحقق من إفصاحات الاستدامة

تجري الشركة عملية تحقق داخلي من إفصاحات الاستدامة عبر عملية مراجعة ثنائية الطبقات لضمان الدقة والموثوقية:

أ. مراجعة قائد فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG): يتم إجراء التحقق الأولي من قبل قائد الفريق فور استلام بيانات الإفصاح.

ب. اعتماد الإدارة: تخضع الإفصاحات لمستوى ثانٍ من المراجعة والاعتماد على مستوى الإدارة قبل رفع التقارير الخارجية.

١,١ الضمان أو التحقق الخارجي

لا تستعين الشركة حالياً بطرف ثالث مستقل للقيام بأعمال الضمان الخارجي لإفصاحات الاستدامة.

التأمل في رحلتنا نحو الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)

تحقيق القيمة المستدامة

لقد واصلت مسيرة الاستدامة في الشركة تطورها من مجرد التزام نظري إلى إجراءات متسقة ونتائج ملموسة. وخلال عام ٢٠٢٥، قمنا بتمتين تكامل مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) عبر هياكل الحوكمة، والعمليات، والموضوعات المادية؛ مترجمين الاستراتيجية إلى مبادرات عملية تحقق القيمة لأعمالنا ولأصحاب المصلحة على حد سواء. ويعكس تقدمنا نهجاً أكثر نضجاً في التعامل مع هذه المبادئ، حيث باتت الاستدامة جزءاً أصيلاً في صناعة القرار، وإدارة الأداء، والعمليات اليومية.

وعلى مدار العام، أحرزت الشركة تقدماً في الخدمات المالية المسؤولة، وسرعت وتيرة التحول الرقمي، وعززت حماية البيانات والخصوصية، وارتقت بوفاء الموظفين، وحدت من الأثر البيئي، ووسعت نطاق المشاركة المجتمعية والمساهمات الخيرية. وتبرهن هذه الجهود على التزامنا ببناء مؤسسة مالية مرنة ومسؤولة ومستعدة للمستقبل.

تطلعاتنا:
التزامنا تجاه المستقبل

الاستدامة ليست محطة نهائية بل هي رحلة مستمرة. وتظل الشركة متمسكة بتعزيز أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، والارتقاء بجودة البيانات والإفصاحات، والمواءمة مع الأطر التنظيمية والدولية المتطورة. سنواصل تسخير التكنولوجيا والابتكار والحوكمة الرصينة لدفع عجلة النمو المستدام وخلق القيمة على المدى الطويل.

مسؤولية مشتركة:
انضموا إلينا في هذه الرحلة

الاستدامة مسؤولية جماعية تمتد لتشمل منظومتنا المتكاملة بكافة أطرافها. وندعو موظفينا وعملاءنا وشركاءنا ومجتمعاتنا لمواصلة التفاعل معنا في الوقت الذي نمضي فيه قدماً في مسيرتنا المستدامة. معاً، يمكننا صياغة أثر ذي مغزى والمساهمة في بناء مستقبل أكثر مرونة وشمولية واستدامة.

معاً، يمكننا قيادة تغييرات جوهرية، وبناء مستقبل مستدام، والاستمرار في إحداث أثر إيجابي للأجيال القادمة.

مسيرتنا في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) مستمرة، ونحن ملتزمون بالمضي قدماً في تحقيق القيمة المستدامة معاً."

زخم
لا يتوقف



رؤية تقود
وإنجاز يجسد

بنيت رحلتنا التحويلية على ثلاث مراحل واضحة ومدروسة: تقوية الأساس، وتطوير الأعمال المجاورة، والتجاوز إلى ما هو أبعد. نُفِّذت كل مرحلة بتركيز وانضباط، وأسفرت عن نتائج ملموسة: جودة ائتمان أقوى، وعلاقات عملاء أعمق، وشراكات استراتيجية جديدة، وعلامة رقمية نالت ثقة قاعدة متنامية من العملاء في أرجاء المملكة.

البيانات المالية الموحدة

المحتويات

٩٨ تقرير مدققي الحسابات المستقلين
١٠١ القائمة الموحدة للمركز المالي
١٠٢ القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
١٠٣ القائمة الموحدة للدخل الشامل
١٠٤ القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
١٠٥ القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
١٠٦ إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب

معلومات عامة

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. هي شركة مساهمة بحرينية سجلت سابقًا في السجل التجاري في ٢٩ أغسطس ١٩٨٣ كشركة مساهمة بحرينية مقفلة. في شهر أبريل ١٩٩٣ سجلت كشركة مساهمة عامة بعد الإكتتاب العام في أسهمها. منذ ٢٦ يونيو ٢٠٠٥، تم ترخيص الشركة وتنظيمها من قبل مصرف البحرين المركزي.

تمتلك الشركة بالكامل الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. والتي تأسست في مارس ١٩٨٨، وشركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. التي تأسست في أبريل ١٩٩٧، وشركة التسهيلات للخدمات العقارية ذ.م.م. والتي تأسست في مايو ٢٠٠٢. في ديسمبر عام ٢٠١٣ أسست شركة التسهيلات للتجارة العامة ذ.م.م. في أربيل – كردستان – العراق، حاليا تحت التصفية. في مارس ٢٠١٥ تم تأسيس شركة التسهيلات للسيارات ذ.م.م. وتأسست شركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. في أبريل ٢٠١٧.

رقم السجل التجاري	١٣٤٤٤	
صندوق البريد	١١٧٥ المنامة، مملكة البحرين	
هاتف	+٩٧٣ ١٧٧٨ ٦٠٠٠	
الرقم المجاني	٨٠٠٠ ٨٠٠٠	
الرقم الدولي	+٩٧٣ ١٧٧٨ ٧٢٢٢	
الخط الساخن للمستثمرين	+٩٧٣ ١٧٧٨ ٧٢٠٩	
فاكس	+٩٧٣ ١٧٩١ ٩٠٠٠	
الموقع الإلكتروني	www.bcfc.bh	
البريد الإلكتروني	info@bcfc.bh	
العنوان	مبنى تسهيلات البحرين، مبنى ٢٩٠، طريق ١١١، توبلي ٧٠١، البحرين	
الفروع	١٣٤٤٤–١، ١٣٤٤٤–٢، ١٣٤٤٤–٧، ١٣٤٤٤–١٠، ١٣٤٤٤–١٣، ١٣٤٤٤–١٥	
أعضاء مجلس الإدارة	• عبدالرحمن يوسف فخرو – رئيس مجلس الإدارة • رياض يوسف حسن ساتر– نائب رئيس مجلس الإدارة • الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة • ياسر عبدالجليل الشريفي • عبدالعزيز عبدالله عبدالعزيز الأحمد • يوسف صالح سلطان خلف • نجلاء محمد الشيراوي • إبراهيم عبدالله بوهندي • محمد عبدالله عيسى • مشعل علي الحلو	
الرئيس التنفيذي	عبدالله عبدالرزاق عبدالله علي بوخوه	
نائب الرئيس التنفيذي	محمد جهاد بوكمال	
المدير المالي	علي خلف	
المدير العام – التسهيلات لخدمات التأمين	محمد شهابي	
المدير العام – شركة التسهيلات للخدمات العقارية	فادي الشيخ	
الرئيس التنفيذي لشركات السيارات	عبدالمحسن أحمد عبدالمحسن قاسم	
البنوك	• بنك البحرين والكويت ش.م.ب. • بيت التمويل الكويتي ش.م.ب. (م) • البنك العربي ش.م.ع. • ستاندرد تشارترد بنك • المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب. • بنك الإسكان للتجارة والتمويل – فرع البحرين	• بنك البحرين الوطني ش.م.ب. • بنك الخليج الدولي • بنك المشرق • بنك السلام • حبيب بنك المتحد
المدققين الخارجيين	إرنست ويونغ – الشرق الأوسط	

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة مساهمي شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

إرنست ويونغ الشرق الأوسط
ص.ب. ١٤٠
الطابق العاشر، البرج الشرقي
مركز البحرين التجاري العالمي
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: +٩٧٣١٧٥٣٥٤٥٥
فاكس: +٩٧٣١٧٥٣٥٤٠٥
manama@bh.ey.com
www.ey.com/mena
رقم السجل التجاري: ١-٢٩٩٧٧

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الـرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. ("الشركة") وشركاتها التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وأداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، كما هي مطبقة على عملية تدقيق القوائم المالية للمنشآت ذات المصلحة العامة، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. لقد تم دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا المسئوليات المذكورة في بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

١. انخفاض في قيمة القروض والسلف	
راجع الإيضاحات رقم ٤ و٥ و١٠	
أمور التدقيق الرئيسية / المخاطر	**الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق**
تعتبر عملية تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على المخاطر الائتمانية المرتبطة بالقروض والسلف وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ – المتعلق بالأدوات المالية هامة ومعقدة. يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لأغراض احتساب مخصصات الخسارة. تتضمن المجالات الرئيسية لاجتهادات الإدارة المطبقة في تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على ما يلي: • تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العميل قد زادت بشكل جوهري نتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية؛ • اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية؛ و • التعديلات النوعية (المخصصات الإضافية المحددة) التي أدخلت على نتائج الخسارة الائتمانية المتوقعة لمعالجة قيود النماذج أو المخاطر والاتجاهات الناشئة في المحفظة الأساسية، والتي بطبيعتها اجتهادية.	لقد تضمن نهجنا فهم العمليات المتصلة بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات التدقيق بشأن تلك التقديرات. لقد قمنا بتقدير سياسة الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمجموعة القائمة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بما في ذلك تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وتأثيرها على معايير درجات التصنيف مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩. لقد قمنا بتقدير الأساس لتحديد المخصصات الإضافية المحددة من الإدارة مقابل متطلبات سياسة الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمجموعة. بالنسبة لعينة من التعرضات، قمنا بالتحقق من مدى ملائمة درجات تصنيف المجموعة. بالنسبة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، فقد قمنا بمطابقه احتمالية حدوث التعثر في السداد المحتسبة بناءً على عدة دورات اقتصادية مع البيانات التاريخية الداخلية وكذلك تأكدنا من مدى ملائمة تحويل احتمال حدوث التعثر في السداد المحتسبة بناءً على عدة دورات اقتصادية إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد المحتسبة لدورة اقتصادية محددة. لقد تحققنا من مدى ملائمة الخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة من قبل إدارة المجموعة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

١. انخفاض في قيمة القروض والسلف (تتمة)	
راجع الإيضاحات رقم ٤ و٥ و ١٠	
أمور التدقيق الرئيسية / المخاطر	**الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق**
نظراً لتعقيدات المتطلبات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ومدى أهمية الاجتهادات والتقديرات المطبقة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، وتعرض المجموعة للقروض والسلف التي تشكل ٦٥٪ من إجمالي موجودات المجموعة، فإن عملية تدقيق الخسارة الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف تستحوذ على تركيزاً رئيسياً. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة ١٧٠,٣ مليون دينار بحريني وبلغت الخسارة الائتمانية المتوقعة ذات الصلة ٣,٣ مليون دينار بحريني، مشتملة على خسارة ائتمانية متوقعة بمبلغ وقدره ٢,٧ مليون دينار بحريني مقابل تعرضات المرحلتين ١ و ٢ ومبلغ وقدره ٢٧,٥ مليون دينار بحريني مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣.	بالنسبة لعينة من التعرضات، قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تحديد قيمة التعرض عند التعثر في السداد، بما في ذلك الأخذ في الاعتبار المبالغ المسددة في التدفقات النقدية والتحقق من صحة العمليات الحسابية الناتجة عن ذلك. لقد قمنا بالتحقق من صحة اكتمال القروض والسلف للعملاء والبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان المدرجة في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. لقد قمنا بإشراك أخصائي للتحقق من مدى ملائمة النموذج. لقد قمنا بتقييم افتراضات الإدارة العليا المتعلقة بتحديد سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية وتحديد نسبها الترجيحية وإدراج المخصصات الإضافية من الإدارة. لقد أخذنا في الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية المعمول بها.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٥

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٥، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على بيان رئيس مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تتمة)

إلى السادة مساهمي شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الوحدات التجارية ضمن نطاق المجموعة باعتبارها الأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي تم تنفيذها في سياق عملية التدقيق للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعهم على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية وحسب مقتضى الحال، الاجراءات المتخذة للقضاء على مخاطرها أو الوقاية منها.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع المكلفين بالحوكمة، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٥)، نفيد:

أ) بأن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

ب) وأن المعلومات المالية الواردة في بيان رئيس مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛

ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٥ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط الشركة أو مركزها المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد أشواني سيوتيا.

سجل قيد الشريك رقم ١١٧

٢٢ فبراير ٢٠٢٦

المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك		٦,٧٩٢	١٥,٢٣٢
قروض وسلف للعملاء	١٠	١٤٠,٠٥٤	١٣٧,٣٢٠
ذمم تجارية مدينة	١١	٤,٧١٨	٣,٩٢٧
المخزون	١٢	٢١,٩٢٤	١٨,٩٠٠
عقارات استثمارية	١٣	٤,٧٥٥	٩,٨٤٩
عقارات ومعدات	١٤	٣٠,٢٩٦	٢٨,٦١٣
موجودات أخرى	١٥	٧,٨٦١	٦,٩٦٣
مجموع الموجودات		**٢١٦,٤٠٠**	٢٢٠,٨٠٤
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	١٦	١٨,٠٨٢	٢١,١٩٧
قروض بنكية لأجل والاقتراضات الأخرى	١٧	٩١,٠٥٣	٩٣,٧٣١
مجموع المطلوبات		**١٠٩,١٣٥**	١١٤,٩٢٨
حقوق الملكية			
رأس المال	١٨	٢٠,٤١٩	٢٠,٤١٩
أسهم خزينة	١٨	(٥٩٩)	(٥٩٩)
احتياطي قانوني		١٠,٢١٠	١٠,٢١٠
علاوة إصدار أسهم		٢٥,٢٩٢	٢٥,٢٩٢
احتياطيات أخرى		٢٧,٥٥٧	٢٨,٠٧٤
أرباح مستبقاة		٢٤,٣٨٦	٢٢,٤٨٠
مجموع حقوق الملكية		**١٠٧,٢٦٥**	١٠٥,٨٧٦
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**٢١٦,٤٠٠**	٢٢٠,٨٠٤

عبد الرحمن يوسف فخرو
رئيس مجلس الإدارة

رياض يوسف ساتر
نائب الرئيس

عبدالله عبدالرزاق بوخوه
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاح	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
فوائد مكتسبة		١٥,٨٨٢	١٧,١٨٧
فوائد مدفوعة		(٦,٦١٩)	(٧,١١٥)
صافي الفوائد المكتسبة		**٩,٢٦٣**	١٠,٠٧٢
إيرادات السيارات	١٩	**٤٥,٨٥٣**	٤٥,٦١٥
تكلفة المبيعات		**(٣٧,٩٤٠)**	(٣٧,٧٦٤)
إجمالي الربح الناتج من إيرادات السيارات		**٧,٩١٣**	٧,٨٥١
صافي دخل الرسوم والعمولات	٢٠	**٢,١٥١**	٢,٦٣١
دخل الإيجار والعقارات	٢١	**١,٣٩٦**	٧٦٨
ايرادات اخرى	٢٢	**١,٢٣٦**	١,٤٨٦
مجموع الدخل التشغيلي		**٢١,٩٠٩**	٢٢,٨٠٨
الرواتب والتكاليف ذات الصلة		(٨,٣٩٥)	(٨,٥١٩)
مصروفات تشغيلية أخرى	٢٣	(١١,٥٧٧)	(١٠,٣٠٢)
مجموع المصروفات التشغيلية		**(١٩,٩٧٢)**	(١٨,٨٢١)
الربح قبل المخصصات والخسائر الائتمانية والمبالغ المستردة		**١,٩٨٧**	٣,٩٨٧
المخصصات والخسائر الائتمانية	٢٤	(٢,٤٧٨)	(٢,٢٢٦)
مبالغ مستردة من الأرصدة المشطوبة	٢٤	٥,٥٦٨	٣,٢٧٣
الربح للسنة		**٥,٠٧٧**	٥,٠٣٤
العائد الأساسي والمخفض بواقع ١٠٠ فلس للسهم	٣٠	**٢٥ فلس**	٢٥ فلس
أرباح أسهم نقدية مقترحة بواقع ١٠٠ فلس للسهم		**١٧ فلس**	١٥ فلس

عبد الرحمن يوسف فخرو
رئيس مجلس الإدارة

رياض يوسف ساتر
نائب الرئيس

عبدالله عبدالرزاق بوخوه
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
الربح / للسنة	**٥,٠٧٧**	٥,٠٣٤
الخسارة الشاملة الأخرى:		
البنود التي سيتم أو من الممكن أن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر		
صافي التغيرات في احتياطي تحوط التدفقات النقدية	**(٥٠٩)**	(٦٨٥)
مجموع الدخل الشامل للسنة	**٤,٥٦٨**	٤,٣٤٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	رأس المال		الاحتياطيات والأرباح المستبقاة					
				الاحتياطيات الأخرى				
	رأس المال ألف دينار بحريني	أسهم خزينة ألف دينار بحريني	احتياطي قانوني ألف دينار بحريني	علاوة إصدار أسهم ألف دينار بحريني	احتياطي تحوط التدفقات النقدية ألف دينار بحريني	احتياطي التبرعات ألف دينار بحريني	احتياطي عام ألف دينار بحريني	أرباح مستبقاة ألف دينار بحريني	مجموع حقوق الملكية ألف دينار بحريني
كما في ١ يناير ٢٠٢٥	٢,٤١٩	(٥٩٩)	١,٢١٠	٢٥,٢٩٢	٥٥٩	١٥	٢٧,٥٠٠	٢٢,٤٨٠	١٠٥,٨٧٦
مخصصات سنة ٢٠٢٤ (معتمدة من قبل المساهمين):									
– التبرعات	–	–	–	–	–	١٥٠	–	(١٥٠)	–
– أرباح حاملي الأسهم	–	–	–	–	–	–	–	(٣,٠٢١)	(٣,٠٢١)
الرصيد بعد مخصصات سنة ٢٠٢٤	٢,٤١٩	(٥٩٩)	١,٢١٠	٢٥,٢٩٢	٥٥٩	١٦٥	٢٧,٥٠٠	١٩,٣٠٩	١٠٢,٨٥٥
الدخل الشامل للسنة:									
الدخل للسنة	–	–	–	–	–	–	–	٥,٧٧	٥,٧٧
الخسارة الشاملة الأخرى:									
– صافي التغيرات في احتياطي تحوط التدفقات النقدية	–	–	–	–	(٥٠٩)	–	–	–	(٥٠٩)
	٢,٤١٩	(٥٩٩)	١,٢١٠	٢٥,٢٩٢	٥٠	١٦٥	٢٧,٥٠٠	٢٤,٣٨٦	١٠٧,٤٢٣
استخدام احتياطي التبرعات	–	–	–	–	–	(١٥٨)	–	–	(١٥٨)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٢,٤١٩**	**(٥٩٩)**	**١,٢١٠**	**٢٥,٢٩٢**	**٥٠**	**٧**	**٢٧,٥٠٠**	**٢٤,٣٨٦**	**١٠٧,٢٦٥**

	رأس المال		الاحتياطيات والأرباح المستبقاة					
				الاحتياطيات الأخرى				
	رأس المال ألف دينار بحريني	أسهم خزينة ألف دينار بحريني	احتياطي قانوني ألف دينار بحريني	علاوة إصدار أسهم ألف دينار بحريني	احتياطي تحوط التدفقات النقدية ألف دينار بحريني	احتياطي التبرعات ألف دينار بحريني	احتياطي عام ألف دينار بحريني	أرباح مستبقاة ألف دينار بحريني	مجموع حقوق الملكية ألف دينار بحريني
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٢,٤١٩	(٥٩٩)	١,٠٢١٠	٢٥,٢٩٢	١,٢٤٤	٣٣	٢٧,٥٠٠	١٧,٥٤٦	١٠١,٦٤٥
مخصصات سنة ٢٠٢٣ (معتمدة من قبل المساهمين):									
– التبرعات	–	–	–	–	–	١٠٠	–	(١٠٠)	–
الرصيد بعد مخصصات سنة ٢٠٢٣	٢,٤١٩	(٥٩٩)	١,٠٢١٠	٢٥,٢٩٢	١,٢٤٤	١٣٣	٢٧,٥٠٠	١٧,٤٤٦	١٠١,٦٤٥
الدخل الشامل للسنة:									
الدخل للسنة	–	–	–	–	–	–	–	٥,٠٣٤	٥,٠٣٤
الخسارة الشاملة الأخرى:									
– صافي التغيرات في احتياطي تحوط التدفقات النقدية	–	–	–	–	(٦٨٥)	–	–	–	(٦٨٥)
	٢,٤١٩	(٥٩٩)	١,٠٢١٠	٢٥,٢٩٢	٥٥٩	١٣٣	٢٧,٥٠٠	٢٢,٤٨٠	١٠٥,٩٩٤
استخدام احتياطي التبرعات	–	–	–	–	–	(١١٨)	–	–	(١١٨)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢,٤١٩	(٥٩٩)	١,٠٢١٠	٢٥,٢٩٢	٥٥٩	١٥	٢٧,٥٠٠	٢٢,٤٨٠	١٠٥,٨٧٦

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية		
قروض مسددة وفوائد مستلمة وايصالات ائتمانية أخرى ذات الصلة	٢٢٤,٩٨٢	٢٠٦,١٠٠
المبالغ النقدية المستلمة من بيع السيارات	٤٥,٨٨٨	٤٥,٤٧٨
عمولات تأمين مستلمة	٦٩٧	٦٧٤
المتحصل من بيع مخزون العقارات	٦٨١	١,٠٥١
دخل الإيجار والتثمين المستلم	٦٩٥	١,٣٨٠
قروض وسلف للعملاء	(٢٠٦,٦٢٨)	(١٧٨,٢٤٣)
مدفوعات للموردين	(٤٠,٤٠٥)	(٣٨,٤٣٤)
مدفوعات المصروفات التشغيلية	(١٧,٢١٨)	(١٥,٤٠٦)
مدفوعات مخزون العقارات	(١٨)	(٢٢)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة	(٣٠٠)	–
فوائد مدفوعة	(٦,٦٢٧)	(٧,٣٣٧)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**١,٧٤٧**	١٥,٢٤١
الأنشطة الاستثمارية		
إضافة إلى العقارات والمعدات	(١١,٣٠٨)	(١٠,٢٨١)
إضافة إلى العقارات الاستثمارية	(٣١)	(٦١)
المتحصل من بيع عقارات ومعدات	٥,٨٤٦	٣,٧٦١
المتحصل من بيع العقارات الاستثمارية	١,٣٠١	–
الحركة في الودائع الثابتة مع أجل استحقاق يزيد عن ٣ أشهر	٤,٠٠٠	٢,٠٠٠
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	**(١٩٢)**	(٤,٥٨١)
الأنشطة التمويلية		
قروض بنكية لأجل واقتراضات أخرى مستلمة	٢٨,٢٧٦	٢٧,٦١٧
قروض بنكية لأجل واقتراضات أخرى مدفوعة	(٣١,١٠٢)	(٣٣,٧١٦)
أرباح أسهم مدفوعة	(٣,٠٢١)	–
تبرعات مدفوعة	(١٥٨)	(١١٨)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	**(٦,٠٠٥)**	(٦,٢١٧)
صافي التغير في النقد وما في حكمه	**(٤,٤٥٠)**	٤,٤٤٣
النقد وما في حكمه في ١ يناير	١٠,٦٠٨	٦,٢١٥
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر	**٦,٢٠٨**	١٠,٦٠٨
يشتمل النقد وما في حكمه على ما يلي:		
نقد وأرصدة لدى بنوك	٦,٧٩٢	١٥,٢٣٢
ناقصاً:		
النقد المقيد	(١٢٤)	(١٧٩)
السحب على المكشوف من البنك	(٤٦٠)	(٣٩٥)
ودائع ثابتة مع أجل استحقاق يزيد عن ٣ أشهر	–	(٤,٠٠٠)
	٦,٢٠٨	١٠,٦٠٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١. التأسيس والنشاط

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب («الشركة») هي شركة مساهمة عامة مؤسسة ومسجلة في مملكة البحرين. تقوم الشركة بمنح قروض لأجل وإصدار بطاقات ائتمانية. وقد حصلت الشركة بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠٠٥ على ترخيص من قبل مصرف البحرين المركزي للعمل كمؤسسة مالية وخاضعة لإشرافه. تشتمل القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على القوائم المالية للشركة وشركاتها التابعة وفروعها (المشار إليهم معاً «بالمجموعة»).

القوائم المالية الموحدة للمجموعة تشمل القوائم المالية للشركة وشركاتها التابعة. فيما يلي أدناه أهم الشركات التابعة:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	نسبة الملكية للمجموعة	الأنشطة الرئيسية
الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.	البحرين	١٠٠٪	وكيل لجنرال موتورز (جي ام سي وشفروليه وكاديلاك) وسيارات هوندا وتمثل ماك ديفينس في مملكة البحرين.
شركة التسهيلات للخدمات العقارية ذ.م.م.	البحرين	١٠٠٪	خدمات ذات الصلة بالعقارات.
شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م.	البحرين	١٠٠٪	خدمات لوساطة التأمين.
شركة التسهيلات للتجارة العامة ذ.م.م.	كردستان، العراق	١٠٠٪	تأسست من قبل الشركة الوطنية للسيارات، تحت التصفية حالياً.
شركة التسهيلات للسيارات ذ.م.م.	البحرين	١٠٠٪	وكيل لسيارات جي ايه سي وهافال و جريت وال في مملكة البحرين.
شركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.	البحرين	١٠٠٪	خدمات تأجير السيارات والتأجير لمدد قصيرة وطويلة الأجل.

٢. أسس الإعداد

٢-١ بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني ذات الصلة والقوانين والتوجيهات والأنظمة والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات مصرف البحرين المركزي الذي يتطلب إعداد القوائم المالية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

لأغراض إعداد هذه القوائم المالية الموحدة، تم تعديل القوائم المالية للشركات التابعة لتتوافق مع الإطار المذكور أعلاه.

٢-٢ أسس القياس

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ما عدا الأدوات المالية المشتقة التي تم إدراجها بالقيمة العادلة.

٢-٣ العملة الرئيسية وعملة العرض

يتم عرض القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني، والتي تعد الرئيسية لعمليات المجموعة. تم تقريب جميع المعلومات المالية المعروضة بالدينار البحريني إلى أقرب «ألف»، ما لم ينص بخلاف ذلك.

٢-٤ معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة مع تلك المستخدمة في السنة السابقة، باستثناء تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية المطبقة على المجموعة، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥. لم يكن لتطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الواردة أدناه أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

٢-٤-١ عدم القابلية للتحويل – التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

في شهر أغسطس ٢٠٢٣، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١: بشأن تأثيرات التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وذلك لتحديد الكيفية التي ينبغي بها على المنشأة تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للتحويل والكيفية التي ينبغي بها تحديد سعر الصرف الفوري عندما لا تكون هناك قابلية للتحويل. كما تتطلب التعديلات الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من فهم كيفية تأثير عدم قابلية تحويل العملة إلى عملة أخرى، أو من المتوقع أن تؤثر، على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

لم يكن للتعديلات أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢-٥ معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة صادرة ولكنها غير سارية بعد

فيما يلي أدناه المعايير والتفسيرات والتعديلات التي أدخلت على المعايير القائمة الصادرة ولكنها غير سارية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للمجموعة. وتتوقع المجموعة بشكل معقول بأنه سيتم تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الصادرة التي أدخلت على المعايير القائمة في تاريخ مستقبلي. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات التي أدخلت على المعايير القائمة، حسب مقتضى الحال، عندما تصبح سارية المفعول:

٢-٥-١ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ بشأن الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات

في شهر مايو ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩، الذي يسمح للمنشآت المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات الإفصاح المخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الإثبات والقياس والعرض وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى. لكي تكون المنشأة مؤهلة، في نهاية فترة إعداد التقرير المالي، يجب أن تكون المنشأة شركة تابعة كما هو محدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠، وألا تكون خاضعة للمساءلة العامة، ويجب أن يكون لديها شركة أم (أساسية أو وسيطة) تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة ومتاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

سيصبح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ ساري المفعول على فترات إعداد التقارير المالية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

٢-٥-٢ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ – بشأن العرض والإفصاح في القوائم المالية

في شهر أبريل ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨، الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ١ بشأن عرض القوائم المالية. يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ متطلبات جديدة للعرض ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك المجاميع والمجاميع الفرعية المحددة. علاوة على ذلك، يتعين على المنشآت تصنيف جميع الإيرادات والمصروفات ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر إلى إحدى الفئات الخمس التالية: التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وضرائب الدخل والعمليات الموقوفة، حيث تعتبر الفئات الثلاث الأولى جديدة.

كما يتطلب المعيار الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة حديثاً من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع المعلومات المالية وتصنيفها استنادا إلى «الأدوار» المحددة للقوائم المالية الأولية والإيضاحات المرفقة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ بشان قائمة التدفقات النقدية والتي تتضمن تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة، من «الأرباح أو الخسائر» إلى «الأرباح أو الخسائر التشغيلية» والإلغاء الاختياري المتعلق بتصنيف التدفقات النقدية من أرباح الأسهم والفوائد. بالإضافة إلى ذلك، هناك تعديلات لاحقة على العديد من المعايير الأخرى.

سيصبح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ والتعديلات التي أدخلت على المعايير الأخرى سارية المفعول على فترات إعداد التقارير المالية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، يسمح بالتطبيق المبكر ولكن يجب الإفصاح عن ذلك. سيتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ بأثر رجعي.

٢-٥-٣ التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ – بشان تصنيف وقياس الأدوات المالية

في شهر مايو ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧، بشان تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات): تتضمن هذه التعديلات على ما يلي:

- توضح أنه يتم استبعاد إثبات المطلوب المالي في تاريخ التسوية وإدخال خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط معينة). لاستبعاد المطلوبات المالية التي يتم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- ارشادات إضافية بشأن كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية ذات سمات مرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة والسمات المشابهة. سيتم تصنيف فروق صرف العملات الأجنبية ضمن الفئة التي يدرج فيها الدخل والمصروفات ذات الصلة الذي تكون البند الذي نتج عنه فروق صرف العملات الأجنبية.
- توضحات حول ما يشكل «سمات غير القابلة للرجوع» وما هي خصائص الأدوات المرتبطة بها تعاقدياً.
- إدخال إفصاحات بشأن الأدوات المالية ذات السمات المحتملة ومتطلبات الإفصاح الإضافية لأدوات أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ستصبح التعديلات سارية المفعول على الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر لتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط. ولا تتوقع المجموعة أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢. أسس الإعداد (تتمة)

٢-٥-٤ العقود المرتبطة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة – التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧

في شهر ديسمبر ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير رقم ٧ – بشأن العقود المرتبطة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة، تنطبق التعديلات فقط على العقود المرتبطة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة؛ وتتضمن التعديلات على ما يلي:

- توضيح تطبيق متطلبات «الاستخدام الخاص» على العقود التي تدخل ضمن نطاق التعديلات.
- تعديل متطلبات التصنيف لبند التحوط في علاقة تحوط التدفقات النقدية على العقود التي تدخل ضمن نطاق التعديلات.
- إضافة متطلبات إفصاح جديدة لتمكين المستثمرين من فهم تأثير هذه العقود على الأداء المالي للشركة وتدفقاتها النقدية.

ستصبح التعديلات سارية المفعول على فترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦. يسمح بالتطبيق المبكر، ولكن يجب الإفصاح عند ذلك. سيتم تطبيق التعديلات المتعلقة باستثناء «الاستخدام الخاص» بأثر رجعي، بينما يجب تطبيق تعديلات محاسبة التحوط بأثر مستقبلي على علاقات التحوط الجديدة التي تم تصنيفها من تاريخ التطبيق المبدئي. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطبيق تعديلات الإفصاح المتعلقة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ بالتزامن مع تطبيق التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. إذا لم تقم المنشأة بإعادة عرض معلومات المقارنة، فلا يمكنها تقديم إفصاحات المقارنة.

لا تتوقع المجموعة أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على قوائمها المالية.

٢-٥-٥ التحسينات السنوية التي أدخلت على معايير المحاسبة الدولية الإعداد التقارير المالية – المجلد رقم ١١

في شهر يوليو ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تسعة تعديلات محدودة النطاق كجزء من عملية الصيانة الدورية لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية. تتضمن هذه التعديلات على توضيحات وتبسيطات وتصحيحات أو تغيرات تهدف إلى تحسين التوافق في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ بشأن التطبيق لأول مرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ بشأن الأدوات المالية؛ الإفصاح والتوجيهات المصاحبة له بشأن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بشان الأدوات المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ بشأن القوائم المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٧ بشأن قائمة التدفقات النقدية.

٢-٥-٦ الإصلاح الضريبي الدولي – قواعد نموذج الركيزة الثانية – التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢

تنطبق القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي نموذج الركيزة الثانية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على مجموعة الشركات متعددة الجنسيات التي يتجاوز إجمالي إيراداتها السنوية الموحدة عن ٧٥٠ مليون يورو في سنتين على الأقل من السنوات الأربع المالية السابقة.

تماشيا مع متطلبات القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي، أصدرت مملكة البحرين وأقرت المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٢٤ («قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية البحريني») في تاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٤، والذي يفرض ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية بنسبة تصل إلى ١٥٪ على الدخل الخاضع للضريبة للمنشآت العاملة في البحرين التابعة للمجموعة وذلك للسنوات المالية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥.

وفقا للتقييم الذي أجرته المجموعة، استنتجت المجموعة إلى أنها لا تخضع لنطاق قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية البحريني أو القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي إذ لا يتجاوز إجمالي إيراداتها السنوية الموحدة عن ٧٥٠ مليون يورو في سنتين على الأقل من السنوات المالية الأربع السابقة. وعليه، لا تتوقع المجموعة أن تخضع لقانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية البحريني والقواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي للسنة المالية القادمة.

يتوقع بأن لا يكون للتعديلات الواردة أعلاه أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي موضحة أدناه. قامت المجموعة بتطبيقها باستمرار على جميع الفترات المعروضة في هذه القوائم المالية الموحدة.

٣-١ أسس التوحيد

٣-١-١ الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات خاضعة لسيطرة المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. يتم تضمين القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣-١-٢ فقد السيطرة

عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة، فإنها تقوم باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة والحقوق غير المسيطرة والبنود الأخرى لحقوق الملكية. يتم احتساب أي ربح أو خسارة ناتجة في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتم قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة بالقيمة العادلة عند فقدان السيطرة.

٣-١-٣ معاملات تم استبعادها عند توحيد القوائم المالية

تم استبعاد المعاملات والأرصدة البينية بين شركات المجموعة وأي أرباح ومصروفات غير محققة والناتجة من العمليات البينية بين شركات المجموعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة التي تستبعد فيها الأرباح غير المحققة، إلى الحد الذي لا يوجد دليل على انخفاض القيمة.

٣-٢ أحتساب الإيرادات

٣-٢-١ الفوائد المكتسبة والمدفوعة

يتم الاعتراف بالفوائد المكتسبة و المدفوعة في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- إجمالي القيمة المدرجة للموجود المالي؛ أو
- التكلفة المطفأة للمطلوب المالي.

عند احتساب معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية بخلاف الموجودات المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية، وليس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يشمل احتساب معدل الفائدة الفعلي تكاليف المعاملة والرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملات التكاليف الاضافية التي ترتبط مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية أو المطلوبات المالية. يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي للموجود المالي أو المطلوب المالي عند الإثبات المبدئي لموجود المالي أو المطلوب المالي. عند احتساب إيرادات ومصروفات الفوائد، يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة المدرجة للموجود (عندما لا يكون الموجود منخفض القيمة ائتمانياً) أو بالتكلفة المطفأة للمطلوب. تم تعديل معدل الفائدة الفعلي نتيجة لإعادة تقدير التدفقات النقدية للأدوات ذات معدلات الفائدة العائمة بشكل دوري لتعكس التحركات في أسعار الفائدة بالسوق.

التكلفة المطفأة وإجمالي القيمة المدرجة

إن «التكلفة المطفأة» للموجود المالي أو المطلوب المالي هي المبلغ الذي يتم قياس الموجود المالي أو المطلوب المالي به عند الاعتراف المبدئي ناقصًا مبلغ مدفوعات المبلغ الأصلي، زائد أو ناقص الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لأي فرق بين ذلك المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، بالنسبة للموجودات المالية، معدلة لأي مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

إن «إجمالي القيمة المدرجة للموجود المالي» هي التكلفة المطفأة للموجود المالي قبل تعديل أي مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

٣-٢-٢ الدخل من بيع السلع وتوفير الخدمات

يتم إحتساب إيرادات بيع البضائع (السيارات وقطع الغيار) في الوقت الذي يتم فيه نقل السيطرة على البضائع إلى العميل، أي عندما يتم تسليم البضائع وقبولها من قبل العميل.

يتم قياس الايرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق القبض. تتألف الإيرادات من إيرادات خدمات صيانة وإصلاح وضمان السيارات. يتم احتساب الإيرادات بمرور الوقت عندما يتم تقديم الخدمات، بشرط وجود دليل شامل على وجود ترتيب، يتم تحديد التعرفة / المعدلات أو يمكن تحديدها وتكون قابلية التحصيل مؤكدة بشكل معقول.

يتم الاعتراف بالإيرادات من العقارات الاستثمارية والسيارات المؤجرة بموجب عقود الإيجار التشغيلية على مدى فترات التعاقد للإيجار / أو الخدمة على أساس القسط الثابت على فترة الإيجار، باستثناء الحالات التي يتم فيها رفع الإيجارات بما يتماشى مع التضخم العام المتوقع، وما لم يكن هناك عدم يقين بشأن التحصيل النهائي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٢ أحتساب الإيرادات (تتمة)

٣-٢-٢ الدخل من بيع السلع وتوفير الخدمات (تتمة)

فيما يلي المعايير المحددة لكل نشاط من أنشطة المجموعة:

أ) يتم احتساب الدخل من مبيعات السيارات وقطع الغيار عند إصدار الفاتورة ويحق للعميل امتلاك البضائع.

ب) يتم احتساب الدخل من خدمات الصيانة والإصلاح عند تقديم الخدمة.

ج) يتم احتساب الدخل من مطالبات الضمانات عندما يتم تقديم هذه الخدمة إلى العملاء بموجب التزامات الضمان.

د) يتم احتساب الدخل من تأجير السيارات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

هـ) يتم احتساب الدخل من بيع مخزون الأراضي عندما يحق للعميل الاستحواذ على الأرض، والذي عادة ما يكون عند تسليم وثيقة الملكية إليه؛

و) يتم احتساب دخل الإيجار من العقارات الاستثمارية كإيرادات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

٣-٢-٣ الدخل من الصيانة والإصلاحات

يتم إثبات الدخل من خدمات صيانة وإصلاح السيارات والضمان بمرور الوقت عند تقديم الخدمات، بشرط وجود دليل شامل على وجود ترتيب، تكون التعرفة / الأسعار ثابتة أو قابلة للتحديد، وقابلية التحصيل مؤكدة بشكل معقول.

٣-٢-٤ الرسوم والعمولات

يتم تضمين الدخل من الرسوم والعمولات والمصروفات التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي على الموجود المالي أو المطلوب المالي في قياس معدل الفائدة الفعلي.

يتم إثبات الدخل من الرسوم و العمولات الأخرى عند تقديم هذه الخدمات.

يتم إثبات الدخل من عمولات التأمين عند إصدار تغطية التأمين وعند وفاء العميل بالتزاماته تجاه شركة التأمين.

٣-٣ معاملات بالعملة الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الدينار البحريني وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتواريخ إجراء المعاملة. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ إعداد التقرير المالي إلى الدينار البحريني بسعر الصرف السائد في ذلك التاريخ. أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية هي الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة الرئيسية في بداية السنة المعدلة حسب أسعار معدل الفائدة الفعلية والمدفوعات خلال السنة والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية المحولة بسعر الصرف السائد في نهاية السنة.

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل البنود الغير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف بتاريخ إجراء المعاملة.

يتم إثبات فروق إعادة تحويل العملة الأجنبية في قائمة الأرباح أو الخسائر.

٣-٤ الأدوات المالية

٣-٤-١ الاحتساب والقياس المبدئي

تتكون الأدوات المالية للمجموعة بشكل أساسي من النقد وأرصدة لدى البنوك وقروض وسلف للعملاء والذمم التجارية المدينة والأدوات المالية المشتقة والذمم التجارية الدائنة والذمم الأخرى والقروض البنكية لأجل والاقتراضات الأخرى. تقوم المجموعة مبدئيًا باحتساب القروض والسلف والذمم التجارية المدينة في التاريخ الذي نشأت فيه. يتم مبدئياً احتساب جميع الأدوات المالية الأخرى في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة مضافًا إليها، للبند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرةً إلى الاستحواذ أو الإصدار. يتم مبدئياً قياس الذمم التجارية المدينة الذي لا يتضمن على عنصر تمويلي جوهري بسعر المعاملة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣-٤-٢ التصنيف والقياس اللاحق

الموجودات المالية

عند الاحتساب المبدئي، يتم تصنيف الموجود المالي كموجود مالي مقاس كالتالي: بالتكلفة المطفأة؛ مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – سندات الدين؛ مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – سندات أسهم حقوق الملكية؛ أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي، إلا إذا قامت المجموعة بتغيير نموذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية. وفي هذه الحالة، يتم إعادة تصنيف جميع الموجودات المالية المتأثرة في اليوم الأول من الفترة الأولى للتقرير المالي الذي يتبع التغيير في نموذج الأعمال.

يتم قياس الموجود المالي بالتكلفة المطفأة إذا تم استيفاء كل من الشرطيّن التاليين، ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً. ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركّز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، ومطابقة فترات الموجودات المالية مع فترات المطلوبات ذات العلاقة أو التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع التقارير بشأنها إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية تعويض مدراء الأعمال، على سبيل المثال، ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
- معدل تكرار مبيعات الموجودات المالية وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد «المبلغ الأصلي» على أساس القيمة العادلة للموجود المالي عند الاعتراف المبدئي. يتم تحديد «الفائدة» على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة زمنية معينة أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (على سبيل المثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي تسهم في تعديل سعر الفائدة التعاقدي، بما في ذلك خصائص أسعار الفائدة المتغيرة، وخصائص الدفع المسبق ومميزات التمديد؛ و
- الشروط التي تحد مطالبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (على سبيل المثال: مميزات عدم الرجوع على الضامن).

تتفق ميزة الدفع المسبق مع معيار مدفوعات المبلغ الأصلي للدّين والفائدة، إذا كان المبلغ المدفوع مقدماً يمثل بشكل جوهري مبالغ غير مسددة للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والذي قد يشمل مبلغ تعويض إضافي معقول مقابل إنهاء العقد في وقت مبكر. بالإضافة لذلك، بالنسبة للموجودات المالية المشتراة بخصم أو علاوة على المبلغ التعاقدي الإسمي، وهي خاصية تسمح أو تتطلب الدفع المسبق بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدي الإسمي بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تشمل أيضاً مبلغ تعويض إضافي معقول مقابل إنهاء العقد في وقت مبكر). يتم التعامل معها على أنها متوافقة مع هذا المعيار، إذا كانت القيمة العادلة لميزة الدفع المسبق غير جوهرية عند الاحتساب المبدئي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٤ الأدوات المالية (تتمة)

٣-٤-٢ التصنيف والقياس اللاحق (تتمة)

تعديلات الموجودات المالية

إذا تم تعديل شروط الموجودات المالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً.

إذا كانت التدفقات النقدية تختلف اختلافاً جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. في هذه الحالة، يتم إلغاء الاعتراف الموجود المالي الأصلي، ويتم الاعتراف بالموجود المالي الجديد بالقيمة العادلة، زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا لم ينتج عن تعديل الموجود المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلغاء الاعتراف بالموجود الحالي، فإن المجموعة تقوم أولاً بإعادة اعتراف إجمالي القيمة المدرجة للموجود المالي باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للموجود، يتم إثبات التسوية الناتجة عن ذلك على أنه ربح أو خسارة تعديل في قائمة الأرباح أو الخسائر.

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تخفيض التكلفة المطفأة من خلال الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم احتساب دخل الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، وانخفاض القيمة في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب أي ربح أو خسارة من الإلغاء في قائمة الأرباح أو الخسائر.

٣-٤-٣ الاستبعاد

الموجودات المالية

تقوم المجموعة باستبعاد الموجودات المالية عند إنتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية للموجودات المالية أو عندما تقوم بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية التعاقدية على الموجود المالي في صفقة يتم بموجبها تحويل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات المالية، أو عندما لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بجميع المخاطر والمكافآت الجوهرية لملكية الموجود ولم تقم بالاحتفاظ بالسيطرة على الموجود المالي.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة باستبعاد المطلوبات المالية عندما تكون الالتزامات التعاقدية بموجب المطلوب قد تم وفائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. كما تقوم المجموعة باستبعاد المطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للمطلوبات المالية المعدلة مختلفة اختلافاً جوهرياً، ففي هذه الحالة يتم إثبات مطلوب مالي جديد قائم على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد المطلوب المالي، يتم تسجيل الفرق بين القيمة المدرجة المطفأة والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات محتملة) في قائمة الأرباح أو الخسائر.

٣-٤-٤ المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني حالي قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المحتسبة حيث تنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته.

٣-٤-٥ الانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، ما لم تكن هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي ففي هذه الحالة تستند المخصصات الى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

يتم قياس مخصصات الخسارة للذمم التجارية المدينة دائماً بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك كلاً من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، بناءً على واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

افترضت المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري إذا تجاوزت مدة استحقاق محفظة القروض أكثر من ٣٠ يومًا.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حاله تعثر في السداد عندما:

- من غير المحتمل إن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسييل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛ أو
- الموجودات المالية متأخرة عن السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع احتمالات حالات التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر في السداد المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد التقرير المالي (أو فترة أقصر، إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً).

أقصى فترة يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض خلالها المجموعة للمخاطر الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة – قروض وسلف

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للموجود المالي.

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وهي هيكل المصطلحات للمتغيرات التالية:

- احتمالية حدوث التعثر في السداد؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛
- قيمة التعرض عند التعثر في السداد.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل كلا من العوامل الكمية والنوعية. إذا تم تحويل الأطراف الأخرى أو التعرضات بين فئات التصنيفات، فإن ذلك سيؤدي إلى تغير في تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد المرتبطة بها. يتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد بالأخذ في الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية بالنسبة للتعرضات ومعدلات الدفع المسبق المقدرة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة مُعامِلات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. يأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار هيكل وضمانات، وأقدمية المطالبة والقطاع التشغيلي للطرف الآخر، وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الموجود المالي. يتم إعادة معايرة تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد لسيناريوهات اقتصادية مختلفة، ولقروض العقارات، لتعكس التغيرات المحتملة في أسعار العقارات. يتم احتسابها على أساس التدفق النقدي المخصوم باستخدام معدل الفائدة الفعلي كمُعامل الخصم.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. وتستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر في السداد للموجود المالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة للالتزامات الاقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض عند التعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية. بالنسبة لبعض الموجودات المالية، يتم تحديد قيمة التعرض عند التعثر في السداد من خلال وضع مجموعة من نتائج التعرض المحتملة في نقاط زمنية مختلفة باستخدام تقنيات السيناريو والإحصاء.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة – الذمم التجارية المدينة (النهج المبسط):

تستخدم المجموعة مصفوفة مخصصات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم التجارية المدينة من عملاء الأفراد، والتي تشتمل على عدد كبير جدا من الأرصدة الصغيرة.

تحتسب معدلات الخسارة باستخدام طريقة معدل الدوران (صافي التدفق)، بناءً على احتمال تقدّم الذمم المدينة خلال مراحل متعاقبة من الاستحقاق إلى خانة الخسارة. كما يتم الأخذ في الاعتبار الاسترداد من حالة الخسارة لحساب معدلات الخسارة التاريخية. تحتسب معدلات الدوران بشكل منفصل للتعرضات في القطاعات المختلفة استناداً على خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة للعميل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٤ الأدوات المالية (تتمة)

٣-٤-٥ الانخفاض في القيمة (تتمة)

تستند معدلات الخسارة على تجربة الخسارة الائتمانية الفعلية على مدى السنوات الخمس الماضية. يتم تعديل هذه المعدلات لتعكس الفروقات بين الظروف الاقتصادية خلال الفترة التي تم خلالها جمع البيانات التاريخية، والظروف الحالية، ووجهة نظر المجموعة للظروف الاقتصادية على مدى العمر المتوقع للذمم المدينة. تستند تعديلات النظرة المستقبلية لمعدلات الخسارة على بطاقة النتائج النوعية، التي تعالج وجهة نظر الإدارة حول الظروف الاقتصادية والتجارية المستقبلية.

الموجودات المالية المنخفضة ائتمانياً

في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة ائتمانياً. يعتبر الموجود المالي «منخفض ائتمانياً» عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي. الأدلة على أن الموجود المالي منخفض ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- صعوبة مالية جوهرية للمقترض أو الجهة المصدرة؛
- خرق للعقد، مثل العجز أو التأخر في السداد أو استحقاق الموجود المالي لفترة تتجاوز ٩٠ يوماً؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلف من قبل المجموعة بشروط لا تأخذها المجموعة في الاعتبار في الظروف الأخرى؛
- من المحتمل أن المقترض سيعلن إفلاسه أو أي إعادة هيكلة مالية أخرى؛
- اختفاء السوق النشطة للأداة المالية نتيجة وجود صعوبات مالية؛ و
- تصفية الضمانات.

المرحلة ١ و ٢ و ٣ – القروض المقيّمة بشكل جماعي

تطبق المجموعة نهجًا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. ترحل الموجودات المالية من خلال المراحل الثلاث التالية بناءً على التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف المبدئي:

- المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا: هذه هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد المحتملة في غضون ١٢ شهرًا بعد تاريخ إعداد التقرير المالي؛
- المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – غير منخفضة القيمة ائتمانياً: هذه الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تتضمن الموجودات المالية التي لديها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي ولكن ليس لديها دليل موضوعي على انخفاض القيمة؛ و
- المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر– منخفضة القيمة ائتمانياً: هذه هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تتضمن الأدوات المالية التي لديها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ إعداد التقرير المالي.

المرحلة ٣ – القروض المقيّمة بشكل فردي

- تأخذ المجموعة في الاعتبار الدليل على انخفاض القيمة لكافة القروض والسلف الهامة بشكل فردي والتي يتم تقييمها على أساس محدد.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات.

الشطب

يتم شطب إجمالي القيمة المدرجة للموجودات المالية إما كلياً أو جزئياً عندما لا يكون لدى المجموعة توقعات معقولة لاسترداد الموجودات. لا تتوقع المجموعة أي استردادات جوهرية من المبالغ المشطوبة. ومع ذلك، فإن المبالغ المشطوبة يمكن أن تخضع لإجراءات تنفيذية بغرض الامتثال لإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

٣-٥ ذمم تجارية مدينة وذمم أخرى

يتم الاعتراف بالذمم التجارية المدينة والذمم الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة، ناقصاً الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣-٦ المخزون

يتم إدراج مخزون السيارات بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما اقل. وقد تم تحديد تكلفة قطع الغيار على أساس المتوسط الموزون، وبالنسبة للسيارات يتم بموجب أسس محددة. تشتمل التكلفة على سعر الشراء، ورسوم الشحن والجمارك، وأية نفقات إضافية أخرى متكبدة مرتبطة بالشراء حتى وصوله إلى موقعة وشكلة الحاليين.

يتم إدراج مخزون الأراضي والممتلكات بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل. يعاد تصنيف العقار في وقت لاحق من المخزون إلى العقارات الاستثمارية إذا كان هناك تغيير فعلي في الاستخدام وإعادة تصنيفه من المخزون إلى العقارات والمعدات عند التغيير في نية الاستخدام و العكس.

٣-٧ عقارات ومعدات والحق في استخدام الموجودات

الاحتساب

تدرج العقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. يتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات والأعمار الإنتاجية بتاريخ إعداد التقرير المالي، ويتم تعديلها مستقبلاً إذا تطلب الأمر. يتم تخفيض القيمة المدرجة للموجودات إلى قيمتها القابلة للإسترداد إذا كانت القيمة المدرجة للموجودات أكبر من قيمتها المقدرة القابلة للإسترداد.

تقوم المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات والتزامات عقد الإيجار بتاريخ بدأ عقد الإيجار. يتم مبدئياً قياس الحق في استخدام الموجودات بالتكلفة، ويتم لاحقاً قياسها بالتكلفة ناقصاً منها أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة، ويتم تعديلها حسب بعض عمليات إعادة قياس التزامات عقد الإيجار.

الاستهلاك

يتم حساب الاستهلاك في قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة للعقارات والمعدات. لا يتم احتساب استهلاك الأراضي المملوكة ملكاً حراً. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة:

المباني	من ١٥ إلى ٣٥ سنة
أثاث وتركيبات ومعدات	من ٣ إلى ٦ سنوات
السيارات المملوكة	من ٤ إلى ٦ سنوات
السيارات المؤجرة	من ٤ إلى ٦ سنوات
حق الاستخدام	على مدى فترة عقد الإيجار

٣-٨ عقارات استثمارية

العقارات الاستثمارية هي تلك المحتفظ بها لغرض اكتساب دخل من التأجير، أو ارتفاع قيمتها، أو كلاهما، ولكن ليس للبيع ضمن سياق الأعمال الاعتيادية، أو الاستخدام في إنتاج وتوريد البضائع والخدمات، أو لأغراض إدارية. يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة، ناقصاً منها الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة، إن وجد.

يتم إثبات دخل الإيجار من العقارات الاستثمارية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

الاستهلاك

يتم حساب الاستهلاك على العقارات الاستثمارية في قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة للعقارات. لا يتم احتساب استهلاك للأراضي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات الاستثمارية:

المباني	٣٥ سنة
أثاث وتركيبات ومعدات	٤ سنوات

٣-٩ تكاليف الاقتراض

يتم رسملة تكاليف الاقتراض التي تنسب مباشرة إلى اقتناء أو بناء أو تأسيس موجودات مؤهلة. يتم احتساب تكاليف الاقتراض الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر في السنة التي تنشأ فيها.

٣-١٠ أرباح الأسهم

تحتسب أرباح الأسهم، المخصصات المقترحة الأخرى ضمن المطلوبات في الفترة التي يتم فيها الموافقة عليها من قبل المساهمين.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-١١ الاحتياطي القانوني

طبقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة ووفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية، يتم تخصيص ما لا يقل عن ١٠٪ من صافي الأرباح إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠ ٪ من رأس المال المدفوع (باستثناء علاوة الإصدار). إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.

٣-١٢ الاحتياطي العام

طبقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة وتوصيات مجلس الإدارة يتم تحويل مبالغ محددة إلى الاحتياطي العام. لا توجد أي قيود تحد من توزيع الاحتياطي العام.

تتم الموافقة على التخصيصات من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

٣-١٣ احتياطي التبرعات

بناء على توصيات مجلس الإدارة، يتم تحويل مبلغ من أرباح السنة إلى هذا الاحتياطي، والذي يمثل مبلغ مخصص التبرعات والأعمال الخيرية غير الملتزم به، بعد موافقة المساهمين.

٣-١٤ رأس المال

الأسهم العادية

تصنف الأسهم العادية كأسهم حقوق ملكية. يتم إثبات التكاليف الإضافية التي تنسب مباشرة إلى إصدار الأسهم العادية كاستقطاع من حقوق الملكية.

أسهم خزينة

عندما تشتري الشركة أسهم رأس مالها، يتم خصم المبلغ المدفوع بما في ذلك أي تكاليف تتعلق بالمعاملة من إجمالي حقوق الملكية وتسجل كأسهم خزينة إلى أن يتم إلغاءها. عند بيع الأسهم أو إعادة إصدارها لاحقاً، فإنه يتم تضمين أي أرباح أو خسائر في حقوق الملكية.

٣-١٥ تحوطات التدفقات النقدية

تستخدم المجموعة مبادلة أسعار الفائدة وعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة للتحوط من تعرضها لتقلبات التدفقات النقدية المستقبلية. الأدوات المالية المشتقة وهي عقود تشتق قيمتها من واحدة أو أكثر من الأدوات المالية أو المؤشرات، وتشتمل على عقود صرف العملات الأجنبية والعقود الآجلة وعقود مبادلة أسعار الفائدة وعقود تغطية العملات الأجنبية. يتم مبدئياً الاعتراف بجميع الأدوات المالية المشتقة على أساس التكلفة وهي القيمة العادلة في تاريخ إبرام العقود، ومن ثم يتم إعادة قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم احتساب التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المعينة كأداة مالية لتغطية التغيرات في التدفقات النقدية والفعالة. يتم احتساب التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المصنفة والمؤهلة كتحوطات للتدفقات النقدية والتي أثبتت فعاليتها العالية فيما يتعلق بمخاطر التحوط في الدخل الشامل الآخر وعرضها في احتياطي التحوط كعنصر منفصل من حقوق الملكية. يتم احتساب الأثر المقابل للأرباح والخسائر غير المحققة المحتسبة في قائمة الدخل الشامل الآخر، كموجودات أخرى أو مطلوبات أخرى في قائمة المركز المالي. يتم حذف الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر على الأدوات المشتقة المحتسبة من الدخل الشامل الآخر ويتضمن في الربح أوالخسارة في نفس الفترة حيث أن التدفقات النقدية المغطاة تؤثر على الربح والخسارة في قائمة الدخل الشامل الآخر في نفس قائمة الدخل الشامل الآخر كالبند المتحوط. أي أرباح أو خسائر ناتجة من تغيرات القيمة العادلة على الأدوات المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط أو التي تم تحديدها بأنها غير فعالة، فإنه يتم احتسابها مباشرة في الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب أرباح وخسائر القيمة العادلة على الأدوات المشتقة المتداولة في الأرباح أو الخسائر.

عندما لا تستوفي أداة التحوط شروط محاسبة التحوط أو عند الانتهاء أو البيع أو الشطب أو التنفيذ أو إلغاء التصنيف، فإنه يتم التوقف عن محاسبة التحوط بشكل مستقبلي.

تبقى الأرباح أو الخسائر المتراكمة المثبتة مسبقاً في قائمة الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي التحوط ضمن حقوق الملكية حتى تؤثر العملية المتنبأ بها على الأرباح أو الخسائر.

إذا لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة، فإنه يتم إثبات الرصيد المسجل في قائمة الدخل الشامل الآخر فوراً في قائمة الأرباح أو الخسائر. في حالات أخرى يتم تحويل المبالغ المثبتة في قائمة الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر في نفس الفترة التي يؤثر فيها البند المتحوط على الأرباح أو الخسائر.

٣-١٦ انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيم المدرجة لموجودات المجموعة بخلاف الموجودات المالية في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، لتحديد وجود دلائل تشير إلى حدوث إنخفاض في القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لهذه الموجودات، يتم إثبات خسائر انخفاض القيمة إذا تجاوزت القيمة المدرجة القيمة القابلة للاسترداد. يتم إثبات تسجل خسائر انخفاض القيمة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣-١٧ تكاليف المنافع التقاعدية

ان حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين البحرينيين يتم تغطيتها حسب أنظمة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من المجموعة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. اشتراك المجموعة في هذه الخطة، تمثل مساهمة محددة حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ – المتعلق بمزايا الموظفين وتسجل هذه الاشتراكات كمصروف عند استحقاقها.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل محددة المدة مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني على أساس مدة الخدمة والرواتب النهائية.

٣-١٨ ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى

يتم مبدئياً إثبات الذمم التجارية الدائنة والذمم الأخرى بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

٣-١٩ التزامات عقد الإيجار

في تاريخ التطبيق المبدئي، تقوم المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المقرر سدادها على مدى فترة عقد الإيجار. تشمل مدفوعات الإيجار مدفوعات ثابتة.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار بسهولة. بعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفيض مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة لالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار أو تغيير في التقييم لشراء الموجود الأساسي.

٣-٢٠ قروض بنكية لأجل والاقتراضات الأخرى

يتم مبدئياً قياس القروض البنكية لأجل والاقتراضات الأخرى التي تستحق عليها فائدة بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٣-٢١ نقد وأرصدة لدى بنوك

يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق وأرصدة غير مقيدة والودائع لدى البنوك بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ، والتي تخضع لمخاطر التغيرات الغير جوهرية في القيمة العادلة. لغرض القائمة الموحدة للتدفقات النقدية، يتم عرض النقد وما في حكمه مخصوماً منها النقد المقيد.

٣-٢٢ العائد لكل سهم

تقوم المجموعة بعرض معلومات عن ربحية السهم الواحد الأساسية لأسهمها العادية. ويتم احتساب ربحية السهم الواحد الأساسية بقسمة الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالمساهمين العاديين للشركة الأم، على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. ويتم تحديد العائد المخفض على السهم بتعديل الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالأسهم العادية، وكذلك يتم تعديل المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة لتأثيرات أي تخفيض محتمل للأسهم العادية.

٣-٢٣ المعلومات القطاعية

القطاع التشغيلي هو جزء من المجموعة ويقوم بالمشاركة في أنشطة تجارية والتي قد تدر إيرادات أو تتكبد مصروفات، وتتضمن تلك الإيرادات والمصروفات التي تتعلق بالمعاملات التي تتم مع أي قطاع آخر في المجموعة. يتم مراجعة جميع النتائج التشغيلية للقطاعات بشكل منتظم من قبل الإدارة التنفيذية، لاتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم أدائها، والتي يوجد لديها معلومات مالية منفصلة.

٣-٢٤ المخصصات

يتم إثبات المخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك التزامات قانونية أو ضمنية على المجموعة يمكن قياسها بطريقة موثوقة، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الإقتصادية لتسوية هذه الالتزامات.

٤. استخدام التقديرات والاجتهادات

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة من الإدارة وضع إجتهادات وتقديرات وافتراضات التي تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات على أساس مستمر. يتم إثبات التعديلات على التقديرات بأثر مستقبلي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤. استخدام التقديرات والاجتهادات (تتمة)

٤-١ الاجتهادات

٤-١-١ تصنيف الموجودات المالية

تقييم نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للموجود المالي هي المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (الإيضاح رقم ٣-٤-٢).

٤-١-٢ تصنيف الأدوات المالية المشتقة

أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة في تاريخ المعاملة الغرض من الأداة المالية المشتقة المشتراة وبناءً على غرض الإدارة، يتم تحديد المعالجة المحاسبية وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

٤-١-٣ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

وضع معايير لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجود المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، وتحديد منهجية التأسيس، ومعلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة واختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

في حكم وضع القواعد ونقاط التحفيز لتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بتسهيلات التمويل، مما قد يؤدي إلى انتقال الموجود المالي من «المرحلة الاولى» إلى «المرحلة الثانية». تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات النوعية والكمية في تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تواصل المجموعة تقييم المقترضين بحثاً عن مؤشرات أخرى على عدم القدرة على السداد، مع الأخذ في الاعتبار السبب الكامن وراء أي صعوبة مالية وما إذا كان من المحتمل أن تكون مؤقتة أو على المدى الطويل.

٤-١-٤ معقولية معلومات النظرة المستقبلية

يدخل الحكم في تحديد متغيرات معلومات النظرة المستقبلية ذات الصلة بمحافظ تمويل معينة ولتحديد حساسية المعلمات للحركات في هذه المتغيرات في النظرة المستقبلية.

نظرا لأن المتغيرات الاقتصادية الكلية غير مقبولة إحصائياً، تواصل المجموعة استخدام نموذج عامل واحد Vasicek-Merton لتحويل احتمالية التعثر في السداد على المدى إلى احتمالية التعثر في السداد في الوقت بدلاً من نموذج الانحدار وفقاً لسياسة المجموعة المعتمدة. تم استخدام طريقة التحليل المعتمد على Vasicek-Merton للتنبؤ بتعديلات على النظرة المستقبلية من خلال احتساب سعر النفط كمؤشر مركب لمتغيرات اقتصادية كلية.

٤-١-٥ احتمالية الموزون

تقوم الإدارة في تحديد ترجيح الاحتمالية لكل سيناريو مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة لسيناريو الحالة الرئيسية. لتعكس التمكين الاقتصادي المحسن، قامت المجموعة بتحديث ترجيح السيناريو ليعكس التحسن الاقتصادي في قياس خسائر الائتمان المقدرة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٤-٢ التقديرات

٤-٢-١ انخفاض قيمة الأدوات المالية

- تحديد المدخلات في نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك دمج معلومات النظرة المستقبلية.
- الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد.

٤-٢-٢ انخفاض قيمة الذمم التجارية المدينة

تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم التجارية المدينة باستخدام طريقة «معدل الدوران» (صافي التدفق) على أساس احتمالية تقدم الذمم التجارية المدينة خلال مراحل متتالية من التأخر في السداد إلى خسارة الضمان. تقدر المجموعة معدلات الخسارة على أساس الخبرة السابقة في الخسارة، والتي يتم تعديلها لتعكس الظروف الاقتصادية والتجارية المستقبلية.

٤-٢-٣ مخصص المخزون

تقوم المجموعة بمراجعة القيم المدرجة للمخزون في تاريخ إعداد كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان المخزون قد انخفضت قيمته. تحدد المجموعة المخزون الذي تم تخفيض قيمته بناءً على عمر المخزون وتقديرها للطلب المستقبلي على المخزون. في حالة وجود أي مؤشر على انخفاض القيمة، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للمخزون بناءً على الخبرة السابقة المتعلقة بالتخلص من هذا المخزون.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. إدارة المخاطر المالية

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية الناتجة عن استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة، و
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح المخاطر التي تتعرض لها المجموعة المشار إليها أعلاه، إضافة إلى الأهداف والسياسات والإجراءات التي تتخذها المجموعة لقياس وإدارة المخاطر.

نهج إدارة المخاطر

تم وضع سياسات إدارة المخاطر للمجموعة لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها المجموعة ووضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة المخاطر والالتزام بالحدود.

٥-١ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية التي تتعرض لها المجموعة نتيجة لعدم مقدرة أحد العملاء أو أحد أطراف الأدوات المالية على الوفاء بالتزاماته التعاقدية. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان في الأرصدة لدى البنوك والقروض والسلف للعملاء والذمم التجارية المدينة والموجودات الأخرى. مخاطر الائتمان القصوى هي القيمة المدرجة للموجودات.

استمرار تأثيرات البيئة الاقتصادية

تقوم المجموعة بإجراء تقييمات لمعلومات الاقتصاد الكلي المتاحة ذات الصلة في ظل بيئة أرتفاع أسعار الفائدة والتوترات الجيوسياسية المستمرة داخل المنطقة. وقد تم تحديث المعلومات الاقتصادية ذات الصلة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

لقد أدى الارتفاع في أسعار الفائدة والضغوط التضخمية في العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، وبالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية المستمرة، إلى قيام المجموعة بتحديث المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك المخصصات الإضافية المحدة من قبل الإدارة.

كما عزز قسم إدارة المخاطر رقابته على محفظة التمويل من خلال مراجعة أداء التعرضات للقطاعات المتوقع تأثرها بشكل مباشر أو غير مباشر بالبيئة الاقتصادية الصعبة الحالية، وذلك لتحديد الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية المحتملة على أساس نوعي.

إدارة مخاطر الائتمان

إطار إدارة مخاطر الائتمان للمجموعة يتضمن الآتي:

- سياسات واستراتيجيات مخاطر الائتمان: تحديد الرغبة في مخاطر الائتمان للمجموعة والاستراتيجيات المستخدمة، وتحديد المبادئ والمعايير التي تحكم الأنشطة المتعلقة بمخاطر الائتمان ضمن المجموعة.
- تحديد المنهجيات المستخدمة لتقييم التعرضات الائتمانية، وتحديد إجراءات مراجعة التسهيلات الائتمانية وفقا لهيكل الصلاحيات المحددة.
- تنويع أنشطة الاقراض؛ و
- إجراء مراجعة مستقلة منتظمة لعملية مخاطر الائتمان والتعرض والحدود وضمان مدى الفعالية والامتثال مع تضمين سيناريوهات فحص الإجهاد للاستعداد لظروف السوق المعاكسة.

٥-١-١ قروض وسلف للعملاء

جميع القروض والسلف للعملاء مع الأفراد المحليين والمنشآت المؤسسة محلياً. تتم إدارة مخاطر الائتمان على هذه القروض والسلف بشكل فعال ومراقبتها بصرامة وفقًا لسياسات وإجراءات الائتمان المحددة جيدًا. يتم تقييم الجدارة الائتمانية لكل مقترض قبل الاقراض وبمراجعة شاملة للمعلومات التي تتضمن تقرير الائتمان، الوضع المالي للعميل وضع السوق والضمانات الملموسة إن وجدت. تخضع المجموعة أيضًا لحدود المدين الواحد على النحو المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

توجد إجراءات منتظمة لمراجعة الائتمان لتحديد التعرضات في المرحلة المبكرة والتي تتطلب مزيدًا من المراقبة والمراجعة التفصيلية. توجد إجراءات علاجية مناسبة للمتابعة والاسترداد (بما في ذلك اللجوء إلى الإجراءات القانونية) لمراقبة مخاطر الائتمان على القروض والسلف.

التعرض إلى مخاطر الائتمان

المجموعة غير معرضة لأي تركيز جوهري لمخاطر الائتمان الناتجة عن التعرضات للمخاطر من قبل مدين واحد أو مدينين يحملون خصائص مماثلة بحيث يتوقع أن تتأثر قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم بالتغييرات في الظروف الاقتصادية أو العوامل الأخرى. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بإجراء تدقيق دوري للوحدات التجارية وعمليات المجموعة الائتمانية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٥-١ مخاطر الائتمان (تتمة)

٥-١-١ قروض وسلف للعملاء (تتمة)

التعرض إلى مخاطر الائتمان (تتمة)

تقيس المجموعة تعرضها لمخاطر الائتمان بالرجوع إلى إجمالي القيمة المدرجة للموجودات المالية ناقصاً الفائدة المعلقة وخسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. وإن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان للقروض والسلف هي القيمة المدرجة ناقصاً منها الإيرادات المؤجلة ومخصص الانخفاض في القيمة المعلن عنها في نهاية السنة.

يوضح الجدول التالي معلومات عن الجودة الائتمانية للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. وفيما يتعلق بالموجودات المالية فإن المبالغ الواردة في الجدول تمثل إجمالي القيمة المدرجة، إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
المرحلة ١ و ٢ و ٣		
المرحلة ١ – ١٢ شهراً	١٠٦,٤٩٧	١٠٣,٨٨٤
المرحلة ٢– مدى العمر – غير منخفضة القيمة ائتمانياً	٨,٥٤٤	١٢,٥١٨
المرحلة ٣– مدى العمر – منخفضة القيمة ائتمانياً	٥٥,٢٨٠	٦٠,٥٧٧
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣٠,٢٦٧)	(٣٩,٦٥٩)
صافي القروض والسلف للعملاء	**١٤٠,٠٥٤**	١٣٧,٣٢٠

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر عن السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك كلًا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، بناءً على واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

الهدف من التقييم هو تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للتعرض من خلال المقارنة:

- احتمالية التعثر في السداد على مدى العمر المتبقي كما في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ مع
- احتمالية التعثر في السداد على مدى العمر المتبقي لهذه النقطة في الوقت الذي تم تقديره في وقت الاعتراف المبدئي من التعرض (تم تعديله عندما يكون مناسبًا للتغيرات في توقعات الدفع المسبق).

مراقبة مخاطر الائتمان

إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر في السداد

المدخلات الرئيسية لتحديد احتمالية التعثر في السداد هي اعمار الذمم بناء على أيام الاستحقاق (أعمار الذمم) بشكل رئيسي. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب نوع المنتج والمُقترض، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني وأعمار الذمم بناءً على أيام الاستحقاق.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها وتوليد تقديرات على مدى العمر المتبقي لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات وكيفية التنبؤ بتغيرها كنتيجة لمرور الوقت.

يتضمن هذا التحليل تحديد ومقارنة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية وكذلك التحليل المتعمق لتأثير بعض العوامل الأخرى (مثل خبرة التحمل) على مخاطر التعثر في السداد. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشمل مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية: نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة القياسية والبطالة وأسعار النفط. بالنظر إلى الظروف غير العادية والتغيرات في بيانات النظرة المستقبلية لهذه المتغيرات، فقد استخدمت الشركة نموذج العامل الواحد Vasicek-Merton باستخدام أسعار النفط كعامل لتحديد أحتمالية حدوث التعثر في السداد.

بناءً على دراسة مجموعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر «الحالة الأساسية» للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى نطاق تمثيلي لسيناريوهات التنبؤ المحتملة الأخرى. ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لحالات التعثر في السداد.

تختلف معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد تفاقمت بشكل جوهري حسب المحفظة وتشمل التغيرات الكمية في حالات التعثر الائتماني والعوامل النوعية، بما في ذلك الدعم القائم على أساس التأخر في السداد.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

باستخدام خبرة المجموعة الائتمانية آراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة، يمكن للمجموعة أن تحدد بأن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

وكإجراء احترازي، تعتقد المجموعة بأن الزيادة الجوهرية تحدث في المخاطر الائتمانية في موعد لا يتجاوز موعد استحقاق الموجود المالي لأكثر من ٣٠ يوماً. يتم تحديد الأيام التي فات موعد استحقاقها من خلال احتساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ استحقاق لم يتم استلام الدفع الكامل بشأنه.

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في المخاطر الائتمانية من خلال إجراء المراجعات الدورية للتأكد مما يلي:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادات الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة عندما تصبح الموجودات متأخرة عن السداد لمدة ٣٠ يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات غير مبرر لها في مخصص الخسارة من التحويلات بين (المرحلة ١) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لمدة ١٢ شهراً و(المرحلة ٢) لاحتمالية التعثر في السداد على مدى العمر.

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على قرض لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى غير مرتبطة بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم إلغاء الاعتراف بالقرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة وفقا للسياسة المحاسبية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية (يشار إليها باسم «سياسة التسامح») لزيادة فرص التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد، وبموجب سياسة التسامح الخاصة بالمجموعة، يتم منح القرض على أساس انتقائي إذا كان المدين في الوقت الحالي عاجز عن سداد الدين أو إذا كان هناك مخاطر كبيرة للتعثر في السداد، وهناك دليل على أن المدين بذل كل الجهود المعقولة للسداد بموجب الشروط التعاقدية الأصلية ومن المتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

بالنسبة للموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التسامح التي تنتهجها المجموعة، يعكس تقدير التعثر في السداد ما إذا كان التعديل قد أدى إلى تحسين أو استعادة قدرة المجموعة على تحصيل الفائدة والمبلغ الأصلي وواقع الخبرة السابقة للمجموعة لإجراءات التسامح المماثلة. وكجزء من هذه العملية، تقوم المجموعة بتقييم أداء المدفوعات للمقترض مقابل الشروط التعاقدية المعدلة وتأخذ في الاعتبار مختلف المؤشرات السلوكية.

بشكل عام، يعتبر التسامح مؤشراً نوعياً على وجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية وقد يمثل توقع التسامح دليلًا على أن التعرض هو منخفض القيمة ائتمانياً. يحتاج العميل إلى إثبات سلوك دفع جيد باستمرار على مدى فترة ٣ أشهر للأفراد و ٦ أشهر للشركات قبل أن لا يتم اعتبار التعرض منخفض القيمة ائتمانياً أو يتم اعتبار احتمالية حدوث التعثر في السداد قد انخفضت بحيث يعود مخصص الخسارة ليُقاس بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا بناءً على التوجيهات التنظيمية.

تقوم المجموعة بإدراج معلومات النظرة المستقبلية في كل من تقييمها لما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأداة ما قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. استنادًا إلى الخبراء الاقتصاديين والنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر «الحالة الأساسية» للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى نطاق تمثيلي لسيناريوهات التنبؤ المحتملة الأخرى. تتضمن هذه العملية وضع اثنين أو أكثر من السيناريوهات الاقتصادية الإضافية والنظر في الاحتمالات النسبية لكل نتيجة.

تمثل الحالة الأساسية نتيجة الاحتمال الأكثر توقعاً وتتوافق مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي والميزانية. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تفاؤلاً وأكثر تشاؤمية.

تتضمن القروض والسلف المتأخرة السداد ولكن غير المنخفضة القيمة تلك القروض التي استحقت بموجبها الفوائد التعاقدية والمدفوعات الرئيسية ولكن تعتقد المجموعة أن الانخفاض في القيمة غير مناسب على أساس مستوى الضمان والضمان المتاح و / أو في عملية تحصيل المبالغ المستحقة إلى المجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٥-١ مخاطر الائتمان (تتمة)

٥-١-١ قروض وسلف للعملاء (تتمة)

مراقبة مخاطر الائتمان (تتمة)

إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر في السداد (تتمة)

فيما يلي التحليل الزمني للقروض وسلف للعملاء:

٢٠٢٥	المرحلة ١ ألف دينار بحريني	المرحلة ٢ ألف دينار بحريني	المرحلة ٣ ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الحالي	٩٩,٩٥٦	٢,١٩٠	١,٨١٤	**١٠٣,٩٦٠**
متأخر عن السداد:				
يوم واحد إلى ٣٠ يوماً	٦,٥٤١	٧٨٥	١,٠٧٥	**٨,٤٠١**
٣١ إلى ٦٠ يوماً	–	٤,٠٩٤	١,٢٦٧	**٥,٣٦١**
٦١ إلى ٨٩ يوماً	–	١,٤٧٥	١,٤٨٦	**٢,٩٦١**
٩٠ يوما إلى سنة واحدة	–	–	١٣,٨٩٧	**١٣,٨٩٧**
من سنة واحدة إلى ٣ سنوات	–	–	١٨,٤٥٨	**١٨,٤٥٨**
أكثر من ٣ سنوات	–	–	١٧,٢٨٣	**١٧,٢٨٣**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٤٣٤)	(١,٢٨٧)	(٢٧,٥٤٦)	**(٣٠,٢٦٧)**
القيمة المدرجة	**١٠٥,٠٦٣**	**٧,٢٥٧**	**٢٧,٧٣٤**	**١٤٠,٠٥٤**

٢٠٢٤	المرحلة ١ ألف دينار بحريني	المرحلة ٢ ألف دينار بحريني	المرحلة ٣ ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الحالي	٩٣,٢٧١	١,٦٣٣	١,٨٣٧	٩٦,٧٤١
متأخر عن السداد:				
يوم واحد إلى ٣٠ يوماً	١٠,٦١٣	١,٤٩٥	٢٧٤	١٢,٣٨٢
٣١ إلى ٦٠ يوماً	–	٧,٢٨٨	٩٣٤	٨,٢٢٢
٦١ إلى ٨٩ يوماً	–	٢,١٠٢	٢,١٩١	٤,٢٩٣
٩٠ يوما إلى سنة واحدة	–	–	٢١,١٥٦	٢١,١٥٦
من سنة واحدة إلى ٣ سنوات	–	–	٢٣,٧٢٩	٢٣,٧٢٩
أكثر من ٣ سنوات	–	–	١٠,٤٥٦	١٠,٤٥٦
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٠٦٦)	(١,٩٧٨)	(٣٦,٦١٥)	(٣٩,٦٠٩)
القيمة المدرجة	١٠٢,٨١٨	١٠,٥٤٠	٢٣,٩٦٢	١٣٧,٣٢٠

٢٠٢٥	الأفراد ألف دينار بحريني	الشركات* ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الحالي	٨٧,٦٤١	١٦,٣١٩	**١٠٣,٩٦٠**
متأخر عن السداد:			
يوم واحد إلى ٣٠ يوماً	٧,٣٨٨	١,٠١٣	**٨,٤٠١**
من ٣١ إلى ٦٠ يوماً	٤,٩٤١	٤٢٠	**٥,٣٦١**
من ٦١ إلى ٨٩ يوماً	٢,٥٧٢	٣٨٩	**٢,٩٦١**
من ٩٠ يوما إلى سنة واحدة	١٣,٧٧١	١٢٦	**١٣,٨٩٧**
من سنة واحدة إلى ٣ سنوات	١٧,٤٦٢	١,١٩٦	**١٨,٤٥٨**
أكثر من ٣ سنوات	١٣,٨٣٠	٣,٤٥٣	**١٧,٢٨٣**
إجمالي القروض والسلف	**١٤٧,٤٠٥**	**٢٢,٩١٦**	**١٧٠,٣٢١**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٧,٢٤٠)	(٣,٠٢٧)	**(٣٠,٢٦٧)**
صافي القروض والسلف	**١٢٠,١٦٥**	**١٩,٨٨٩**	**١٤٠,٠٥٤**

*تمثل قطاع الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٤	الأفراد ألف دينار بحريني	الشركات* ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الحالي	٨٥,٧٠٧	١١,٠٣٤	٩٦,٧٤١
متأخر عن السداد:			
يوم واحد إلى ٣٠ يوماً	٩,٩٢٤	٢,٤٥٨	١٢,٣٨٢
من ٣١ إلى ٦٠ يوماً	٧,٢٢٣	٩٩٩	٨,٢٢٢
من ٦١ إلى ٨٩ يوماً	٤,١٩٨	٩٥	٤,٢٩٣
من ٩٠ يوما إلى سنة واحدة	١٩,٨٦٨	١,٢٨٨	٢١,١٥٦
من سنة واحدة إلى ٣ سنوات	٢١,٢٧٢	٢,٤٥٧	٢٣,٧٢٩
أكثر من ٣ سنوات	٧,٧٢٢	٢,٧٣٤	١٠,٤٥٦
إجمالي القروض والسلف	١٥٥,٩١٤	٢١,٠٦٥	١٧٦,٩٧٩
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣٥,٧٥٧)	(٣,٩٠٢)	(٣٩,٦٥٩)
صافي القروض والسلف	١٢٠,١٥٧	١٧,١٦٣	١٣٧,٣٢٠

*تمثل قطاع الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم

إن تعرض المجموعة للعملاء الذين لا تتجاوز فترة تعثرهم في السداد عن ٩٠ يومًا وفي المرحلة ٣ اعتبارا من تاريخ التقرير يتعلق بالعملاء إما في فترة التهدئة الخاصة بهم، أو تمت تصفية الضمانات المرهونة، أو يواجه العميل صعوبات مالية قد تؤدي إلى التخلف عن السداد.

تركيز المخاطر الائتمانية

تمنح كافة القروض للمقترضين المقيمين في مملكة البحرين. يمثل تركيز المخاطر الائتمانية للقروض في تاريخ إعداد التقرير المالي ٨٦٪ (٢٠٢٤: ٨٨٪) لقروض الأفراد و ١٤٪ (٢٠٢٤: ١٢٪) لقروض عملاء قطاع الشركات و الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

حسب التوزع الجغرافي

جميع القروض والسلف تقع جغرافياً في البحرين.

بلغ حد الائتمان غير المستخدم لبطاقات الائتمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ وقدره ٢١,١٣٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٢٢,٧١٦ ألف دينار بحريني). يتم تحويل التعرضات غير المدرجة في الميزانية إلى ما يعادلها من التعرضات المدرجة في الميزانية من خلال تطبيق عامل تحويل الائتمان. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ متوسط إجمالي التعرض الائتماني للقروض والسلف للعملاء ١٧٢,١٧٦ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ١٧٩,١٩١ ألف دينار بحريني) وبلغ متوسط حد الائتمان غير المستخدم ٢٢,٣٦٦ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٢٢,٨٠٢ ألف دينار بحريني). تم احتساب المتوسط على أساس أرصدة نهاية الربع خلال السنة.

تقدر الإدارة القيمة العادلة للضمانات والتحسينات الأمنية الأخرى المحتفظ بها مقابل قروض العملاء التي انخفضت قيمتها بشكل فردي كافية بشكل معقول لتغطية قيمة هذه القروض في تاريخ إعداد التقرير المالي. تراقب المجموعة تركز المخاطر الائتمانية بحسب نوع القرض.

كما في تاريخ إعداد التقرير المالي، تمثل القروض والسلف للعملاء ٢٤٪ قروض السيارات (٢٠٢٤: ٢٦٪) و ٢٧٪ قروض مضمونة بالرهن العقاري (٢٠٢٤: ٢٥٪) و ٣١٪ قروض شخصية وأخرى (٢٠٢٤: ٣٥٪) و ٧٪ قروض تجارية (٢٠٢٤: ٣٪) و ١١٪ لتمويل بطاقات الائتمان (٢٠٢٤: ١١٪).

تصدر المجموعة بطاقات مسبقة الدفع للعملاء، وتثبت الأموال المستلمة من العملاء خارج الميزانية. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بلغ إجمالي الأموال ٧ آلاف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٧ آلاف دينار بحريني).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٥-١ مخاطر الائتمان (تتمة)

٥-١-١ قروض وسلف للعملاء (تتمة)

مراقبة مخاطر الائتمان (تتمة)

القروض والسلف المنخفضة القيمة هي الموجودات المالية التي قامت المجموعة بتحديدها بأنها غير قادرة على تحصيل جميع المبالغ الأصلية والفائدة المستحقة على المبالغ القائمة وفقاً للشروط التعاقدية للاتفاقيات. يتأثر تعرض المجموعة للمخاطر الائتمانية الناتجة عن القروض والذمم التجارية المدينة بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. تعتبر القروض المتأخرة عن السداد لمدة ٩٠ يوماً بأنها قروض متعثرة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ إجمالي مبلغ القروض المتعثرة، كحسابات متأخرة السداد ٩٠ يومًا أو أكثر ٤٩,٦٣٨ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٥٥,٣٤١ ألف دينار بحريني). بلغت حسابات المرحلة الثالثة ٥٥,٢٨٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٦٠,٥٧٧ ألف دينار بحريني). امتثالاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، يتم تعليق الفائدة على قروض المرحلة ٣ ويتم احتسابها على أساس نقدي.

قروض بشروط معاد تفاوضها وسياسة تسامح المجموعة

قروض بشروط معاد تفاوضها هي القروض التي تم إعادة هيكلتها نتيجة لتدهور الوضع المالي للمقترض، حيث قدمت المجموعة تنازلات بالموافقة على الشروط والأحكام التي هي أكثر ملاءمة للمقترض مما قدمته المجموعة في البداية. المجموعة تنفذ سياسة التسامح من أجل تحقيق أكبر فرص للتحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. وبموجب سياسة التسامح للمجموعة، يتم منح التسامح على أساس انتقائي في الحالة التي يكون فيها المدين حالياً متعثراً في سداد ديونه، أو عندما تكون هناك مخاطر عالية للتعثر في السداد، وهناك أدلة على أن المدين بذل جميع الجهود المعقولة للسداد بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، ومن المتوقع أن يكون قادراً على الوفاء بموجب الشروط المعدلة.

تشمل الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير توقيت دفع الفائدة وإجراء تعديلات على شروط عقود القرض. تخضع قروض الأفراد وقروض الشركات لسياسة التسامح. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت قيمة القروض والسلف المعاد هيكلتها ٢٦٤ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٢,١٤٥ ألف دينار بحريني) .

بالنسبة للموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التسامح للمجموعة، يعكس تقدير احتمالية التعثر في السداد ما إذا كان التعديل قد أدى إلى تحسين أو استعادة قدرة المجموعة على تحصيل الفائدة والمبلغ الأساسي وخبرة المجموعة السابقة في إجراء تسامح مماثل. كجزء من هذه العملية، تقوم المجموعة بتقييم أداء المدفوعات للمقترض مقابل الشروط التعاقدية المعدلة والنظر في المؤشرات السلوكية المختلفة.

بشكل عام، التسامح هو مؤشر نوعي على زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان وتوقع التسامح قد يشكل دليلاً على أن التعرض هو ضعف في الائتمان. يحتاج العميل إلى إظهار سلوك دفع جيد باستمرار على مدى فترة ثلاثة أشهر للأفراد و (ستة أشهر للشركات) قبل أن لا يعد التعرض للمخاطر منخفض القيمة ائتمانياً / متعثراً في السداد أو يُعتبر أن إحتمالية التخلف عن السداد قد انخفضت بحيث يعود مخصص الخسارة ليُقاس بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا بناءً على التوجيه التنظيمي.

الضمان

لدى المجموعة ضمانات مقابل قروض قد تكون في شكل حصص في الرهن العقاري مع الاحتفاظ بوثائق الملكية وتسجيل الملكية المشتركة للسيارات وضمانات شخصية.

في حالة قروض السيارات، تستند تقديرات القيمة العادلة للضمانات إلى قيمة الضمان المقدرة في وقت الاقتراض، ولا يتم إعادة تقييمها بشكل عام إلا عندما يتم تقييم القرض بشكل فردي على انه منخفض القيمة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت قيمة القروض العقارية المضمونة بالكامل ٢٩,١٥٣ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٢٥,٩٩٦ ألف دينار بحريني)، وبلغت قيمة القروض العقارية المضمونة جزئياً ١٤,٥٠٤ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ١٦,٠٠٥ ألف دينار بحريني) بقيمة ضمان تبلغ ٩,٨٨٨ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ١٠,٧٦٠ ألف دينار بحريني). تبلغ قيمة القروض العقارية في المرحلة ٣ المدعمة بضمان عقاري ٢٦,٦٨ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٣٢,٩٦٠ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥-١-٢ مخاطر الائتمان للذمم التجارية المدينة

تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالذمم التجارية المدينة من احتمال تعثر الطرف الآخر في سداد مستحقاته. أنشأت المجموعة هيكلاً مناسباً لاعتمادات مع حدود للموافقة على الائتمانات وتجديدها.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ متوسط إجمالي التعرض للذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى ٦,٥١٢ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٤,٩٠٣ ألف دينار بحريني). تم احتساب هذه المبالغ بناءً على متوسط آخر أربع نتائج ربع سنوية.

يتم إجراء تحليل انخفاض القيمة في تاريخ إعداد كل تقرير مالي باستخدام مصفوفة مخصصات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. تستند معدلات المخصصات إلى الأيام التي فات موعد استحقاقها لمجموعات قطاعات العملاء المختلفة ذات أنماط خسارة مماثلة (أي حسب المنطقة الجغرافية ونوع المنتج ونوع العميل وتصنيفه والتغطية بواسطة خطابات الاعتماد أو أشكال أخرى من التأمين الائتماني). تعكس النتيجة الاحتمالية المرجحة والقيمة الزمنية للمال والمعلومات المعقولة والداعمة المتوفرة في تاريخ إعداد التقرير المالي حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتنبؤات بالظروف الاقتصادية المستقبلية. من الناحية الجغرافية، يوجد تركيز المخاطر الائتمانية في مملكة البحرين حيث أن غالبية عملاء المجموعة موجودون في البحرين.

٥-١-٣ مخاطر الائتمان المتعلقة الأرصدة لدى البنوك

يتم إدارة مخاطر الائتمان من الأرصدة لدى البنوك من قبل قسم المحاسبة التابع للمجموعة وفقاً لسياسة المجموعة. يتم إيداع الفائض من الأموال لدى البنوك المعتمدة وضمن حدود الائتمان المخصصة لكل بنك. يتم إيداع الأرصدة لدى البنوك الخاصة بالمجموعة لدى بنوك ذات تصنيف ائتماني جيد، وبالتالي، يتم اعتبار الإيداعات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان للأرصدة لدى البنوك ٩,٩٠٣ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ١٤,٦٢٤ ألف دينار بحريني). تم احتساب هذه المبالغ بناءً على متوسط آخر أربع نتائج ربع سنوية.

٥-١-٤ مخاطر التسوية

قد تنشأ عن أنشطة المجموعة مخاطر عند تسوية المعاملات والعمليات. مخاطر التسوية هو عبارة عن مخاطر الخسارة نتيجة لعدم وفاء الطرف الآخر بالتزاماته لتسليم النقد والأوراق المالية أو الموجودات الأخرى كما تم الاتفاق عليه تعاقدياً.

٥-١-٥ مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات

تنتج مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة عن احتمال تعثر الطرف الآخر في سداد التزاماته التعاقدية وتقتصر على القيمة السوقية الإيجابية للأدوات المالية لصالح المجموعة والمدرجة ضمن الموجودات الأخرى. كما يشار إلي القيمة السوقية الإيجابية باسم («تكلفة الاستبدال») حيث أنها تقدر بالتكلفة لاستبدال المعاملات بأسعار السوق السائدة في حالة تعثر الطرف الآخر عن السداد. علماً بأن العقود المشتقة للمجموعة تبرم مع مؤسسات مالية أخرى.

٥-٢ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر احتمال مواجهة المجموعة صعوبة في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمطلوبات المالية التي تتم تسويتها عن طريق تسليم النقد أو موجود مالي آخر. تضمن إدارة مخاطر السيولة توفر التمويل في جميع الأوقات لتلبية احتياجات التمويل للمجموعة.

إدارة مخاطر السيولة

يتمثل نهج المجموعة في إدارة مخاطر السيولة في التأكد من أن المجموعة تؤمن تمويلًا أكبر من المتطلبات الحالية والمستقبلية. تقوم المجموعة بشكل مستمر بمراقبة مدى تجاوز الإستلامات التعاقدية للمدفوعات التعاقدية ومستويات السلف الجديدة المرتبطة بمستويات السيولة. تتم مراقبة مخاطر السيولة عن كثب من قبل قسم إدارة المخاطر وقسم المحاسبة ويتم رفع تقارير عنها إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة.

تراقب المجموعة متطلبات مصرف البحرين المركزي لنسب السيولة وتضمن بقاء تلك النسب ضمن الحدود المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٥-٢ مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول الوارد أدناه تواريخ الاستحقاق التعاقدية المستقبلية المتبقية للموجودات والمطلوبات المالية. تم الإفصاح عن التدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية غير المخصومة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة المدرجة وأسعار الفائدة السائدة بتاريخ إعداد التقرير المالي حتى تواريخ استحقاقها النهائية.

٢٠٢٥	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	إجمالي التدفقات النقدية التعاقدية ألف دينار بحريني	خلال سنة واحدة ألف دينار بحريني	من سنة واحدة إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من ٥ سنوات ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦,٧٩٢	٦,٧٩٤	٦,٧٩٤	–	–
قروض وسلف للعملاء	١٤٠,٠٥٤	٢٤٧,٣٠٢	٦٠,٥٨٩	١٣١,٠٣٨	٥٥,٦٧٥
ذمم تجارية مدينة	٤,٧١٨	٤,٧١٨	٤,٧١٨	–	–
موجودات أخرى	١,٦٤٢	١,٦٤٢	١,٥٩٢	٥٠	–
	١٥٣,٢٠٦	**٢٦٠,٤٥٦**	**٧٣,٦٩٣**	**١٣١,٠٨٨**	**٥٥,٦٧٥**
المطلوبات					
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	١٦,١٢٠	١٦,١٢٠	١٦,١٢٠	–	–
أدوات مالية مشتقة	٥٢٣	–	–	–	–
التزامات عقد الإيجار	٥٩١	٥٩٦	٣٣٣	١٩١	٧٢
قروض بنكية لأجل والاقتراضات الأخرى	٩١,٠٥٣	١٠٥,٤٦١	٢٢,٨٢٢	٨٢,٦٣٩	–
	١٠٧,٦٩٦	**١٢٢,١٧٧**	**٣٩,٢٧٥**	**٨٢,٨٣٠**	**٧٢**
الحدود الائتمانية غير المستخدمة	**١٥,٩٩١**	**١٥,٩٩١**	**١٥,٩٩١**	**–**	**–**

٢٠٢٤	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	إجمالي التدفقات النقدية التعاقدية ألف دينار بحريني	خلال سنة واحدة ألف دينار بحريني	من سنة واحدة إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من ٥ سنوات ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٥,٢٣٢	١٥,٤٤٩	١٥,٤٤٩	–	–
قروض وسلف للعملاء	١٣٧,٣٢٠	٢٤٦,٩٨٨	٥٣,٦٣٦	١٢٧,٤١٠	٦٥,٩٤٢
ذمم تجارية مدينة	٣,٩٢٧	٣,٩٢٧	٣,٩٢٧	–	–
موجودات أخرى	٢,٥٢٤	٢,٥٢٤	٢,٢٥٦	٢٦٨	–
	١٥٩,٠٠٣	٢٦٨,٨٨٨	٧٥,٢٦٨	١٢٧,٦٧٨	٦٥,٩٤٢
المطلوبات					
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	١٨,٩٠١	١٨,٩٠١	١٨,٩٠١	–	–
أدوات مالية مشتقة	٢٣	٢٣	٢٣	–	–
التزامات عقد الإيجار	٩١٢	١,٠٣٩	٦١٥	٣٤٩	٧٥
قروض بنكية لأجل والاقتراضات الأخرى	٩٣,٧٣١	١٠٧,٣٩٠	٣٨,٤١٨	٦٨,٩٧٢	–
	١١٣,٥٦٧	١٢٧,٣٥٣	٥٧,٩٥٧	٦٩,٣٢١	٧٥
الحدود الائتمانية غير المستخدمة	١٩,٠٦٦	١٩,٠٦٦	١٩,٠٦٦	–	–

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥-٣ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التغير في إيرادات أو قيمة الأدوات المالية للمجموعة نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل معدل الفائدة.

إدارة مخاطر السوق

تتم مراقبة مخاطر السوق بصورة دقيقة من قبل قسم إدارة المخاطر وقسم المحاسبة وترفع تقاريرها إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة.

مخاطر سعر الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تأثر أرباح المجموعة نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة. تنشأ مخاطر سعر الفائدة للمجموعة من الموجودات المحققة للفائدة والمطلوبات التي تستحق عليها الفائدة، مثل أرصدة لدى البنوك والقروض والقروض لأجل. فيما يلي ملخص لتوزيع الأدوات المالية بين فئات سعر الفائدة:

في ٣١ ديسمبر	معدل ثابت		معدل عائم		لا تستحق عليها فائدة		المجموع	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	**٢٠٢٥**	٢٠٢٤	**٢٠٢٥**	٢٠٢٤	**٢٠٢٥**	٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢,٤٧٢	١١,٠٤٥	–	–	٤,٣٢٠	٤,١٨٧	٦,٧٩٢	١٥,٢٣٢
قروض وسلف للعملاء	١٣٩,٥٩٤	١٣٦,٨٦٣	–	–	٤٦٠	٤٥٧	١٤٠,٠٥٤	١٣٧,٣٢٠
ذمم تجارية مدينة	–	–	–	–	٤,٧١٨	٣,٩٢٧	٤,٧١٨	٣,٩٢٧
موجودات أخرى	–	–	٥٠	٥٨٢	١,٥٩٢	١,٩٤٢	١,٦٤٢	٢,٥٢٤
	١٤٢,٠٦٦	١٤٧,٩٠٨	**٥٠**	٥٨٢	**١١,٠٩٠**	١٠,٥١٣	**١٥٣,٢٠٦**	١٥٩,٠٠٣
المطلوبات								
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	–	–	–	–	١٦,٨٢٢	١٨,٩٠١	١٦,٨٢٢	١٨,٩٠١
أدوات مالية مشتقة	–	–	–	–	–	٢٣	–	٢٣
التزامات عقد الإيجار	٥٢٣	٩١٢	–	–	–	–	٥٢٣	٩١٢
قروض بنكية لأجل والاقتراضات لأخرى	–	–	٩١,٠٥٣	٩٣,٧٣١	–	–	٩١,٠٥٣	٩٣,٧٣١
	٥٢٣	٩١٢	**٩١,٠٥٣**	٩٣,٧٣١	**١٦,٨٢٢**	١٨,٩٢٤	**١٠٨,٣٩٨**	١١٣,٥٦٧

إن الجزء غير المحوط من القروض التي تحمل معدل فائدة عائمة تكون عرضة للتغير في أسعار الفائدة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، إن التغير في أسعار الفائدة المتغيرة للأداة المالية بواقع ١٠٠ نقطة أساس سوف يزيد / (ينقص) صافي الأرباح بنحو ٧٨٥ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٥٧٥ ألف دينار بحريني).

القروض البنكية لأجل و الأقتراضات الأخرى لديها أسعار فائدة عائمة، والتي تخضع لإعادة تسعير على أساس ربع سنوي. بلغ سعر الفائدة الفعلي على القروض لأجل بما في ذلك تأثير مبادلة أسعار الفائدة وعقود التحوط بالعملات الأجنبية ٧,٢٠٪ سنوياً. (٢٠٢٤: ٧,٥١٪ سنوياً).

٥-٤ مخاطر سعر العملة

مخاطر العملة هي المخاطر الناتجة عن تقلبات قيمة الأداوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وتنشأ عن الأدوات المالية المقومة بالعملات الأجنبية. بلغ صافي المطلوبات للمجموعة المقومة بالدولار الأمريكي ٦١,٦٠٢ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٧٤,١٩٠ ألف دينار بحريني) وبلغ صافي الموجودات المقومة بالين الياباني ٦ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ١٤٣ ألف دينار بحريني).

ومن المتوقع أن يكون للتغيير المحتمل بنسبة ٥٪ في أسعار صرف العملات الأجنبية لليين الياباني، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، تأثير قدره ٠,٣ آلاف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٧ آلاف دينار بحريني) على القائمة الموحدة للدخل الشامل.

يتم ربط الدينار البحريني فعلياً بالدولار الأمريكي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٥-٥ إدارة رأس المال

تتمثل سياسة المجموعة في الحفاظ على قاعدة رأس المال قوية. يقوم مصرف البحرين المركزي بتحديد ومتابعة متطلبات رأس المال الخاصة بالمجموعة. يحدد ترخيص الشركات المالية التقليدية الممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي معدلات الاقتراض بمقدار خمس مرات من رأس مال الشركة والاحتياطيات (حقوق المساهمين). بلغ هذا المعدل بالنسبة للمجموعة ١,٠ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ١,١).

٦. التحوط والمشتقات

تدخل المجموعة ضمن سياق الأعمال الاعتيادية في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن على الأدوات المالية المشتقة.

المبلغ الاعتباري هو الموجود الأساسي للمشتقات أو المعدل المرجعي أو المؤشر وهو الأساس الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة المشتقات. تشير المبالغ الاعتبارية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وليست مؤشراً على مخاطر السوق أو الائتمان.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تم التحوط من مخاطر أسعار الفائدة المنسوبة إلى القروض لأجل بمبلغ وقدره ١١,٣ مليون دينار بحريني (٣٠ مليون دولار أمريكي) (٢٠٢٤: مبلغ وقدره ٣٥,٨ مليون دينار بحريني (٩٥ مليون دولار أمريكي). القيمة العادلة لأدوات التحوط هذه موجودات بقيمة ٥٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: موجودات بقيمة ٥٨٢ ألف دينار بحريني).

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لم تكن هناك عقود صرف أجنبي آجلة منسوبة إلى القروض لأجل (٢٠٢٤: ١٨,٢ مليون دينار بحريني). ولم تكن هناك سالبة لأدوات التحوط في سنة ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: مطلوبات بقيمة ٣٣ ألف دينار بحريني).

يتم إدراج المشتقات بالقيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم بناءً على مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها.

أنواع المشتقات المالية

عقود الصرف الأجنبي الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة محددة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مخصصة يتم التعامل معها في السوق خارج البورصة.

مبادلة أسعار الفائدة هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة على أساس مبلغ افتراضي محدد. تقوم الأطراف المقابلة عمومًا بتبادل مدفوعات الفائدة الثابتة والمتغيرة على أساس القيمة الاعتبارية لعملة واحدة.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات

تنشأ مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة من احتمال تعثر الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية وتقتصر على القيمة العادلة الإيجابية للأدوات التي تكون في صالح المجموعة. يتم إبرام غالبية عقود المشتقات للمجموعة مع مؤسسات مالية أخرى ولا يوجد تركيز جوهري لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالعقود ذات القيمة العادلة الإيجابية مع أي طرف آخر في تاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي.

المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض التحوط

قامت المجموعة بتطبيق نظام شامل لقياس وإدارة المخاطر. يتضمن جزء من عملية إدارة المخاطر إدارة تعرض المجموعة للتقلبات في أسعار الصرف الأجنبي (مخاطر العملات) وأسعار الفائدة من خلال إدارة الموجودات والمطلوبات. إن من سياسة المجموعة تقليل تعرضها لمخاطر العملات ومعدلات الفائدة إلى مستويات مقبولة على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة. وضع مجلس الإدارة مستويات لمخاطر العملات من خلال وضع حدود لمخاطر تمركز خطر العملات. تتم مراقبة المراكز بشكل مستمر ويتم استخدام استراتيجيات التحوط لضمان الحفاظ على المراكز ضمن الحدود الموضوعة. وضع مجلس الإدارة مستويات لمخاطر أسعار الفائدة من خلال وضع حدود على فجوات أسعار الفائدة لفترات محددة. تتم مراجعة فجوات أسعار الفائدة على أساس مستمر ويتم استخدام استراتيجيات التحوط لتقليل فجوات أسعار الفائدة ضمن الحدود التي وضعها مجلس الإدارة.

تستخدم المجموعة عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة للتحوط ضد مخاطر العملات المحددة على وجه التحديد. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم المجموعة مبادلة أسعار الفائدة للتحوط من مخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن قروض محددة على وجه التحديد تحمل معدلات فائدة عائمة. في جميع هذه الحالات، يتم توثيق علاقة وهدف التحوط، بما في ذلك تفاصيل البند المتحوط وأداة التحوط، رسميًا ويتم المحاسبة عن المعاملات كتحوط.

إن القروض و السلف للعملاء هي في الغالب ذات معدل فائدة ثابت (ومع ذلك، احتفظت المجموعة بالحق بموجب شروط الاتفاقية مع العملاء في تغيير السعر وفقًا لتقديرها بعد إعطاء إشعار للعميل لمدة شهر واحد) بينما تكون قروضها المصرفية ذات طبيعة معدل فائدة متغيرة. للتحوط من هذه المخاطر، تستخدم المجموعة عقود مبادلة أسعار الفائدة لتحويل معدل الفائدة العائم على القروض البنكية لأجل والاقتراضات الأخرى إلى معدل فائدة ثابت.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

يتم التحوط فقط لعنصر مخاطر أسعار الفائدة، وبالتالي فإن المخاطر الأخرى، مثل مخاطر الائتمان، تدار ولكن لا يتم التحوط منها من قبل المجموعة. يتم تحديد مكون مخاطر أسعار الفائدة على أنه التغير في القيمة العادلة للقروض والسلف ذات السعر الثابت ناشئة فقط من التغيرات في مؤشر معدل الفائدة العائم. عادة ما تكون هذه التغييرات هي أكبر عنصر في التغيير الإجمالي في القيمة العادلة. تم تصنيف هذه الاستراتيجية كتحوط للتدفقات النقدية ويتم تقييم فعاليتها من خلال طريقة المشتقات الافتراضية ومقارنة التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط مقابل التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط المنسوب إلى المخاطر المحوطة.

هناك علاقة اقتصادية بين البند المحوط وأداة التحوط حيث تتطابق شروط مبادلة أسعار الفائدة مع شروط القروض البنكية لأجل والاقتراضات الأخرى (أي المبلغ الافتراضي، والاستحقاق، والدفع، وتواريخ إعادة التعيين). قامت المجموعة بتكوين محفظة تحوط لعلاقات التحوط حيث أن المخاطر الأساسية لمبادلة أسعار الفائدة مماثلة لمكون المخاطر المحوطة. المصادر المحتملة لعدم الفعالية هي كما يلي:

- تطبيق منحنى سعر فائدة مختلف لخصم البند المتحوط وأداة التحوط ؛
- الفروق في توقيت التدفقات النقدية للبند المتحوط وأداة التحوط ؛ و
- تؤثر مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة بشكل مختلف على تحركات القيمة العادلة لأداة التحوط والبند المحوط.

تم تقييم علاقات التحوط لتكون فعالة بالكامل، وبناءً عليه، يتم الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة لمبادلة أسعار الفائدة والعقود الآجلة في حقوق الملكية.

يوضح الجدول التالي بيان استحقاق أدوات التحوط المستخدمة في استراتيجيات التحوط للمجموعة:

القيمة الاعتبارية	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	١-٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣-٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦-١٢ أشهر ألف دينار بحريني	١-٥ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٢٠٢٥	**–**	**–**	**–**	**–**	**١١,٣١٠**	**١١,٣١٠**
٢٠٢٤	–	٧,٥٤٠	١٣,٧٤٠	٢١,٤٢٥	١١,٣١٠	٥٤,٠١٥

٧. مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن العديد من الأسباب المتعلقة بعمليات المجموعة، وأفرادها والتكنولوجيا والبنية التحتية والإحتيال ومن العوامل الخارجية عدا مخاطر الائتمان والسوق والسيولة مثل تلك الناتجة عن المتطلبات القانونية والمعايير المعترف بها في سلوك الشركات. مخاطر التشغيل تنتج عن كل عمليات المجموعة وتواجه من قبل كل الشركات التجارية.

هدف المجموعة هو إدارة مخاطر التشغيل لموازنة تجنب الخسائر المالية والتلفيات وسمعة المجموعة مع فعالية التكلفة وتجنب سياسات الرقابة التي تحد من المبادرة الإبداع.

تدير المجموعة المخاطر التشغيلية من خلال السياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر والإبلاغ عنها. بالإضافة إلى ذلك، قبل تقديم التسهيلات والخدمات الجديدة، يتم مراجعتها وتقييمها لمخاطر التشغيل. يستخدم قسم إدارة المخاطر بالمجموعة سياسات وإجراءات داخلية واضحة ومنهجية التقييم الذاتي للتحكم في المخاطر لتقليل احتمالية وقوع أي خسائر تشغيلية. عند الاقتضاء، يتم التخفيف من المخاطر عن طريق التأمين.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٨. بيان الاستحقاق

فيما يلي بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة بناءً على ترتيبات السداد التعاقدية للموجودات والمطلوبات.

في ٣١ ديسمبر	خلال سنة واحدة		سنة إلى ٥ سنوات		٥ إلى ١٠ سنوات		أكثر من ١٠ سنوات		المجموع	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦,٧٩٢	١٥,٢٣٢	–	–	–	–	–	–	**٦,٧٩٢**	١٥,٢٣٢
قروض وسلف للعملاء	٤٣,٠١٤	٤٠,٦٦٨	٧٦,٠١٨	٧١,٨٩٠	١٦,٩٣٣	١٩,٤٤٨	٤,٠٨٩	٥,٣١٤	**١٤٠,٠٥٤**	١٣٧,٣٢٠
ذمم تجارية مدينة	٤,٧١٨	٣,٩٢٧	–	–	–	–	–	–	**٤,٧١٨**	٣,٩٢٧
موجودات أخرى	١,٥٩٢	٢,٥٢١	٥٠	٢٦٨	–	–	–	–	**١,٦٤٢**	٢,٥٢٤
	٥٦,١١٦	٦٢,٠٨٣	**٧٦,٠٦٨**	٧٢,١٥٨	**١٦,٩٣٣**	١٩,٤٤٨	**٤,٠٨٩**	٥,٣١٤	**١٥٣,٢٠٦**	١٥٩,٠٠٣
المطلوبات										
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	١٦,١٢٠	١٩,٨٣٦	–	–	–	–	–	–	**١٦,٨٢٢**	١٩,٨٣٦
أدوات مالية مشتقة	–	٢٣	–	–	–	–	–	–	**–**	٢٣
التزامات عقد الإيجار	٣٨	٥٤٦	١٧٥	٣٢٦	٤	١٠	٣٦	٣٠	**٥٢٣**	٩١٢
قروض بنكية لأجل والاقتراضات الأخرى	١٧,٣٤٤	٣٢,٧٧١	٧٣,٧٠٩	٦٠,٩٦٠	–	–	–	–	**٩١,٠٥٣**	٩٣,٧٣١
	٣٣,٧٧٢	٥٣,١٧٦	**٧٣,٨٨٤**	٦١,٢٨٦	**٤**	١٠	**٣٦**	٣٠	**١٠٨,٣٩٨**	١١٤,٥٠٢

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ إجمالي قروض المجموعة للعملاء ١٤٠,٠٥٤ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ١٣٧,٣٢٠ ألف دينار بحريني)، منها ١٣٥,٩٦٥ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ١٣٢,٠٦٠ ألف دينار بحريني) تستحق قبل ١٠ سنوات، و ٣,٩٠٤ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٤,٩٥١ ألف دينار بحريني) تستحق بين ١٠ و ٢٠ سنة، و ١٣٥ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٣٦٣ ألف دينار بحريني) تستحق بعد ٢٠ سنة.

تقوم الإدارة بمراقبة بيان استحقاق القروض لضمان توافر السيولة اللازمة.

٩. القيمة العادلة وتصنيف الأدوات المالية

إن القيمة العادلة للسعر تمثل المبلغ الذي يمكن مبادلة أي موجود أو سداد أي مطلوب به بين طرفين راغبين وملمين بتفاصيل المعاملة على أسس تجارية أو في حال غيابه، أفضل سوق يمكن للمجموعة دخوله في ذلك اليوم. القيمة العادلة للمطلوبات تعكس مخاطر عدم الأداء.

تقاس الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة بالتكلفة المطفأة، باستثناء الأدوات المالية المشتقة التي تقاس بالقيمة العادلة. والقيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع الموجود أو دفعه عند تحويل المطلوب في إطار صفقة منظمة بين أطراف السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية، أو في غيابها، في السوق الأكثر ملاءمة التي تستطيع المجموعة الوصول إليها في ذلك التاريخ. وتعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الوفاء به.

إن أساس التسجيل بالقيم العادلة هو أن فرضية استمرارية المنشأة التجارية قائمة دون ان يكون هناك نية أو حاجة للتصفية، أو الدخول في عمليات ذات بنود سلبية.

باستثناء الأدوات المالية المشتقة المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة، تم تصنيف جميع الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى للمجموعة بالتكلفة المطفأة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام التسلسل الهرمي التالي والذي يعكس أهمية الأدوات المستخدمة في عملية القياس.

المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط للموجود والمطلوبات المماثلة.

المستوى ٢: تقنيات التقييم مبنية على مدخلات يمكن رصدها إما مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (مثل مستمدة من الأسعار). وتتضمن هذه الفئة على أدوات تم تقييمها بسعر السوق في أسواق نشطة لأدوات مماثلة. الأسعار المعلنة لأدوات مماثلة في أسواق أقل نشاط أو أساليب تقييم أخرى، حيث أن جميع المدخلات المهمة يمكن رصدها من معلومات السوق.

المستوى ٣: تقنيات باستخدام مدخلات لا يمكن رصدها وتتكون هذه الفئة على أدوات تم استخدام تقنيات تقييم غير مبنية على مدخلات لا يمكن رصدها.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها – (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للمشتقات، غير المتداولة، بالمبلغ الذي ستستلمه المجموعة أو تدفعه لإنهاء العقد في تاريخ إعداد التقرير المالي مع مراعاة ظروف السوق الحالية والجدارة الائتمانية الحالية للأطراف الأخرى. يتم تصنيف تعرض المجموعة صافي للمشتقات، والتي تبلغ قيمتها العادلة ٥٠ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٥٥٩ ألف دينار بحريني) ضمن المستوى ٢. لم تكن هناك تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ خلال سنة ٢٠٢٥.

الموجودات والمطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة

يحدد الجدول التالي القيم العادلة للأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة، التي تم تحليلها حسب المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة التي يتم تصنيفها في كل قياس للقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر.

٢٠٢٥	المستوى ١ ألف دينار بحريني	المستوى ٢ ألف دينار بحريني	المستوى ٣ ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني	إجمالي القيمة المدرجة ألف دينار بحريني
قروض وسلف للعملاء	–	–	١٤٠,٠٥٤	**١٤٠,٠٥٤**	**١٤٠,٠٥٤**
قروض بنكية لأجل والاقتراضات الأخرى	–	–	٩١,٠٥٣	**٩١,٠٥٣**	**٩١,٠٥٣**

٢٠٢٤	المستوى ١ ألف دينار بحريني	المستوى ٢ ألف دينار بحريني	المستوى ٣ ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني	إجمالي القيمة المدرجة ألف دينار بحريني
قروض وسلف للعملاء	–	–	١٣٧,٣٢٠	١٣٧,٣٢٠	١٣٧,٣٢٠
قروض بنكية لأجل والاقتراضات الأخرى	–	–	٩٣,٧٣١	٩٣,٧٣١	٩٣,٧٣١

في حالة القروض والسلف للعملاء، يتماشي متوسط سعر الفائدة لمحفظة القروض مع أسعار السوق الحالية للتسهيلات المماثلة، وبالتالي، بعد الأخذ في الاعتبار تعديل مخاطر الدفع المسبق وتكاليف انخفاض القيمة، من المتوقع أن القيمة المدرجة لن تختلف بشكل جوهري عن القيمة العادلة لهذه الموجودات.

القيمة العادلة للقروض البنكية لأجل والاقتراضات الأخرى الصادرة تقارب قيمتها المدرجة، لأنها ذات أسعار فائدة عائمة.

القيم العادلة لجميع الأدوات المالية الأخرى تقارب قيمها الدفترية وذلك نتيجة لكونها قصيرة الأجل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٠. قروض وسلف للعملاء

(أ) التعرضات حسب درجات التصنيف

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			
	المرحلة ١	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**المجموع**
	ألف دينار بحريني	**ألف دينار بحريني**	**ألف دينار بحريني**	**ألف دينار بحريني**
القروض والسلف	١٠٦,٤٩٧	٨,٥٤٤	٥٥,٢٨٠	١٧٠,٣٢١
ناقصا: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٤٣٤)	(١,٢٨٧)	(٢٧,٥٤٦)	(٣٠,٢٦٧)
القروض والسلف	**١٠٥,٠٦٣**	**٧,٢٥٧**	**٢٧,٧٣٤**	**١٤٠,٠٥٤**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
القروض والسلف	١٠٣,٨٨٤	١٢,٥١٨	٦٠,٥٧٧	١٧٦,٩٧٩
ناقصا: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٠٦٦)	(١,٩٧٨)	(٣٦,٦١٥)	(٣٩,٦٥٩)
القروض والسلف	١٠٢,٨١٨	١٠,٥٤٠	٢٣,٩٦٢	١٣٧,٣٢٠

(ب) التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة

٢٠٢٥	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**المجموع**
	ألف دينار بحريني	**ألف دينار بحريني**	**ألف دينار بحريني**	**ألف دينار بحريني**
الخسائر الائتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٥	١,٠٦٦	١,٩٧٨	٣٦,٦١٥	٣٩,٦٥٩
صافي المحول بين المراحل	(١٤٩)	(٩٥٣)	١,١٠٢	–
صافي المخصص للسنة	٥١٧	٢٦٢	٩٧٦	١,٧٥٥
صافي المبالغ المشطوبة خلال السنة	–	–	(١١,١٤٧)	(١١,١٤٧)
الخسائر الائتمانية المتوقعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١,٤٣٤**	**١,٢٨٧**	**٢٧,٥٤٦**	**٣٠,٢٦٧**

٢٠٢٤	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ١ يناير ٢٠٢٤	١,٠٨٨	٢,٤١٣	٤٥,٢٤١	٤٨,٧٤٢
صافي المحول بين المراحل	(١٤٨)	(٥٣٤)	٦٨٢	–
صافي المخصص للسنة	١٢٦	٩٩	١,٠٢٩	١,٢٥٤
صافي المبالغ المشطوبة خلال السنة	–	–	(١٠,٣٣٧)	(١٠,٣٣٧)
الخسائر الائتمانية المتوقعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١,٠٦٦	١,٩٧٨	٣٦,٦١٥	٣٩,٦٥٩

١١. ذمم تجارية مدينة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
ذمم تجارية مدينة	٦,٥٢٧	٥,٥١٤
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٨٠٩)	(١,٦٣٧)
	٤,٧١٨	٣,٩٢٧

الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
في بداية السنة	١,٦٣٧	٢,١١٤
صافي المخصص للسنة	١٧٢	١٣٣
مبالغ مشطوبة خلال السنة	–	(٦١٠)
كما في نهاية السنة	**١,٨٠٩**	١,٦٣٧

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٢. المخزون

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
سيارات	**١١,١٣٠**	١٢,٧٢٤
قطع غيار السيارات	**٧,٠٩٨**	٦,٢١٠
مخزون العقارات	**٥,٣٢٩**	١,٣٥١
	٢٣,٥٥٧	٢٠,٢٨٥
المخصصات	**(١,٦٣٣)**	(١,٣٨٥)
	٢١,٩٢٤	١٨,٩٠٠

الحركة في المخصصات

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
في بداية السنة	**١,٣٨٥**	١,٢٩٤
صافي المخصص للسنة	**٤٧٧**	١٩٥
المستخدم	**(٢٢٩)**	(١٠٤)
في نهاية السنة	**١,٦٣٣**	١,٣٨٥

١٣. عقارات استثمارية

التكلفة	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٥**	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
في ١ يناير	**١٤,٧٧٣**	١٤,٧١٢
إضافات خلال السنة	**١,٠٢٦**	٦١
استبعادات خلال السنة	**(٧,٦٣٥)**	–
القيمة الدفترية قبل الاستهلاك والانخفاض في القيمة	**٨,١٦٤**	١٤,٧٧٣

الاستهلاك المتراكم والانخفاض في القيمة

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
في ١ يناير	**٤,٩٢٤**	٤,٧٤٠
مخصص الاستهلاك للسنة	**١٤٦**	١٨٤
الاستبعاد خلال السنة	**(١,٧٣٥)**	–
مخصص الانخفاض في القيمة	**٧٤**	–
كما في ٣١ ديسمبر	**٣,٤٠٩**	٤,٩٢٤
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	**٤,٧٥٥**	٩,٨٤٩

بلغت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ٥,٨٨٤ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ١٤,٤٠٦ ألف دينار بحريني) التي تم تثمينها من قبل مثمني عقارات خارجيين مستقلين يتمتعون بالمؤهلات والخبرات المناسبة المعترف بها في موقع وفئة العقارات التي تم تقييمها. جميع هؤلاء المثمنين معتمدين من قبل مؤسسة التنظيم العقاري في البحرين لإجراء هذه التقييمات. تم تحديد القيمة العادلة على أساس طريقة الاستثمار من خلال مقارنة أسعار الإيجار السائدة في السوق والأراضي الشاغرة، وبناء عليه، يتم تصنيفها ضمن المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

خلال السنة، قامت المجموعة باستبعاد بعض العقارات الاستثمارية بقيمة مدرجة قدرها ٥,٨٨٨ ألف دينار بحريني. وقد تمت تسوية عملية الاستبعاد من خلال مزيج من مقابل النقدي وغير النقدي، حيث قامت المجموعة بتصنيف المقابل غير النقدي المستلم إما كمخزون عقاري أو كعقارات استثمارية وذلك بناءً على تقييم الإدارة للاستخدام المقصود منها. وقد تم قياس إجمالي المقابل المستلم بالقيمة العادلة البالغة ٦,٧٥٨ ألف دينار بحريني. تم إثبات مكسب قدره ٧١٥ ألف دينار بحريني ضمن الأرباح أو الخسائر خلال السنة بعد خصم مصروفات المتعلقة بالمعاملة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٤. عقارات ومعدات

	الأراضي والمباني	الأثاث والتركيبات والمعدات	السيارات	أعمال قيد التنفيذ	حق الاستخدام	٢٠٢٥ المجموع	٢٠٢٤ المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
التكلفة							
في ١ يناير	٢٥,٨١٥	١١,٠٩٧	١١,٥٦١	٤٣١	٣,٩٨١	٥٢,٨٨٥	٥١,٨٥٦
الإضافات	٨٦٨	٤٤٠	٨,٨٢٥	٨٤٨	٣٢٧	١١,٣٠٨	١٠,٢٨١
الاستبعادات/ إنهاء عقود الإيجار	(٥)	(٢٦٩)	(٦,٦٧٣)	–	(٥٧٣)	(٧,٥٢٠)	(٩,٢٥٢)
معاد تصنيفها	٣٢٣	٥٦٧	–	(٨٩٠)	–	–	–
في ٣١ ديسمبر	**٢٧,٠٠١**	**١١,٨٣٥**	**١٣,٧١٣**	**٣٨٩**	**٣,٧٣٥**	**٥٦,٧٧٣**	٥٢,٨٨٥
الاستهلاك							
في ١ يناير	١٠,٣٩١	١٠,٠٢٠	١,٦٣٦	–	٢,٢٢٥	٢٤,٢٧٢	٢٦,٤٣٣
المخصص للسنة	٤١٩	٦٦٥	٢,٠٥٣	–	٥٨٧	٣,٧٢٤	٣,٢٠٥
الاستبعادات/ إنهاء عقود الإيجار	(٥)	(٦٧)	(١,١٠١)	–	(٤٤٦)	(١,٦١٩)	(٥,٣٦٦)
في ٣١ ديسمبر	**١٠,٨٠٥**	**١٠,٦١٨**	**٢,٥٨٨**	**–**	**٢,٣٦٦**	**٢٦,٣٧٧**	٢٤,٢٧٢
صافي القيمة الدفترية							
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١٦,١٩٦**	**١,٢١٧**	**١١,١٢٥**	**٣٨٩**	**١,٣٦٩**	**٣٠,٢٩٦**	
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٥,٤٢٤	١,٠٧٧	٩,٩٢٥	٤٣١	١,٧٥٦		٢٨,٦١٣

بلغت تكلفة الموجودات المستهلكة بالكامل والتي لا تزال مستخدمة ١٣,٣٣٥ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ١٣,٢٧٧ ألف دينار بحريني).

١٥. موجودات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
مدفوعات مقدمة للموردين وحوافز مصانع السيارات	٦,١٤٧	٣,٧٧٠
ضريبة القيمة المضافة المسترجعة	٦٨٥	١,٥٢٠
مصاريف مدفوعة مسبقاً	٧٧٤	٦٦٩
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	٥٠	٥٨٢
أخرى	٢٠٥	٤٢٢
	٧,٨٦١	٦,٩٦٣

١٦. ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
ذمم دائنة	٦,٥٧٧	٨,٣٦٤
مصروفات مستحقة	٨,٤٧٤	٨,٧٩٦
مبالغ مستلمة مقدماً من العملاء	٨١٤	٧٣٩
فوائد مستحقة الدفع	٧٣٦	٨٦١
التزامات عقد الإيجار (الايضاح رقم ١٦-١)	٥٢٣	٩١٢
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	–	٢٣
أخرى	٩٥٨	١,٥٠٢
	١٨,٠٨٢	٢١,١٩٧

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٦-١ التزامات عقد الإيجار

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
	الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار ألف دينار بحريني	القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار ألف دينار بحريني	الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار ألف دينار بحريني	القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار ألف دينار بحريني
خلال سنة	٣٣٣	٣٠٨	٦١٥	٥٤٦
بعد سنة وأقل من ٥ سنوات	١٩١	١٧٥	٣٤٩	٣٢٦
أكثر من ٥ سنوات واقل من ١٠ سنوات	١٢	٤	٣٠	١٠
أكثر من ١٠ سنوات	٦٠	٣٦	٤٥	٣٠
مجموع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار	٥٩٦	٥٢٣	١,٠٣٩	٩١٢
ناقصاً: رسوم التمويل	(٧٣)	–	(١٢٧)	–
صافي التزامات عقد الإيجار	٥٢٣	٥٢٣	٩١٢	٩١٢

الحركة في التزامات عقد الإيجار على النحو التالي:

	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
التزامات عقد الإيجار كما في ١ يناير	٩١٢	١,١١٨
إضافات	٣٢٧	٦١٢
إنهاء عقود الإيجار	(٢٢٦)	(٣٠٧)
تكلفة التمويل	٦٠	٦٩
مدفوعات مسددة	(٥٥٠)	(٥٨٠)
التزامات عقد الإيجار كما في ٣١ ديسمبر	٥٢٣	٩١٢

١٧. قروض بنكية لأجل والاقتراضات الأخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
خلال سنة واحدة	١٧,٣٤٣	٣٢,٧٧١
أكثر من سنة واحدة	٧٣,٧١٠	٦٠,٩٦٠
	٩١,٠٥٣	٩٣,٧٣١

لدى الاقتراضات البنكية البالغة ٢٧,٦٧٩ ألف دينار بحريني أسعار فائدة عائمة على أساس معدل التمويل الليلي المؤمّن (٢٠٢٤: ٢٧,٣٦ ألف دينار بحريني) و٣١,٧٠٦ ألف دينار بحريني بأسعار فائدة عائمة على أساس معدل بيبور (٢٠٢٤: ١٩,٩٣٤ ألف دينار بحريني). لدى المجموعة قروض مشتركة بقيمة ٣١,٦٦٨ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٤٦,٤٩١ ألف دينار بحريني) بأسعار فائدة عائمة على أساس معدل التمويل الليلي المؤمّن. تتضمن جميع اقتراضات المجموعة شرط التعهّد السلبي، مع تواريخ استحقاق مفصح عنها في الإيضاح رقم ٨ في هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٨. رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
رأس المال المصرح به		
٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (٢٠٢٤: ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ فلس للسهم	**٥٠,٠٠٠**	٥٠,٠٠٠
رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل		
٢٠٤,١٨٧,٥٠٠ (٢٠٢٤: ٢٠٤,١٨٧,٥٠٠) سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ فلس للسهم	٢٠,٤١٩	٢٠,٤١٩
في ٣١ ديسمبر	**٢٠,٤١٩**	٢٠,٤١٩

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
أسهم خزينة ٢,٧٥٩,٠٢٩ سهم (٢٠٢٤: ٢,٧٥٩,٠٢٩ سهم)	**٥٩٩**	٥٩٩

يحق للشركة بموجب عقد التأسيس شراء أسهم خزينة من أسهم الشركة الصادرة بنسبة ١٠٪.

معلومات إضافية عن توزيع الأسهم

١. أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم المملوكة والتي يتملكون فيها حصة بنسبة ٥٪ أو أكثر من الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل:

	الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية ٪
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي*	البحرين	٦٣,١٦٥,٠٣٩	٣٠.٩٣٪
بنك البحرين والكويت	البحرين	٤٧,٠٢٣,٣٦٣	٢٣.٠٣٪
بنك البحرين الوطني	البحرين	٢٢,٩١٠,٧٧٥	١١.٢٢٪

* تمثل حصة ملكية الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي الأسهم المملوكة من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (التأمينات) وصندوق التقاعد (التقاعد) وهي منظمة حكومية.

٢. تدرج جميع أسهم الشركة تحت فئة واحدة، وجميع المساهمين متساوين في حقوق التصويت. من إجمالي عدد المساهمين، ٩٨٪ (٢٠٢٤: ٩٨٪) من المواطنين أو من الشركات البحرينية و٢٪ (٢٠٢٤: ٢٪) من جنسيات أخرى.

٣. إن حصة ملكية أعضاء مجلس الإدارة، بخلاف أعضاء مجلس الإدارة المرشحين الذين يمثلون المساهمين الرئيسيين، هو ١,٣٤٤,٢١٨ سهم (٢٠٢٤: ١,٣٢٤,٢١٨ سهم).

٤. جدول توزيع الأسهم حسب عدد المساهمين ونسبة تملكهم كما يلي:

٢٠٢٥ الفئـــة *	عدد الأسهم	عدد المساهمين	٪ من مجموع عدد الأسهم الصادرة
أقل من ١٪	٤٨,٠٣٩,٩٠٦	١,٢٢٢	٢٣.٥٣٪
١٪ إلى أقل من ٥٪**	٢٣,٠٤٨,٤١٧	٧	١١.٢٩٪
٥٪ إلى أقل من ٢٠٪	٢٢,٩١٠,٧٧٥	١	١١.٢٢٪
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	١١٠,١٨٨,٤٠٢	٢	٥٣.٩٦٪
المجموع	**٢٠٤,١٨٧,٥٠٠**	**١,٢٣٢**	**١٠٠.٠٠٪**

٢٠٢٤ الفئـــة *	عدد الأسهم	عدد المساهمين	٪ من مجموع عدد الأسهم الصادرة
أقل من ١٪	٤٨,٠٣٩,٩٠٦	١,٢٣٤	٢٣.٥٣٪
١٪ إلى أقل من ٥٪**	٢٣,٠٤٨,٤١٧	٧	١١.٢٩٪
٥٪ إلى أقل من ٢٠٪	٢٢,٩١٠,٧٧٥	١	١١.٢٢٪
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	١١٠,١٨٨,٤٠٢	٢	٥٣.٩٦٪
المجموع	**٢٠٤,١٨٧,٥٠٠**	**١,٢٤٤**	**١٠٠.٠٠٪**

* تبين كنسبة من رأس المال الصادرة والمدفوعة للشركة

** تتضمن على ٢,٧٥٩,٠٢٩ أسهم خزينة (٢٠٢٤: ٢,٧٥٩,٠٢٩ أسهم خزينة).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٩. إيرادات السيارات

	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
بيع السيارات	٢٦,٤٢٧	٢٤,٤٤٦
بيع قطع الغيار وملحقات السيارات	١٢,٣٤٤	١٤,٤٤٢
تصليح السيارات وخدمات الصيانة	٤,١٦٠	٤,٢٤٦
دخل تأجير السيارات	٢,٩٢٢	٢,٤٨١
	٤٥,٨٥٣	٤٥,٦١٥

٢٠. صافي دخل الرسوم وعمولات

	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
رسوم إدارة القروض والرسوم الأخرى المتعلقة بالبطاقات الائتمانية	٥,٠٦٨	٥,٢٧٠
دخل عمولات التأمين	٧٨١	٧١٤
ناقصاً: مصروفات الرسوم والعمولات	(٣,٦٩٨)	(٣,٣٥٣)
	٢,١٥١	٢,٦٣١

٢١. دخل الإيجار والعقارات

	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
بيع مخزون العقارات		
الإيرادات	٧,٤٣٩	٧٩٢
تكلفة المبيعات	(٦,٧٠١)	(٧٧٥)
أرباح من مخزون العقارات	**٧٣٨**	١٧
دخل الإيجار والتثمين	٦٥٨	٧٥١
دخل الإيجار وبيع العقارات	**١,٣٩٦**	٧٦٨

٢٢. إيرادات أخرى

	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
الدخل من الودائع الثابتة	٢٢٣	٣٩٣
حوافز مصانع السيارات	٥١٨	٣١٥
إيرادات متنوعة	٤٩٥	٧٧٨
	١,٢٣٦	١,٤٨٦

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٣. مصروفات تشغيلية أخرى

	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
مصروفات إدارية وعمومية	٧,١٦١	٦,١٩١
الاستهلاك	٢,٣٣٦	٢,٢١٤
مصروفات البيع والترويج	١,٧٥٢	١,٥٣٤
مصروفات التشغيل المتعلقة بالعقارات الاستثمارية	٢٧٠	٢٩٦
مصروفات تمويل السيارات	٥٨	٦٧
	١١,٥٧٧	١٠,٣٠٢

٢٤. صافي المخصصات والخسائر الائتمانية

	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
صافي مخصص القروض والسلف للعملاء	١,٧٥٥	١,٢٥٤
انخفاض قيمة العقارات الأستثمارية	٧٤	–
مخصصات انخفاض قيمة المخزون	٤٧٧	١٩٥
مخصص الذمم التجارية المدينة، صافي	١٧٢	١٣٣
مخصص للمطالبات القانونية	–	٦٤٤
	٢,٤٧٨	٢,٢٢٦
الاستردادات من الأرصدة المشطوبة	**٥,٥٦٨**	٣,٢٧٣

تم إثبات مخصص بقيمة ٦٧٦ ألف دينار بحريني في السنة السابقة فيما يتعلق بدعوى قضائية تتعلق بإحدى الشركات التابعة، وذلك استناداً إلى حكم قضائي مبدئي. ويعكس هذا المخصص أفضل تقدير للإدارة للالتزام المالي المحتمل في وقت الإثبات. وفي سنة ٢٠٢٥ صدر حكم نهائي، وبلغ المبلغ المدفوع ٦٨٣ ألف دينار بحريني، شاملاً الفوائد والمصروفات المتعلقة بالدعوى القضائية.

٢٥. توزيع الموجودات والمطلوبات

إن التوزيع الجغرافي لجميع موجودات ومطلوبات المجموعة يتركز في البحرين. تم الإفصاح عن توزيع موجودات المجموعة في الإيضاح رقم ٢٦ من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٦. المعلومات القطاعية

تنقسم المجموعة إلى أربعة قطاعات تشغيلية بناءً على المنتجات والخدمات وذلك لأغراض إدارية كما يلي:

- التمويل: تقدم القروض التمويلية للأفراد والشركات و الشركات الصغيرة و المتوسطة والبطاقات الائتمانية؛
- السيارات: شراء وبيع السيارات وقطع الغيار وخدمات ما بعد المبيعات وخدمات التأجير؛
- العقارات: تتضمن على شراء وبيع العقارات وتأجير العقارات وتقديم خدمات التثمين؛ و
- التأمين: توفير خدمات وساطة التأمين.

تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية للوحدات على حده وذلك لأغراض صنع القرار وتخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاع بناءً على الأرباح أو الخسائر التشغيلية والتي في بعض الحالات يتم قياسها بشكل مختلف عن الأرباح أو الخسائر التشغيلية في القوائم المالية الموحدة. أسعار التحويل بين القطاعات التشغيلية هي دون شروط تفضيلية بطريقة مشابهة للمعاملات مع أطراف أخرى. لا توجد إيرادات من الصفقات المنعقدة مع عميل واحد أو طرف مقابل تعادل ١٠٪ أو أكثر من مجموع إيرادات المجموعة في ٢٠٢٥ و٢٠٢٤. يعرض الجدول الآتي معلومات الإيرادات والأرباح وبعض الموجودات والمطلوبات المحددة الخاصة بالقطاعات التشغيلية للمجموعة.

في ٣١ ديسمبر	التمويل		السيارات		العقارات		التأمين		المجموع	
	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني	**٢٠٢٥** ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني	**٢٠٢٥** ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني	**٢٠٢٥** ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني	**٢٠٢٥** ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
إيرادات التشغيلية	١٠,٨٤٥	١٢,١٠٢	٨,٧٦٩	٨,٧٣٤	١,٤١٥	١,٦٨	٩٣٠	٩.٤	**٢١,٩٥٩**	٢٢,٨٠٨
إيرادات القطاعات البينية	–	–	٧٢	٨٩	١٩	٣	–	–	**٩١**	٩٢
المصروفات التشغيلية	(١٢,٣٠٩)	(١١,٢٥٩)	(٥,٩٠١)	(٥,٨١٨)	(٩٥٧)	(٩٥٠)	(٨٠٥)	(٧٩٤)	**(١٩,٩٧٢)**	(١٨,٨٢١)
صافي المخصصات والخسائر الائتمانية	٣,٨١٥	٢,٠١٩	(٤٦٠)	(١٧٣)	(٢٦٥)	(٧٩٩)	–	–	**٣,٠٩٠**	١,٠٤٧
مصروفات القطاعات البينية	(٨٦)	(٨٤)	(٥)	(٨)	–	–	–	–	**(٩١)**	(٩٢)
أرباح / (خسارة) السنة	**٢,٢٦٥**	٢,٧٧٨	**٢,٤٧٥**	٢,٨٢٤	**٢١٢**	(٦٧٨)	**١٢٥**	١١٠	**٥,٠٧٧**	٥,٠٣٤
الموجودات و (المطلوبات)										
النقد وأرصدة لدى البنوك	٥,٠٧٧	٩,٤٠٦	٦٧٢	١,٩٠١	٦	١١	١,٠٣٧	٣,٩١٤	**٦,٧٩٢**	١٥,٢٣٢
قروض وسلف للعملاء	١٤٠,٠٥٤	١٣٧,٣٢٠	–	–	–	–	–	–	**١٤٠,٠٥٤**	١٣٧,٣٢٠
ذمم تجارية مدينة وذمم أخرى	٧٧٣	٨١٩	٣,٦٣٤	٢,٨٢٢	١١٣	١٥٠	١٩٨	١٣٦	**٤,٧١٨**	٣,٩٢٧
الأرصدة البينية	١,٧١٧	١,٣٧١	(١,٧٩٠)	(٧٥٣)	٤٤٧	(٣٢٧)	(٣٧٤)	(٢٩١)	**–**	–
المخزون	–	–	١٦,٧٦٤	١٧,٦٨٩	٥,١٦٠	١,٢١١	–	–	**٢١,٩٢٤**	١٨,٩٠٠
عقارات استثمارية	–	–	–	–	٤,٧٥٥	٩,٨٤٩	–	–	**٤,٧٥٥**	٩,٨٤٩
عقارات ومعدات	٨,٨٢٨	٨,٧٨٤	٢١,٤٦٨	١٩,٨٢٩	–	–	–	–	**٣٠,٢٩٦**	٢٨,٦١٣
موجودات أخرى	٣٨٧	١,٠٠٤	٧,٤٧٤	٥,٩٥٧	–	–	–	٢	**٧,٨٦١**	٦,٩٦٣
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	(١٠,٥٠٥)	(١١,٥٥٠)	(٧,١٨٢)	(٨,٦٥٨)	(٢٥٤)	(٨٧٩)	(١٤١)	(١١٠)	**(١٨,٠٨٢)**	(٢١,١٩٧)
قروض بنكية لأجل والاقتراضات الأخرى	(٨٩,٣٧٢)	(٩٣,٣٣٦)	(١,٦٨١)	(٣٩٥)	–	–	–	–	**(٩١,٠٥٣)**	(٩٣,٧٣١)
حقوق الملكية	**٥٦,٩٠٩**	٥٣,٨١٨	**٣٩,٣٠٩**	٣٨,٣٩٢	**١٠,٢٢٧**	١٠,٠١٥	**٧٢٠**	٣,٦٥١	**١٠٧,٢٦٥**	١٠٥,٨٧٦
النفقات الرأسمالية للعقارات والمعدات	**١,٠٧٨**	٨٢٢	**١٠,٢٣٠**	٩,٤٥٩	–	–	–	–	**١١,٣٠٨**	١٠,٢٨١
استهلاك العقارات والمعدات	**٨١٩**	٨٧١	**٢,٩٠٥**	٢,٣٣٤	–	–	–	–	**٣,٧٢٤**	٣,٢٠٥

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٧. معاملات وأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

تشمل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للمجموعة والشركات المملوكة أو الخاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو الخاضعة بشكل جوهري للتأثير من قبلهم والشركات الزميلة بحكم المساهمة المشتركة مع المجموعة.

لدى المجموعة علاقات مصرفية وقروض لأجل ولديها تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة مع بعض البنوك المساهمة (بنك البحرين والكويت ش.م.ب وبنك البحرين الوطني ش.م.ب). تتم جميع هذه المعاملات ضمن سياق الأعمال العادية ووفقا لشروط متفق عليها بين الطرفين.

	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
المساهمين الرئيسيين:		
كما في ٣١ ديسمبر		
قروض لأجل	٤٢,٩٨٤	٣١,٠٣٤
أرصدة لدى البنوك	١,٢٣٤	١,٠٧٨
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		
مصروفات فوائد	٣,١٢٧	٢,٤١٥
إيرادات أخرى	–	٣٠٠

موظفي الإدارة العليا:

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي معاملات مع موظفي الإدارة العليا أو أفراد عائلاتهم المباشرين.

إن موظفي الإدارة العليا هم الأشخاص الذين لديهم السلطة والمسؤولية للتخطيط والتوجيه ومراقبة أعمال المجموعة. يندرج ضمن موظفي الإدارة العليا أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي لشركات السيارات والموظفين المعتمدين من قبل مصرف البحرين المركزي والمدراء العامون.

	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
كما في ٣١ ديسمبر		
قروض وسلف للعملاء *	٦١١	٨٦٥
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		
الرواتب ومكافآت الموظفين قصيرة الأجل ومكافأت نهاية الخدمة	٢,٥٣٠	٢,٢٥٦
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب حضور الاجتماعات	٥٠٨	٥١١
مبيعات وخدمات وتأجير السيارات	٥٤	٥٩

* تم تسجيل مخصصات قدرها ٥٨٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٣٧٥ ألف دينار بحريني) مقابل خسائر انخفاض قيمة القروض والسلف مع الأطراف ذوي العلاقة .

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨. تكاليف المنافع التأمينية

بلغت مساهمات المجموعة في الاشتراكات الخاصة بالموظفين البحرينيين للسنة مبلغ وقدره ٧٩٤ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٩٨١ ألف دينار بحريني). بلغ مخصص تكاليف المنافع التأمينية المتعلقة بالموظفين الأجانب للمجموعة مبلغ وقدره ٧٧٧ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٨٧١ ألف دينار بحريني) وبلغ عدد موظفي المجموعة ٦٧٠ موظفاً في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٧٢٣ موظفاً).

الحركة في مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين كما يلي:

	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
في ١ يناير	٨٧١	٩٨٤
المخصص للسنة	١٣٧	٨٧
المدفوع خلال السنة للموظفين	(١٣٦)	(١٢٣)
المدفوع خلال السنة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	(٩٥)	(٧٧)
في ٣١ ديسمبر	**٧٧٧**	٨٧١

اعتبارا من ١ مارس ٢٠٢٤، وفقاً للمرسوم رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٢٣ الصادر عن صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء في مملكة البحرين، تم تحويل التزامات مكافأة نهاية الخدمة إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي على أساس شهري. وستقوم الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بتسوية المبالغ المستحقة للموظفين غير المشمولين بأحكام قانون الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي عن الفترات التي تبدأ من ١ مارس ٢٠٢٤ عند مغادرتهم المجموعة.

٢٩. خطة ادخار الموظفين

خطة الإدخار هي صندوق إدخار مساهم بين الشركة وموظفي الشركة. الهدف هو تزويد الموظفين بمزايا مالية عند الاستقالة أو التقاعد أو الوفاة. المساهمة تتم بشكل اختياري. اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢٦، يمكن للموظف المساهمة بأي مبلغ يصل إلى ٢٠٪ من الراتب (قبل ١ يناير ٢٠٢٦ كانت النسبة ١٠٪)، وتقوم الشركة بالمساهمة بنفس النسبة بحد أقصى ١٠٪ من الراتب. وبما أن يتم الاحتفاظ بالنقد بصفة ائتمانية نيابةً عن الموظفين، فإنه يتم احتسابه كموجودات مدارة.

اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢٦، يكون الموظف مؤهلاً للحصول على كامل مبلغ مساهمة الشركة بعد أن يكمل الموظف ٣ سنوات من الخدمة (قبل ١ يناير ٢٠٢٦ كانت المدة ١٠ سنوات). خلاف ذلك، يتم احتساب السنوات على أساس عدد سنوات الخدمة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ إجمالي مساهمة المجموعة بموجب خطة الادخار ٣,٢١٥ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٣,٣١٦ ألف دينار بحريني). يستثمر الصندوق في بنوك ذات تصنيفات ائتمانية ممتازة.

٣٠. العائد على السهم

يتم احتساب العائد الأساسي للسهم في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائد إلى المساهمين على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة، باستثناء متوسط عدد الأسهم العادية المشتراة من قبل الشركة والمحتفظ بها كأسهم خزينة.

	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
الربح للسنة	٥,٠٧٧	٥,٠٣٤
المتوسط الموزون لعدد أسهم حقوق الملكية (بالآلاف) (الإيضاح رقم ١٨)	٢٠١,٤٢٩	٢٠١,٤٢٩
العائد الأساسي للسهم	**٢٥ فلس**	٢٥ فلس

إن العائد الأساسي والمخفض للسهم الواحد هو بنفس القيمة حيث لم تقم الشركة بإصدار أية أدوات لها تأثير مخفض.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١. الالتزامات القائمة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، يوجد لدى المجموعة خطابات اعتماد احتياطية صادرة نيابة عنها ضمن سياق الأعمال الاعتيادية تبلغ قيمتها ١٠,٧١٥ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٩,٢٤٦ ألف دينار بحريني) وحدود ائتمانية غير مستخدمة متاحة للعملاء بمبلغ وقدره ٢١,١٣٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٢٢,٧١٦ ألف دينار بحريني).

٣٢. تسوية الحركة في المطلوبات الناتجة من التدفقات المالية من الأنشطة التمويلية:

	المطلوبات		المشتقات مطلوبات قروض	حقوق الملكية				
	ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى ألف دينار بحريني	قروض بنكية لأجل واقتراضات أخرى ألف دينار بحريني	مبادلة معدلات الفوائد وعقود مستقبلية المستخدمة للتحوط – المطلوبات ألف دينار بحريني	رأس المال ألف دينار بحريني	أسهم خزينة ألف دينار بحريني	احتياطي ألف دينار بحريني	أرباح مستبقاة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٥	**٢١,١٧٤**	**٩٣,٧٣١**	**٢٣**	**٢٠,٤١٩**	**(٥٩٩)**	**٦٣,٥٧٦**	**٢٢,٤٨٠**	**٢٢٠,٨٠٤**
قروض مسددة وفوائد مستلمة	–	٢٨,٢٧٦	–	–	–	–	–	٢٨,٢٧٦
قروض مدفوعة	–	(٣١,١٠٢)	–	–	–	–	–	(٣١,١٠٢)
أرباح أسهم مدفوعة	(٣,٠٢١)	–	–	–	–	–	(٣,٠٢١)	(٦,٠٤٢)
تبرعات مدفوعة	–	–	–	–	–	(١٥٨)	–	(١٥٨)
مجموع التغيرات من التدفقات النقدية التمويلية	**(٣,٠٢١)**	**(٢,٨٢٦)**	**–**	**–**	**–**	**(١٥٨)**	**(٣,٠٢١)**	**(٩,٠٢٦)**
التغيرات في القيمة العادلة	–	–	(٢٣)	–	–	(٥٠٩)	–	(٥٣٢)
الربح للسنة	–	–	–	–	–	–	٥,٠٧٧	٥,٠٧٧
تغيرات ذات صلة بالمطلوبات	(٦٣)	–	–	–	–	–	–	(٦٣)
تبرعات معلنة	–	–	–	–	–	١٥٠	(١٥٠)	–
أرباح أسهم معلنة	–	–	–	–	–	–	–	–
تكاليف الإقراض المدفوعة مسبقاً	–	١٤٨	–	–	–	–	–	١٤٨
مصروفات الفوائد	٦,٦١٩	–	–	–	–	–	–	٦,٦١٩
فوائد مدفوعة	(٦,٦٢٧)	–	–	–	–	–	–	(٦,٦٢٧)
مجموع التغيرات الأخرى ذات الصلة بالمطلوبات	**(٧١)**	**١٤٨**	**(٢٣)**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٥٤**
مجموع التغيرات الأخرى ذات الصلة بحقوق الملكية	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(٣٥٩)**	**٤,٩٢٧**	**٤,٥٦٨**
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١٨,٠٨٢**	**٩١,٠٥٣**	**–**	**٢٠,٤١٩**	**(٥٩٩)**	**٦٣,٠٥٩**	**٢٤,٣٨٦**	**٢١٦,٤٠٠**

٣٣. المخصصات المقترحة

اقترح أعضاء مجلس الإدارة المخصصات التالية لسنة ٢٠٢٥. تخضع هذه المخصصات لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي:

	٢٠٢٥ ألف دينار بحريني	٢٠٢٤ ألف دينار بحريني
أرباح أسهم نقدية	**٣,٤٢٤**	٣,٠٢١
التبرعات	**١٥٠**	١٥٠
	٣,٥٧٤	٣,١٧١

٣٤. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة عند الضرورة لتتوافق مع عرض السنة الحالية. ولم تؤثر إعادة التصنيف هذه على الربح للسنة أو مجموع حقوق الملكية المسجلة مسبقاً.